مجلة مركز التخطيط الفلسطيني

تصدر عن مركز التخطيط الفلسطيني

السنة العاشرة – العدد 40 | أكتوبر - ديسمبر 2013

مدير التحرير

د. خالد شعبان

سكرتير التحرير

أ.عاطف المسلمي

إشراف فني :

أ. أحمد الطيبي

طباعة وتنسيق:

محمد حمـــودة

سائدة أبو شقفة

هيئة التحرير

د. مازن العجلة

د. عبد الحكيم حلاسه

أ. جمال البابا

أ. معين الطناني

أ. مطيع بسيسو

أ. سمية السوسي

أ. غادة حجازي

رئيس التحرير

أ.مجد الوجيه/مهنا

مركز التخطيط الفلسطيني

تأسس مركز التخطيط الفلسطيني في عام 1967 بقرار صادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الرابعة، المنعقدة في القاهرة في تموز 1967، كمؤسسة دراسية تتبع رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. انتقل المركز، في عام 1982، أسوة ببقية مؤسسات المنظمة، من بيروت إلى تونس، ثم انتقل ثانية في عام 1994 إلى ارض الوطن، وصدر قرار باعتباره مؤسسة دراسية تابعة لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، إلى جانب تبعيته لرئيس اللجنة التنفيذية. وفي العام 2005 تم اتباعه بوزارة التخطيط الفلسطينية كمركز دراسي وبحثي مستقل في مقره بمدينة غزة ، وفي عام 2006 أعيد المركز باعتباره دائرة سياسية من دوائر منظمة التحرير الفلسطينية إلى وضعه الطبيعي وتحت رئاسة عضو من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

ملاحظة / لا يجوز طبع أي جزء من هذه المجلة أو خزنه في أي نظام معلومات أو استعماله بأية وسيلة إلا بإذن من مركز التخطيط الفلسطيني .

الآراء الواردة في المجلة تعبر عن وجهة نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء المركز

المحتويات

دراسات

المرأة الفلسطينية والتخطيط التنموي- امكانيات وتحديات	أ.مجد الوجيه مهنا	5
مصادر الاختلالات الهيكلية في سوق العمل الفلسطينية.....	أ.محمود عيسى	22
المحددات القانونية لمشاركة المرأة السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة.....	د.محمد الحافي	44
الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الفقر في فلسطين".....	أ.رائد حلس	60
العلاقات التركية السورية 2007-2012 من والى اين.....	أ.محمود القدرة	72

تقارير

احتمالات انشقاق نتنياهو عن الليكود	د.خالد شعبان	99
الاستيطان والحدود وتبادل الاراضي.....	أ.علاء منصور	106

ترجمات

اسرائيل وتركيا في شرق اوسط متغير..... ترجمة زهير عكاشة 117

مراجعات

دور المرأة في الثورات العربية وانعكاسها على المرأة الفلسطينية..... أ.غادة حجازي 122

ببليوغرافيا فلسطينية..... أ.غ.ح 130

المرأة الفلسطينية والتخطيط التنموي
إمكانيات وتحديات

أ.مجد الوجيه مهنا(*)

مع العقود الأخيرة من القرن الماضي كان مصطلح التنمية قد تبلور بشكله النهائي مردفا بمجموعة محكمة من التدابير الكفيلة بتحقيق التنمية باعتبارها الوسيلة المثلى لتطوير المجتمعات والرقي بها. وفي نفس المنحى اعتبرت القيادة الفلسطينية بأن التنمية قضية ذات أولوية لا غنى عنها بكل أبعادها القطاعية والبشرية وبادرت إلى وضع الخطط والاستراتيجيات لتحقيق الوصول الأمثل إلى نتائج تكفل حياة كريمة لأفراد المجتمع الفلسطيني.

وإذا كان تعريف العملية التنموية باعتبارها "أسلوب ووسيلة تهدف إلى نمو الفرد وزيادة إنتاجه الاقتصادي وتحسن أحواله المعيشية من خلال عملية تخطيط منظم تضمن حقوق الإنسان وتوفر له فرص الإنتاج والإبداع في ظل بيئة طبيعية سليمة"، فالتنمية بحد ذاتها كمفهوم، هي عبارة عن "تخطيط منظم يستهدف إحداث تغييرات جذرية في المجتمع من خلال تحقيق مزيد من متطلبات الإنسان المعيشية

(*) مدير عام مركز التخطيط الفلسطيني، م. ت.ف.

والترفيهية، وذلك بواسطة الإنسان نفسه، أي تستهدف تمكين قدرات الإنسان وتعزيز إمكانياته وقدراته لمواجهة مشاكله وصعوباته"[1].

يعني التعريفان السابقان بأن المرأة التي تمثل نصف المجتمع (في المجتمع الفلسطيني تبلغ نسبة النساء 49.2% من عدد السكان)،[2] لابد أن تكون شريكاً على قدم المساواة مع الرجل في عملية التنمية وفي التخطيط التنموي، في سبيل الوصول إلى تنمية مثلى غير منقوصة.

الاستراتيجيات التنموية:

تعتبر الاستراتيجية التنموية عملية تغيير ارتقائي ومخطط للنهوض الشامل والمتكامل لجميع نواحي الحياة في المجتمع يقوم به أفراده (رجالاً ونساءً) بنهج ديمقراطي. بما يضمن الحق في المشاركة وضمن مبادئ العدالة والمساواة[3]. وبذلك يستلزم للوصول إلى أبعاد التنمية المنشودة وعلى رأسها بناء قدرات الإنسان وتمكينه ومن ثم ضمان مشاركته كعنصر فعال في بناء مجتمعه وتطوير، أسس علمية للتخطيط السليم والمنظم،[4] في منتصف التسعينات 1995 أكد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة على ضرورة صياغة مؤشرات تعكس أوضاع المرأة والبيانات الدقيقة حولها ومتابعتها من أجل صوغ سياسات تساهم في خلق حالة من التوازن بين الرجال والنساء وتساهم في تطبيق ما جاء في الوثائق الدولية حول حقوق المرأة في المجالات المختلفة. كما نص المؤتمر على ضرورة "توفير ونشر بيانات ومعلومات مفصلة حسب الجنس لأغراض التخطيط والتقييم وإشراك مراكز الدراسات المتعلقة بالمرأة والمنظمات المحلية في وضع واختبار المؤشرات الملائمة ومنهجيات الأبحاث من أجل تعزيز التحليل المتعلق بالجنسين وكذلك لرصد وتقييم أهداف منها في العمل"[5].

لقد جاء تقرير التنمية البشرية لعام 1995 مترافقاً مع هذه الدعوة ليؤكد أهمية وضع المؤشرات التي تعكس التباين في الظروف الحياتية بين النساء والرجال. وأمام هذا الاهتمام الدولي حددت المنظمات الدولية المهتمة بالتنمية المؤشرات التي تساعد على قياس تقييم مستوى التنمية بمعناها الشامل، والتنمية

المرتبطة بالمجتمع، فضلاً عن المؤشرات التي وضعها مؤتمر بكين، الأكثر تفصيلاً وشمولاً.

دور المؤشرات في عملية التنمية:

تساهم المؤشرات الخاصة بأوضاع المرأة في قراءة علمية لواقع الفجوة بين الرجال والنساء بشكل دقيق ومفصل، وفي تحديد الاستراتيجيات الكفيلة بجسر هذه الفجوة والوصول إلى عدالة ومساواة الجنسين لضمان مشاركة فاعلة على قدم المساواة في عملية التنمية. كما تأتي أهمية هذه المؤشرات في تتبع أثر السياسات والخطط المنفذة على كل من الرجال والنساء وتساهم في تسليط الضوء على وضعية وأدوار كل من الرجال والنساء، وبالتالي تقيس التقدم نحو العدالة بين الجنسين.(6)

وقد فسرت وثيقة "الاستراتيجية الوطنية عبر "القطاعية لتعزيز العدالة والمساواة بين الجنسين"، الصادرة عن وزارة شؤون المرأة للأعوام 2011-2013، بان الخطة التنموية الاستراتيجية "أعدت لغرض استئصال المشاكل ذات الأولوية والصلة بالمرأة وبهدف التقليل من الفجوات التي يخلقها التمييز بين الجنسين، وكأساس لتطوير البرامج والمشاريع واتخاذ الإجراءات المناسبة المستجيبة لحقوق ووضع النساء، مما يسهم في التحول الايجابي في ظروف وبيئة عمل الرجال والنساء بشكل متساو وعادل ومن أجل تحسين مواقع النساء في المجتمع، على أن تصبح الفرص أمام المواطنين متكافئة مع مراعاة قدراتهم وظروفهم. وقد أكدت الوثيقة سعيها إلى إبراز الفجوات الناجمة عن التمييز ذات الأولوية باعتبار أن جسرها سيصل بالمرأة إلى مرحلة المساواة والعدالة. وحددت محاور ست ذات إبعاد تتعلق بكافة حقوق المرأة القانونية والمدنية والإنسانية والاقتصادية والسياسية والتعليمية والخاصة بالنساء الأسرى.

وقد تم الاعتماد في وضع هذه الوثيقة المرجعية على مجموعة كبيرة من المؤشرات التي ترصد أوضاع المرأة على جميع المستويات والأصعدة والقطاعات من خلال الدراسات والأبحاث وورشات العمل التي شاركت فيها جميع المراكز الحكومية والأهلية والإحصائيات والمنظمات غير الحكومية

المختصة جميعها والمهتمة بالمرأة وبالنوع الاجتماعي فضلا عن مؤسسات دولية مختصة وفاعلة في هذا المجال.

وبما أن المؤشرات تعتبر الأساس العلمي للتحليل الذي تبنى على أساسه الخطط والاستراتيجيات التنموية، فينبغي أن تتوافر فيها مجموعة من الشروط:

- أن تكون المؤشرات متحسسة بدقة لوضع المرأة، حيث من المفترض أن تساهم البيانات العاكسة للمؤشرات وبشكل تفصيلي في رسم السياسات واستراتيجيات قصيرة أو طويلة الأمد لتحقيق التنمية المستدامة والوصول للمساواة بين الرجال والنساء على أسس سليمة ودائمة(7).
- تتغير المؤشرات ودلالتها، فهي غير متسمة بالثبات طبقاً للتطور وخصوصية المحور المتناول. وهي قابلة للتطوير حسب المستجدات أو المتغيرات.
- تتطور المؤشرات لتتناسق مع التوسع الحاصل في مفهوم التنمية البشرية.
- يمكن أن يشترك محوران بمؤشر أو أكثر حيث يرتبط كل من التمكين الاقتصادي والاجتماعي بالتعليم.
- تطور بعض المؤشرات ووصولها إلى الهدف المطلوب يخرجها من دائرة المؤشر الفعال. فعلى سبيل المثال، تطورت عملية التعليم بالنسبة إلى مؤشر فرص الجنسين في التعليم فقد ارتفعت نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الأساسي من 95% في العام 1994–1995 لتتطور وتصبح 120% في فلسطين في العام 2011–2012(8). وهذا يشير إلى تفوق الإناث على الذكور، وبذلك اختلفت وظيفة إظهار الفجوات للمؤشر التعليمي في انتقاله من القيمة السالبة إلى القيمة الموجبة.
- تتواصل الاجتهادات العلمية في تطوير مؤشرات عن السياق العام للمحور المدروس بحيث ترصد هذه المؤشرات الفجوة في سياق الواقع والعلاقات بين الجنسين في المجالات المختلفة التي طرحتها الاستراتيجيات(9).

- أيضا تتواصل الاجتهادات العلمية في وضع وتصنيف مؤشرات جديدة من خلال عملية البحث الكمي والنوعي انطلاقاً من خصوصية المحور المدروس والعوامل السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية الخاصة بها.

جدلية العلاقة بين العدالة والتنمية البشرية:

تشمل التنمية البشرية الخاصة بالعدالة بين الجنسين، عناصر أربعة تتلخص في الإنتاجية القائمة على توفير الظروف الملائمة للأفراد للارتقاء ورفع إنتاجيتهم، والعدالة الاجتماعية التي تساوي بين أفراد المجتمع وبين الرجل والمرأة في الحصول على نفس الفرص والعوائد، وضمان حصولهم على تنمية مستدامة مستقرة كمرتكز ثالث، والتمكين الذين يقوم على توفير الوسائل المادية والتعليمية والثقافية الكفيلة بتمكن الأفراد من المشاركة في اتخاذ القرار والتخطيط والتحكم في الموارد(10).

تختصر المرتكزات السابقة عملية التنمية القائمة على تحقيق احتياجات المجتمع باعتبارها عملية استثمار في الإنسان، تتيح له الفرصة اللازمة لتحسين معيشته وتمكنه من اتخاذ القرارات الخاصة بمجتمعه. وهذا ينطبق بالطبع على المرأة حيث يهدف تمكين المرأة إلى الوصول بها إلى الاعتماد على النفس عن طريق الثقافة والتعليم والعمل، وهنا لابد من الإشارة إلى أن إدماج المرأة هو إستراتيجية عمل في التنمية وليس هدفاً بحد ذاته، إذ أن الهدف هو تحقيق التنمية والفائدة المجتمعية(11).

وقد شددت الدراسات الخاصة بالمرأة منذ بداية انطلاق العمل النسوي، على القيم والمرتكزات السابقة، خاصة وان المرأة الفلسطينية استطاعت خلال مسيرتها في النضال الوطني الفلسطيني تحقيق العديد من المكتسبات التي تندرج في إطار المساواة والشراكة خلال العملية النضالية في التضحية والتنفيذ العملي. إلا أن تلك المكتسبات ظلت قاصرة على العمل الوطني وفي مجال العادات المتعارف عليها، ولم ترتق إلى درجة القوننة التي تثبتها وتجعلها منهجاً ثابتاً يخفف قليلاً من غلواء التمييز ضدها في ظل مجتمع ذكوري لا يعترف بالمساواة إلا من ناحية نظرية.

واقع مؤشرات التمكين للمرأة الفلسطينية:

لا جدال في أن مشاركة المرأة في عملية التنمية تشكل ركناً أساسياً وضرورياً لا يقل عن مشاركة الرجل إن لم يكن يساويه تماماً.

وتعتبر مؤشرات مشاركة المرأة السياسية والاقتصادية والاجتماعية أدوات معرفية يتم بناء عليها قياس المساهمة الفعلية للنساء في التنمية الشاملة في أي مجتمع أو دولة من ناحية، ومن ناحية أخرى تعتبر أدوات قياس لمفهوم العدالة بين الجنسين. فلا يمكن الحديث عن تنمية شاملة تشمل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدولة دون الحديث عن مشاركة فاعلة لجميع طاقات مكونات المجتمع من النساء والرجال. ولا يمكن الحديث عن مشاركة فاعلة للنساء دون تعزيز مكانتهن التي تضمن تلك الفاعلية والتأثير عن طريق الاعتراف بدورهن في عملية التنمية وإتاحة الفرص والظروف الموضوعية لإثراء هذا الدور بما يسمى بعملية التمكين في جميع المجالات، ومتابعة مقياس تمكين المرأة لتطويره بشكل حثيث في أبعاده الثلاث وهي:

1- المشاركة السياسية وصنع القرار من خلال المؤشر الأساسي الخاص بقياس حصة الذكور والإناث في المقاعد البرلمانية في الحكومة، مراكز القيادة في الأحزاب، مشاركتها في السفارات... المشاركة في الانتخابات.

2- المشاركة الاقتصادية وصنع القرار من خلال مؤشرات قياس حصة الذكور والإناث في المناصب كمشرعين ومسؤولين كبار ومديرين، وفي مناصب مهنية وتقنية، كذلك نسبة المشاركة في مجالات الإنتاج الاقتصادي، الزراعي، الصناعي ، التكنولوجي.

3- المشاركة الاجتماعية: ويتم قياسها من خلال مجموعة من المؤشرات التي تحدد وضع المرأة في المجتمع كمؤشر التعليم، وحالات الطلاق والزواج أو العنوسة، العنف ضد المرأة .... حيث لا يمكن الفصل من الشروط الموضوعية للمجتمع وسماته عن دور المرأة المجتمعي والتربوي.

وبسبب التداخل الإجباري في الأبعاد الثلاثة السابقة، تفيد بعض النظريات بأن التمكين الاجتماعي والاقتصادي يقودان إلى المساواة، في حين يرى آخرون بأن وجود مساواة في الأساس تتيح المجال أمام جميع النساء للوصول إلى

التمكين. وتجتهد نظريات أخرى في اظهار العوامل الدافعة تجاه التمكين والعلاقات التي تربط بين عناصر التمكين، ومنها نظرية البندول التي تشدد على الترابط القوي والمتبادل بين عناصر التمكين. حيث يقع التمكين الاجتماعي في الوسط وعلى الطرفين التمكين الاقتصادي والتمكين السياسي. وبذلك عندما يدفع التمكين الاقتصادي التمكين الاجتماعي يدفع بالتأكيد التمكين السياسي. والعكس صحيح[12]. ونختصر هذه النظرية بالقول بأن ارتفاع المستوى الاقتصادي للمرأة يؤدي إلى المكانة والمساواة الاجتماعية ويؤدي بالضرورة إلى فتح المجال للمشاركة السياسية وبالتالي بطريقة عكسية، فانطلاقاً من مشاركتها السياسية تتحرر اجتماعياً وتتحقق ذاتها اقتصادياً. أيضاً في مجال الإستراتيجية الفلسطينية لعام 2008، فقد تم انجاز مجموعة من الدراسات التي اقترحت مناهج وأساليب الوصول إلى التمكين السياسي والمشاركة في التخطيط عن طريق التمكين الاجتماعي ومن ثم الاقتصادي. كما قدمت الاستراتيجيات الخمسية لوزارة المرأة الفلسطينية حلولاً يمكن وضعها مبدئياً بمطالب نظرية، وكانت الأقنية العملية لها من خلال الكوتا أو الخلايا النسوية داخل الوزارات. ولا يمكن التقليل من أهمية هذه التحليلات والمناهج والخطوات العملية التي أثبتت نجاعتها لكن بشكل نسبي، ولم ترتق بعد إلى الآمال المنشودة، حيث تفاجئنا الإحصائيات والمؤشرات بتوصيفها لأوضاع متراجعة للمرأة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وهذه مؤشرات تعكسها الأوضاع الخاصة بمجتمع فلسطيني يعاني من أزمات متواصلة على تلك المستويات.

التمكين الاجتماعي والاقتصادي، عوائق ومفارقات:

يسود اعتقاد واسع في الأوساط الأكاديمية والشعبية بأن القيم والمعايير التقليدية تحد من حرية النساء وفرصهن، وتقف بالتالي كحاجز صلب أمام دمج المرأة في العملية التنموية. ولكن، وعند فحص العوامل التي تؤثر على مشاركة المرأة في عملية التنمية، ندرك أن هناك جملة من العوامل المادية الملموسة– بالإضافة إلى النظرة التقليدية للمرأة– تعمل معاً على الحد من الاستفادة من طاقات النساء. وتشكل العلاقة المتباينة التي تربط مساهمة المرأة في التنمية والإجحاف الممارس ضدها خير دليل كما في المثال التالي، ففي حين أن اكبر

مساهمة لعمل المرأة الفلسطينية تتمثل في القطاع الزراعي، حيث تصل إلى نسبة 37.9% من إجمالي العاملين في الضفة الغربية، مقابل 27.4% في قطاع غزة وهي نسبة أعلى من مشاركة النساء في أي قطاع آخر فضلا عن الجانبين المهمين بهذه المساهمة، وأولهما دور الزراعة في تعزيز الصمود والبقاء في الأراضي والتصدي للاحتلال وتوفير سلة الغذاء الفلسطينية. فإن الملكية الزراعية لدى النساء لا تكاد تصل إلى 7.9% من الحيازات الزراعية النباتية تمتلكها النساء مقابل 92.1% يمتلكها الذكور*. وهذا يشير إلى الظلم الواقع على المرأة، الذي يرتبط أيضا في كثير من الأحيان مع حالة الغبن اللاحقة بالمرأة عند التوريث.

ما سبق يحيلنا أن أهم أهداف التنمية المستدامة هو تجسيد شبكة حماية اجتماعية واقتصادية لكل المواطنين بحيث يكفل نظام الحماية الاجتماعية حفظ الحقوق المدنية لكافة المواطنين، ويثمن مساهمتهم في المجتمع، واقتصاديا يكفل لهم وجود دخل كاف يوفر لهم حياة صحية وكريمة.

وحيث أنه من المتعارف عليه أن رأس المال الاجتماعي لأي مجتمع يتضمن المؤسسات والعلاقات والمواقف والقيم التي تحكم التفاعلات بين الناس وتساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا انه من المهم التنبيه إلى أن المعايير والقيم هي صيغ تاريخية قبل كل شيء، لا يقوم جيل بتسليمها إلى جيل آخر في أي مجتمع دون أن تتعرض إلى إعادة تعريف وصياغة. إن عملية التغيير هذه في حد ذاتها مشروطة بتغيير الحقائق الاجتماعية، وهي تعكس حالة الصراع ما بين مجموعات وشرائح اجتماعية مختلفة في سعيها جميعاً لتحقيق مصالحها الخاصة والمشتركة**.

وأمام القصور في عملية التغيير تلك، تُبين بعض مؤشرات المشاركة للمرأة الفلسطينية، أن الفجوة الاجتماعية مازالت موجودة بل متفاقمة في المجتمع

* الجهاز المركزي للاحصاء، المرأة والرجل في فلسطين، قضايا وإحصاءات 2013، ص110.
** ليزا تراكي. أهمية مفهوم النوع الاجتماعي في التنمية البشرية. دراسة واردة في المجلد الأول: وضعية المرأة الفلسطينية- دراسات وتقارير- المبادرة.

الفلسطيني، بل تحمل أوجه مفارقات تنبع من طبيعة وأوضاع المجتمع الفلسطيني الخاصة والمتذبذبة.

فعلى الرغم من انخراط المرأة في العمل إثر عودة السلطة الفلسطينية في الوظيفة العمومية التي بلغت نسبة 41.1% مقابل 58.9% رجال. إلا أن الفجوة مازالت كبيرة في المشاركة في القوى العاملة حيث بلغت 68.7% للذكور مقابل 16.6% للإناث[13].

كما تظهر البيانات أن نسبة البطالة بين النساء أعلى منها من الرجال، حيث بلغت 32.9% بين النساء و 20.5% من الرجال وفي الوقت نفسه بلغت نسبة الشابات العاطلات عن العمل في سن (15–29) 62.2% في عام 2012 مقارنة مع 34.5% من الشباب. وفي غزة ارتفعت نسبة البطالة بين الشبان لتصل إلى 48.8% وبلغت لأول مرة 88.1% بين الشابات[14].

ويعني المؤشر السابق المتعلق بالعمل الفجوة المتزايدة باضطراد في مجال العمل المرتبط بالتمكين الاقتصادي للمرأة.

أما بالنسبة للتعليم فتكمن المفارقة في اندثار هذه الفجوة على مدار السنوات السابقة وصولا حتى الآن. بل وصولها إلى وضع تمييزي ايجابي خاصة في مجال التعليم العالي لتصل نسبة الإناث الحاملات لدرجة البكالوريوس 40% مقابل 22% نسبة الذكور[15].

أما في المجال الاجتماعي وبتناول المؤشر الرئيسي حول العنف ضد المرأة ذو الدلالة. نجد أن الإناث والذكور يتعرضون للعنف بنسب متقاربة ففي الضفة الغربية تقل نسبة الذين لم يسبق لهم الزواج وتعرضوا للعنف من كلا الجنسين 11.9% مقابل 23.6% في قطاع غزة عام 2011. وفي الوقت ذاته فإن الذكور معرضون للعنف في قطاع غزة بنسبة 26.3% مقابل 21.8% من النساء وهذا يعتبر تحدياً أساسيا للمجتمع الفلسطيني ومؤشر على العنف الموجه للنوع الاجتماعي[16].

بشكل عام، تقودنا المؤشرات المختصة بالتمكين الاقتصادي والاجتماعي والمساواة إلى الإدراك بضرورة المسارعة إلى وضع تصور حول المسار الذي

يجب انتهاجه لتحقيق التمكين للمرأة، وتلافي الهوة الآخذة بالاتساع، مع التنبه إلى خصوصية الوضع الفلسطيني، كما أظهرت بعض المفارقات السابقة.

المرأة الفلسطينية والمشاركة السياسية:

لا جدال حول سيادة الإدراك العام بأهمية مشاركة المرأة في المجالات السياسية على المستوى الدولي والمؤتمرات الخاصة بالمرأة وكافة المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، والتي ركزت جميعها على حق المرأة في المشاركة السياسية. حيث تعد المشاركة السياسية للمرأة عنصراً مهماً في بناء الوطن وفي تطوير آليات الحكم الصالح واتخاذ القرار، كما تمثل مشاركة النساء الفلسطينيات في الحياة السياسية ضرورة من أجل عملية التنمية الشاملة للمجتمع الفلسطيني ذو الخصوصية–احتلال–حركات مقاومة–فصائل سياسية–سلطة وطنية...وغيرها. والتي تتطلب مشاركة فاعلة لا غنى عنها.

وقد حددت خطط التنمية المؤشرات المتعلقة بالمشاركة السياسية للنوع الاجتماعي والتي تتجاوز الثماني مؤشرات، سنختار منها الأكثر دلالة بسبب ضيق المجال. وهي مشاركة النساء في الهيئات القيادية، عضوية المجلس التشريعي. المشاركة في السلطة التنفيذية.وفي القضاء، كنماذج لمشاركة المرأة في مراكز صنع القرار، ولقياس الفجوة بين الجنسين.

- تشارك النساء بنسبة 7.5% في المجلس الوطني الفلسطيني. من اصل عدد 744 عضو في دورته الحادية والعشرين المنعقدة في قطاع غزة عام 1996، في حين شكلت نسبة تمثيل المرأة في دورته الحادية والعشرين عام 2000، خمس نساء من أصل 28 في المجلس المركزي. في حين لا توجد سوى امرأة واحدة في اللجنة التنفيذية أعلى منصب سياسية في منظمة التحرير الفلسطينية.
- حققت النساء نسبة تمثيل 7.5% من مقاعد المجلس التشريعي عام 1996 وتطورت هذه النسبة إلى 13% في انتخابات عام 2006.
- هناك وزيرتان في السلطة الوطنية الفلسطينية.

في الأحزاب الفلسطينية:

نسبة مشاركة المرأة في اللجنة المركزية لحركة فتح لا تتجاوز الـ5% من مجموع أعضاء اللجنة المركزية، و4% في اللجنة الحركية العليا.

تمثل المرأة نسبة 10% في اللجنة المركزية للجبهة الشعبية والمكتب السياسي أي 3 عضوات مقابل 14.

في الجبهة الديمقراطية وصلت نسبة النساء في اللجنة المركزية العامة إلى 23% وهناك 3 عضوات في المكتب السياسي في الشتات.

أما نسبة المشاركة للمرأة في الهيئات القيادية في حزب فدا فقد وصلت إلى 30% فيما يبلغ تمثيلها 19% من اللجنة المركزية للحزب[17].

- يوجد 4 سفيرات لفلسطين مقابل 92 سفيراً في العالم بنسبة 4.3% بعدما كانت 5.4% عام 2008[18].
- نسبة القاضيات لا تتجاوز 12% من إجمالي عدد القضاة في فلسطين[19].

أهمية المشاركة السياسية للمرأة:

مشاركة المرأة في الحياة السياسية ضرورية لتحقيق أهداف النظام السياسي، وهذا يعطي المؤسسات التمثيلية والتنفيذية قوة تمثيلية نابعة من الخيار الديمقراطي، لذا فإن أولى مقدمات مشاركة المرأة السياسية هي الإقرار بأنها تتمتع بالمواطنة والمساواة التامة أمام القانون دون تمييز. كما أن المشاركة السياسية للمرأة في المستويات المختلفة لعملية صنع القرار تكمن في إتاحة المجال أمام النساء للمشاركة في صنع الخطط والبرامج والسياسات والمشاركة في تنفيذها والإشراف عليها بما يعود بالفائدة على المجتمع ككل[20].

فقد أثبتت المرأة الفلسطينية أهليتها في تبوء مناصب قيادية سياسية وتشريعية وتعتبر التجربة التشريعية الأولى اثر الانتخابات التشريعية الأولى عام 1996 وفوز خمسة نساء، تجربة واعدة حيث مارست تلك السيدات مشاركة نوعية في عملية صياغة القوانين والتصويت عليها مثل قانون العمل والعمال، وصندوق النفقة، وقانون الخدمة المدنية، كما ساهمت في عملية كشف الفساد

ورموزه، وشاركن بفعالية على مستوى صنع السياسات في العلاقات الخارجية . ومن أبرز منجزاتهن وثيقة الإصلاح الوطني الفلسطيني في 2002/5/16، الوثيقة التي أكدت عليها أهمية الإصلاح السياسي والاقتصادي والإداري والقضائي: كمطلب داخلي فضلاً عن مجموعة انجازات أخرى تؤكد قدرة النساء على الإيفاء بمتطلبات المناصب القيادية وبشكل مميز[21].

وهناك أمثلة كثيرة ما تزال ماثلة حول الإمكانيات والقدرات التي تمتلكها المرأة، إلا أن غالبيتها تشكل حالات فردية، مما يعني ضرورة تواجد وسائل وأدوات تدعم المرأة للوصول بها إلى حالة التمكين وتحليل محددات تنمية المرأة وتطورها للوقوف على السبل الكفيلة بإنهائها.

وسائل وأدوات دعم التمكين للمرأة:

- تدعم الأطر النسوية ومنظمات المجتمع المدني قضايا المرأة والمساهمة في عملية التنمية على كافة الأصعدة. والتي تعتبر شريكا أساسياً للسلطة في مجالات تنفيذ مشاريع مكملة أو رافعة في قضايا التنمية البشرية.
- كما أن الأطر القانونية والأكاديمية والتخطيطية، تساهم أيضا في دعم وتمكين المرأة وقضاياها، وعلى سبيل المثال أصدر"الاتحاد العام للمرأة" في عام 1994، وثيقة مبادئ تسوية تتعلق باستمرار النضال من اجل التحرر الوطني إضافة إلى وثيقة تتعلق بالحقوق الأساسية للمرأة في محاولة من قيادات الحركة النسوية لتوحيد مطالب النساء في مرحلة تأسيس السلطة الوطنية[22].
- إن إنشاء وزارة شؤون المرأة عام 2003 التي وضعت ضمن أهدافها قضية تنمية المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين. في مجال سعي الوزارة للدفاع عن قضايا المرأة وساهم بشكل عملي وأساسي في صنع الخطط الغير قطاعية والتنموية في سبيل النهوض بواقع المرأة وضمان حقوقها. وقد جاءت وثيقة "الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين 2011–2013". باعتبارها "حجر الأساس في إعداد خطة التنمية الفلسطينية للسنوات الثلاث، في سبيل تلبية الاحتياجات الحقيقية للمرأة وحل الإشكاليات التي

تحول دون حصول المرأة على موقع متساو في المجتمع، ومن أجل تحقيق الهدف"تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة"[23].

- ساهمت الوحدات الخاصة بالمرأة، في غالبية وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية في العمل عن طريق تكليفها بالتكامل التخطيطي والتنموي- لدمج قضايا المرأة بالعمل الفعال لتحقيق التوازن والمساواة في الوظيفة العمومية، وقد شاركت في وضع وثيقة "الاستراتيجية الوطنية غير القطاعية" سابقة الذكر.

- أسهمت المراكز البحثية والأكاديمية المختصة بقضايا المرأة وما تصدره من دراسات وأبحاث في تطوير العمل على الدراسة العلمية لمؤشرات العدالة الاجتماعية.

- وفّر جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني على مدار السنوات السابقة وحتى الآن، الإحصائيات المتعددة وعلى رأسها المختصة بالتنمية البشرية وتنمية المرأة، خاصة من خلال الإصدار السنوي المختص في هذا المجال بقضايا الرجل والمرأة.

- إن التمييز ضد المرأة كان ومازال مستمرا في بنية المجتمع وثقافته، لذلك باتت الكوتا مطلبا انتخابياً وسياسياً ملحاً للحركة النسوية ولمنظمات المجتمع المدني بشكل عام ولشخصيات ومؤسسات رسمية عديدة. وكان المنطلق في هذه المطالبات أن الكوتا تشكل بالنسبة لهم تمييزاً ايجابياً ولو لفترة زمنية محدودة تمكن النساء من الوصول إلى مواقع اتخاذ القرار، فالكوتا تشكل عاملاً يجسر الهوة بين الجنسين وتعزيزا لثقافة تقبل المرأة في هذه المواقع، في ظل سيادة جور اجتماعي يحتل التمييز الثقافي أهم أعمدته، فقد أبدى أكثر من 4% من الفلسطينيين في استطلاع للرأي أُجري العام المنصرم، عدم استعدادهم لانتخاب النساء من حيث المبدأ، ما يعني أن فرص النساء في الانتخابات هي غير مساوية على الإطلاق لفرص الرجل حتى لو ساوى القانون بينهما[24].

على الرغم من الاختلافات في وجهات النظر حول نظام الكوتا، حيث يعتبر الطرف الرافض أن الكوتا تعد على العملية الديمقراطية ويمكن أن ينتج عنها وصول نساء غير كفؤات إلى مراكز صنع القرار، إلا أن الأغلبية من المجتمع الفلسطيني تصل نسبتها إلى 62% يؤيدون هذا المطلب[25].

التحديات التي تواجه عملية التنمية للمرأة:

- الثقافة المجتمعية السائدة حيث تحتل الثقافة التميزية الذكورية السائدة احد أهم العوائق في وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار وتكمن المشكلة بان القناعة الذكورية تعزز بقناعة أنثوية بعدم أهلية المرأة في الوصول إلى مراكز صنع القرار. ويظهر ذلك مدى هيمنة الثقافة الذكورية على المجتمع بما فيه الثقافة النسوية[26]. كما يظهر عبثية بعض الإجراءات والتطورات في ردم الفجوة الكبيرة بين الذكور والإناث.

- تراجع دور المنظمات الأهلية والمنظمات غير الحكومية في عملية التنمية السياسية ودعم المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في مراكز صنع القرار بسبب عاملين، أولهما، أن تلك المنظمات غير مسيسة ولا تعتبر السياسة ضمن أهدافها ونشاطاتها، وثانياً بسبب عملية التمويل التي تشترط أو تقتضي تمويل مشاريع ونشاطات تخص المجتمع المدني وليس العملية السياسية[27].

- استمرار الإشكاليات الناجمة عن الاحتلال في الضفة الغربية المنتهك لحقوق الإنسان رجالا ونساء وأطفال، فضلا عن الجدار الفاصل والحواجز العسكرية، والارتباط الاقتصادي المنهك للاقتصاد الفلسطيني. ويضاف إلى ذلك إشكاليات الإقامة والسكن لساكني القدس والتي تمس النساء بشكل متوازي مع الرجال[28].

- يأتي على رأس التحديات في قضية التمكين السياسي ومشاركة المرأة في مراكز صنع القرار السياسي، موقف الأحزاب الفلسطينية نفسها والذي يصنف في خانة الأداء السلبي قياساً بالدور الرئيسي المناط بها من توعية وتنمية سياسية. ويكفي الاطلاع على المناصب التي تشغلها النساء في تلك الأحزاب لتتضح الصورة القاتمة لحالة التمييز السلبي في استغلال الأحزاب للمرأة كقاعدة انتخابية وقصورها في توليتها مناصب هامة أو مواقع اتخاذ القرار .

ويلاحظ الانخفاض في أعداد النساء في الأحزاب بعد أوسلو، واستمرار هذه النسبة بالتراجع مما ينعكس على القاعدة الجماهيرية ويهدد مستقبل تلك الأحزاب. ويأتي ذلك نتيجة لسيطرة الرجال على الأحزاب التي تعتنق مبادئ

وبرامج اجتماعية تنادي بالمساواة والعدالة بين الرجل والمرأة. وهنا تتبدى الفجوة بين الخطاب الحزبي والممارسة.

- ضعف الوعي السياسي لدى المرأة نتيجة قصور الأحزاب عن عملية التوعية السياسية لقواعدها الشعبية أو لاستقطاب مناصرين من ناحية، وبسبب انشغالها بالأزمات التي ولدها الاحتلال في الضفة الغربية أو الانقسام في قطاع غزة.

- بسبب الضعف الاقتصادي الذي تعاني منه السلطة واعتمادها على المعونات المشروطة من الدول المانحة، تتولد الأزمات المالية المتلاحقة للسلطة التي تورث قصورا في عملية التنمية بحد ذاتها.

- الانقسام السياسي الحاد، الذي أدى إلى حالة من التردي الاقتصادي في قطاع غزة، وتراجع فرص العمل للنساء، تبعاً لحالة التجميد في الوظيفة العمومية في قطاع غزة، وهذا أدى إلى نمو أكثر في عدد الموظفات في الضفة الغربية عنه في قطاع غزة. وأدى بالتالي إلى تجميد دورها في عملية التنمية في قطاع غزة.

- الفقر الذي يسود قطاع غزة، والضغط الاجتماعي وحالات الطلاق الناتجة عنهما أدى إلى تراجع دور المرأة وزيادة فجوة التمييز.

ولا يتسع المجال للاستطراد في سرد محددات عملية التنمية إذ تطول القائمة والتفاصيل. لكن تبقى النتيجة من هذه الورقة التي يمكن تلخيصها بالتالي:

أورثت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالمجتمع الفلسطيني فجوات حادة بين الرجل والمرأة، وتحاول السلطة ومؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات مختصة جسر هذه الفجوة من خلال تشخيصها وقياسها عبر مؤشرات العدالة الاجتماعية ووضع الخطط التنموية الإستراتيجية للتوصل إلى العدالة والمساواة وتمكين المرأة اجتماعياً وسياسياً في سبيل الارتقاء بأوضاعها وضمان مشاركتها في عملية التخطيط التنموي نفسه.

وإذ كان الوعي بمكانة المرأة وضرورة تفعيلها هو السائد إلا أن المحددات أمام تنمية المرأة كثيرة ومتعددة. يأتي على رأسها الثقافة الذكورية المهيمنة والاحتلال والانقسام والفقر..، والتي تقف عائقاً أمام عملية تنمية المرأة ومشاركتها الفاعلة. وبالتالي لابد من ترجمة الخطط التنموية التي لا تخلو من

نوايا صادقة لدى الكثيرين على الأرض بالبدء بحملات وطنية شاملة وباستخدام كافة السبل والأدوات لتعزيز صورة المرأة والتركيز على دورها الحيوي في خدمة وطنها مترافق مع دعوات للقوى السياسية والحزبية بإقرار المساواة وحق المرأة في المشاركة السياسية الفاعلة بتخصيص الموارد اللازمة والدعم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للمرأة ودورها. بالتنسيق مع المؤسسات والمنظمات المعنية لدعم هذا التوجه.

المراجع

(1) د.فدوى المصري، التنمية وأسس التخطيط لها داخل المجتمع. الحوار المتمدن، العدد 2315. 2008/6/16

(2) المرأة والرجل في فلسطين- قضايا وإحصاءات 2013 كانون الأول / ديسمبر 2012، الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني. رام الله – فلسطين.

(3) الاطار العام لمؤشرات وتدخلات نحو ادماج النوع الاجتماعي ضمن استراتيجيات وموازنة الهيئات المحلية.مفتاح. تشرين الثاني. 2011. ص2.

(4) د.فدوى المصري، مرجع سابق.

(5) تقدير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة 1995- الهدف الاستراتيجي 22 والهدف الاستراتيجي 32.

(6) االاطار العام لمؤشرات وتدخلات نحو ادماج النوع الاجتماعي، مرجع سابق.

(7) نادر عزت سعيد. ايمن عبد المجيد. مؤشرات النوع الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة. (توصيات مؤتمر بكين كمرجعية). برنامج دراسات التنمية –جامعة بيرزيت. آذار 2001، ص54

(8) المرأة والرجل في فلسطين. قضايا وإحصاءات 2013. الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني. دولة فلسطين. تشرين الثاني 2013.

(9) الاطار العام لمؤشرات التدخلات نحو اندماج النوع الاجتماعي. مرجع سابق. صف6.

(10) غادة بفلح. النوع الاجتماعي وتنمية الموارد البشرية، موقع شبكة التواصل الاجتماعي.

(11) الاطار العام لمؤشرات وتدخلات نحو إدماج النوع الاجتماعي. مصدر سابق. ص34.

(12) امين عامي- سامي سحويل- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة- الهدف الثالث من أهداف الالفية. وزارة شؤون المرأة. آذار 2012. ص14-15.

(13) الجهاز المركزي للاحصاء. 2013

(14) المرأة والرجل في فلسطين قضايا وإحصاءات 2013. الجهاز المركزي للإحصاء. دولة فلسطين. تشرين الثاني 2013. ص109

(15) المرجع السابق، ص64

(16) المرجع السابق. ص119

(17) دور التنظيمات والحركات السياسية الفلسطينية في تمكين النساء من الوصول لصناعة القرار. مركز شؤون المرأة. غزة-فلسطين 2013. ص5-6

(18) الرجل والمرأة في فلسطين (الجهاز المركزية للاحصاء 2013)

(19) المرجع السابق. ص132

(20) المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في الحيز العام والخاص. مركز شؤون المرأة –غزة 2013. ص13

(21) روز شوملي مصلح. المشاركة السياسية للمرأة وصنع القرار، مركز الأبحاث. منظمة التحرير الفلسطينية 2012. ص56-58

(22) المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في حيز العام والخاص. مركز سابق.

(23) تقديم وزارة شؤون المرأة ربيحة ذياب للوثيقة، موقع الوزارة على الشبكة العنكبوتية www.mowa.pna.ps

(24) برنامج دراسات التنمية 2004.

(25) المرجع السابق.

(26) هالة مناع. مشاركة النساء في المجالس المحلية في قطاع غزة.مركز شؤون المرأة-غزة 2006. ص41.

(27) ناهض ابو حماد. التمويل الدولي للمؤسسات الاهلية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية في قطاع غزة. 2000-2010. رسالة ماجستير. جامعة الازهر 2011.

(28) ياسر علاونة. دور المرأة في التنمية. سلسلة ابحاث ودراسات البحث السادس عشر. مركز تنمية المجتمع. بانوراما. رام الله 2001. ص27-28

مصادر الاختلالات الهيكلية في سوق العمل الفلسطيني

أ.محمود عيسى*

مقدمة

تعرّض الاقتصاد الفلسطيني لتشوّهات واختلالات عديدة، نتيجة للسياسات والإجراءات التي مارستها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية عقب احتلالها في العام 1967، وكانت التشوّهات في سوق العمل من أبرز تلك التشوّهات، فقد سعت السياسات الإسرائيلية لإعادة تشكيل الهياكل الإنتاجية، لتتلاءم مع احتياجات الاقتصاد الإسرائيلي، وفرضت سياسة الجسور المفتوحة التي حالت دون منافسة المنتجات الفلسطينية للمنتجات الإسرائيلية، فتدهورت القطاعات الإنتاجية، وخاصة الزراعة والصناعة، مما أدّى إلى تدّني مساهمة هذه القطاعات في التشغيل، ولم يعد الاقتصاد الفلسطيني قادراً على استيعاب الأيدي العاملة التي تستغني عنها هذه القطاعات، ناهيك عن الأيدي العاملة الجديدة التي تدخل سوق العمل للمرة الأولى، وقد نجم عن ذلك انضمام أعداد كبيرة من العمال الفلسطينيين إلى صفوف العاطلين عن العمل.

* ماجستير اتقصاد، جامعة الازهر.

ومن ناحيةٍ ثانية، ساهمت الأجور المرتفعة في سوق العمل الإسرائيلية في اجتذاب أعداد كبيرة من العمال الفلسطينيين إلى ذلك السوق، وخاصة العمال غير المهرة، مما زاد من تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، كما أدّى ذلك إلى تشوّهات في مستوى الأجور في الأراضي الفلسطينية، نتيجة نقص العمالة في سوق العمل المحلية، فارتفعت الأجور في السوق المحلية دون أن يرافق ذلك زيادة في الإنتاجية، فزادت تكاليف الإنتاج، وفقدت المنتجات الفلسطينية قدرتها على المنافسة، انعكس ذلك على تناقص حجم الإنتاج الزراعي والصناعي في الأراضي الفلسطينية.

ولعلّ من أبرز التطوّرات التي طرأت على سوق العمل، التزايد الكبير في عرض العمالة من خريجي مؤسسات التعليم العالي، وظهور مشكلة فائض العمالة في بعض التخصّصات، وذلك في ضوء تزايد أعداد الخرّيجين من حملة المؤهلات العلمية العالية، الناجم أساساً عن التزايد الكمّي في أعداد مؤسسات التعليم العالي، وتوسّعها في البرامج والتخصّصات التي توفّرها للطلبة، وارتفاع معدّلات الالتحاق بها، لسهولة القبول في الجامعات المحلية، خاصّةً للطلبة الحاصلين على معدّلات متدنية في الثانوية العامة، ممّا أدّى في المحصلة إلى وجود فائض من الأيدي العاملة في الكثير من التخصّصات التي لا تنسجم مع متطلّبات واحتياجات سوق العمل.

تنحصر مشكلة الدراسة، بناءً على ما تقدم، في تحليل مصادر الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها سوق العمل الفلسطيني، ومن ثمّ يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس التالي:

ما مصادر الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها سوق العمل الفلسطيني؟ وما تأثيرها على سوق العمل الفلسطيني ؟

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في تحليل مصادر الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها سوق العمل الفلسطيني، ودراسة تأثيرها على سوق العمل ، كما تهدف الدراسة أيضاً إلى:

- تحديد العوامل والمسبّبات الرئيسية التي تؤدّي إلى تفاقم حدّة هذه الاختلالات.

- تقديم بعض التوصيات الإجرائية اللازمة، والتي يُتوقّع منها أنْ تساهم في استعادة التوازن الداخلي لسوق العمل الفلسطيني، وتسريع عملية استحداث فرص عمل دائمة ومناسبة.

أولاً : ضعف القدرة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني

1- الخلل الهيكلي في القطاعات الإنتاجية السلعية:

أ- القطاع الزراعي :

منذ العام 1967 تراجعت مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد، وبدأ هذا التراجع يشتدّ بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994، وذلك بسبب سيطرة إسرائيل على موارد المياه والمعابر التجارية، ومصادرتها لمزيد من الأراضي الزراعية وتخصيصها للتوسّع الاستيطاني، خاصةً في الضفة الغربية، وفرض قيود على حركة العمّال الزراعيين، هذا فضلاً عن التجاهل الغير مبرّر للقطاع الزراعي من قبل الجهات المانحة والسلطة الفلسطينية، متذرّعين بمقولة ضعف القطاع الزراعي وضعف مساهمته في النموّ والتنمية[1].

لقد أفضت كل هذه الأسباب مجتمعةً إلى تآكل القاعدة الإنتاجية للقطاع الزراعي الفلسطيني، فقد بلغت قيمة الإنتاج الزراعي في العام 1995 (645.3) مليون دولار، وحقّق قيمة مضافة بقيمة (388) مليون دولار، أي بنسبة (60%) من قيمة الإنتاج، أمّا في العام 2010 فقد بلغت قيمة الإنتاج الزراعي (895.9) مليون دولار، وحقّق قيمة مضافة (430.3) مليون دولار، أي أنّ نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج الزراعي تراجعت إلى (48%) فقط.

- إلاّ أنّ الإشكالية الأساسية التي واجهت قطاع الزراعة، هي تراجع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من (12%) في العام 1995، إلى (5%) في العام 2010، انعكس ذلك على مساهمة القطاع الزراعي في التشغيل، حيث انخفضت نسبة العاملين في القطاع الزراعي (كنسبة من عدد العاملين) من (12.7%) في العام 1995، إلى (11.8%) في العام 2010، ورغم أنّ البيانات الإحصائية أشارت إلى أنّ القطاع الزراعي كان أكثر القطاعات الاقتصادية حراكًا خلال الفترة 1995-

2010، حيث أنّ أكثر من (50%) من العاملين في هذا القطاع لم يحافظوا على عملهم لمدة طويلة، والسبب في ذلك أنّ العمل في القطاع الزراعي اتسم بالموسمية، كما أنّ نسبة كبيرة من العاملين في الزراعة عملوا في قطاع زراعي غير منظم، ممّا سهّل الدخول والخروج منه، إلاّ أنّ الحجم الإجمالي للعمالة في القطاع الزراعي لم يتغير بشكل كبير في المعدل العام، حيث لم يكن هناك فرق كبير بين نسبة العمالة الداخلة إلى هذا القطاع ونسبة العمالة الخارجة منه خلال الفترة 1995–2010[2].

ب- القطاع الصناعي :

لم يكن أداء القطاع الصناعي أفضل حالاً من القطاع الزراعي، فقد عانى هذا القطاع من اختلالات هيكلية، أدّت إلى تآكل قدرته التصنيعية، فشهد هذا القطاع تراجعات ملموسة في بعض المؤشرات الرئيسية، حيث تشير البيانات الإحصائية إلى انخفاض نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلّي من (20.1%) في العام 1995، إلى (12.6%) في العام 2010، أي أنّ نسبة الانخفاض تجاوزت (37%) خلال الفترة 1995–2010، كما تراجعت نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج الصناعي من (46.8%) في العام 1995، إلى (38.9%) في العام 2010.

أمّا التراجع الأكبر في النشاط الصناعي الفلسطيني، فقد تجلّى واضحاً في مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل، حيث انخفضت نسبة العاملين في القطاع الصناعي من (18%) في العام 1995، إلى (11.4%) فقط في العام 2010، أي أنّ مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل تراجعت بنسبة (36.6%).

وفي الوقت الذي ازداد فيه عدد المؤسسات الصناعية في القطاع الخاص والأهلي من (10912) مؤسسة في العام 1995، إلى (15617) مؤسسة في العام 2010، وازداد التكوين الرأسمالي الثابت من (30.32) مليون دولار في العام 1995، إلى (69.82) مليون دولار في العام 2010، فإنّ مساهمة النشاط الصناعي في التشغيل تراجعت كما ذكرنا سابقاً، بدلاً من زيادتها انسجاماً مع التطور في هذه المؤشرات[3].

هذا الأداء المتواضع والمتدنّي للقطاع الصناعي، الناتج عن تآكل القدرة الإنتاجية التصنيعية لهذا القطاع، كان سببه عدّة مشاكل واجهتها الصناعات الفلسطينية تمثّلت فيما يلي:

- تسبّبت الإجراءات الإسرائيلية المتمثّلة بإغلاق المعابر، واحتجاز البضائع المستوردة إلى الأراضي الفلسطينية على المعابر وفي الموانئ الإسرائيلية، في عرقلة وصول مستلزمات الإنتاج والمواد الخام الأولية إلى المصانع الفلسطينية، فأدّى ذلك إلى نقص كبير في المعدّات والآلات وقطع الغيار التي تحتاجها هذه المصانع، هذا فضلاً عن ارتفاع تكاليف هذه المستلزمات والمواد الخام نتيجة زيادة تكاليف التخزين والشحن والتأمين، ممّا أضعف القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية الفلسطينية[4].
- تعطيل العمل في المناطق والمدن الصناعية الحدودية من قبل السلطات الإسرائيلية، وتجميد العديد من المشاريع الصناعية الجاهزة للتنفيذ، كما دمّرت عدد كبير من الورش الصناعية والحرفية خلال العمليات العسكرية المستمرة على الأراضي الفلسطينية، وأعاقت صيانة وتحديث البنية التحتية، كمشروعات النقل والمواصلات، وشبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي، ممّا أدّى إلى توقّف الإنتاج في العديد من المؤسسات الصناعية[5].
- تفتقر الصناعة الفلسطينية إلى التكنولوجيا الحديثة، كما تفتقر إلى المؤسسات المساندة، كمؤسسات التمويل والاتحادات والنقابات التي تهدف إلى توفير بنية تحتية قوية، ورفع المستوى الفني والمهني للعاملين، ممّا ينعكس سلباً على جودة الإنتاج والإنتاجية، وبالتالي انخفاض القدرة التنافسية للصناعة الفلسطينية محلياً ودولياً[6].
- يفتقر القطاع الصناعي إلى الترابطات الأمامية والخلفية التي تكمّل العنقود الصناعي، بمعنى أنّه لا توجد حلقة إنتاج مكتملة في الصناعة، كما يتّصف هذا القطاع بالطابع العائلي والحرفي التقليدي، وبقيت المؤسسات الصناعية بدائية، ولم تستطع تطوير علامات تجارية مشهورة (TRADE MARK)، واعتمدت في تسويق منتجاتها بشكل رئيسي على السوق المحلي، ولم تستطع المنافسة في الأسواق الخارجية[7].

ت- قطاع الإنشاءات :

شهدت مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الفلسطيني تذبذبات كثيرة خلال الفترة 1995-2010، وذلك تبعاً للظروف السياسية و الاقتصادية التي مرّت بها الأراضي الفلسطينية على النحو التالي :

- تشير البيانات الإحصائية أنّ الفترة 1995-1999 شهدت دوراً هاماً لقطاع الإنشاءات في الاقتصاد الفلسطيني، ناجم عن النمو الذي حققته جميع المؤشرات المتعلقة بنشاط الإنشاءات، حيث ارتفعت قيمة الإنتاج من (921.3) مليون دولار في العام 1995، إلى (1,229.9) مليون دولار في العام 1999، أي بمعدل زيادة (33.5%)، وارتفعت القيمة المضافة التي حققها قطاع الإنشاءات من (295.3) مليون دولار إلى (466.9) مليون دولار خلال الفترة 1995-1999، أي بمعدل زيادة (58%)، وبالتالي فإنّ نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج ازدادت من (32%) إلى (38%) خلال هذه الفترة، انعكس ذلك على نسبة مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي، التي ازدادت من (9.2%) في العام 1995، إلى (11.2%) في العام 1999.

- ولعلّ الدور الأهمّ الذي لعبه قطاع الإنشاءات في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1995-1999 هو زيادة مساهمته في التشغيل، حيث ازدادت نسبة العاملين في قطاع الإنشاءات (كنسبة مئوية من عدد العاملين) من (19.2%) إلى (22.1%)، ويعود السبب في زيادة أهمية دور قطاع الإنشاءات خلال هذه الفترة، إلى الاهتمام الكبير الذي أولته السلطة الفلسطينية والدول المانحة لقطاع الإنشاءات والإسكان، بسبب الطلب المتزايد على خدمات البنية التحتية والمساكن، الناتج عن ارتفاع معدّلات النموّ السكّاني في الأراضي الفلسطينية[8].

- أمّا الفترة الثانية 2000-2008، فقد شهدت هذه الفترة تراجع الأداء الاقتصادي للقطاعات الإنتاجية كافةً، نتيجة عدم توّفر المواد الخام بالحجم الكافي وبتدفّق مستمرّ، أو توقّف تدفّقها تماماً في بعض الأوقات، إضافةً إلى صعوبة تصدير المنتجات الفلسطينية إلى الخارج، والإرباكات التي حدثت بشكل متكرّر في السيولة النقدية، وغيرها من المعوقات التي كانت نتيجة طبيعية للسياسات الإسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني، فكان قطاع الإنشاءات أكثر القطاعات تضرّراً بسبب تلك

المعوقات، حيث تشير البيانات إلى تراجع قيمة الإنتاج إلى (570.4) مليون دولار، وتراجع القيمة المضافة التي حققها قطاع الإنشاءات في العام 2008 إلى (240.8) مليون دولار، فانعكس ذلك على نسبة مساهمة الإنشاءات في الناتج المحلي التي انخفضت إلى (3.9%) فقط.

- أمّا بخصوص التشغيل فقد انخفضت نسبة العاملين في قطاع الإنشاءات كنسبة مئوية من عدد العاملين إلى (10.7%) في العام 2008، وهذا تراجع كبير لدور نشاط الإنشاءات في التشغيل، فبعد أن كان ترتيبه عام 1999 ثاني القطاعات من حيث المساهمة في التشغيل بعد قطاع الخدمات، تراجع ترتيبه إلى الخامس بعد قطاعات الخدمات والتجارة والزراعة والصناعة في العام 2008، ويعود السبب في هذا التراجع إلى التطورات السياسية والأمنية الكبيرة التي طرأت على الساحة الفلسطينية[9]، والتي بدأت باندلاع الانتفاضة الثانية عام 2000، ثم الانتخابات التشريعية الفلسطينية وإفرازاتها عام 2006، ثم الانقسام الفلسطيني ونتائجه عام2007، ثمّ الاجتياحات والعمليات العسكرية والعدوان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية، وخاصةً قطاع غزة، فكان أنْ دمّرت السلطات الإسرائيلية آلاف الوحدات السكنية ومشاريع الأبنية، وتوقفت المشروعات والاستثمارات في قطاع الإنشاءات بشكل كامل بعد أنْ منعت إسرائيل دخول مواد البناء إلى قطاع غزة، أمّا في الضفة الغربية فقد كثفت إسرائيل سياسة هدم البيوت بذريعة البناء بدون تراخيص، كما رفضت منح السكان الفلسطينيين تراخيص بناء جديدة خاصةً في المناطق المصنفة "ج ".

- رغم تشديد الحصار على الأراضي الفلسطينية في العام 2009، وخاصةً على قطاع غزة، الذي شهد حصاراً خانقاً، بلغ أشده بإغلاق جميع المعابر، حيث لم يعبر إلى القطاع أيّ كميات من الإسمنت والحديد، فتوقّفت حركة الإنشاءات بشكل كامل، إلّا أنّ المؤشّرات الخاصّة بقطاع الإنشاءات بدأت تشهد نموّاً طفيفاً في الربع الثالث من العام 2009، حين دخلت كميات محدودة من مواد البناء إلى قطاع غزة عبر الأنفاق الموجودة تحت الحدود الفلسطينية المصرية[10]، وبانخفاض وتيرة الحصار على الأراضي الفلسطينية في العام 2010 مقارنةً بالعام 2009، وخاصةً على قطاع غزة، شهد قطاع الإنشاءات أعلى معدّل نموّ في عدد العاملين بنسبة

(16.2%) مقارنة بالعام 2010، فعلى صعيد الضفة الغربية حقّق نشاط الإنشاءات أعلى نمو خلال عام 2010 بنسبة (11.9%)، أمّا في قطاع غزة فقد شهد هذا القطاع نمواً حاداً بنسبة (235.3%) خلال العام 2010[11]. إلّا أنّ استمرار تراجع الاستثمار الخاص والعام في هذا القطاع زاد من حجم خسائره، والتي قدرت في قطاع غزة فقط بأكثر من (1.098) مليار دولار كخسائر مباشرة وغير مباشرة في المباني والبنية التحتية خلال الحرب على غزة (2008/12/27 وحتى 2009/1/17).

2- الخلل الهيكلي في الأنشطة الخدمية:

تأثّرت الأنشطة الخدمية، شأنها في ذلك شأن جميع الأنشطة الاقتصادية، بإجراءات الإغلاق والحصار التي فرضته إسرائيل على الأراضي الفلسطينية منذ أواخر عام 2000، فواجهت الأنشطة الخدمية العديد من القيود والمشاكل، تمثّلت فيما يلي:

أ- مشاكل تتعلّق بضعف خدمات البنية التحتية :

تعرّضت خدمات الكهرباء والاتصالات والسياحة للتدمير خلال سنوات الاحتلال الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية، ولم تسمح إسرائيل للسلطة الفلسطينية، بموجب بروتوكول باريس الاقتصادي، بإعادة بناء وصيانة هذه الخدمات، كما فرضت قيوداً للحدّ من إنتاج خدمات منافسة ومماثلة للخدمات الإسرائيلية داخل المناطق الفلسطينية، حتى تبقي الاقتصاد الفلسطيني تابعاً ويدور في فلك الاقتصاد الإسرائيلي[12].

ب- مشاكل تتعلّق بتمويل الاستثمارات في القطاع الخاص :

من أهمّ المعوقات التي واجهت صناعة الخدمات في الأراضي الفلسطينية انخفاض حجم الاستثمار في الأنشطة الخدمية، ويعود هذا الانخفاض لعدة أسباب: منها ما هو مباشر كالظروف السياسية والاقتصادية الغير مستقرة، التي غابت فيها البيئة المحفّزة للاستثمار، فتراجعت حركة السياحة، ممّا انعكس سلباً على العديد من الأنشطة الخدمية مثل الفنادق والمطاعم والنقل وغيرها، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على التمويل بسبب ارتفاع أسعار الفائدة، وعدم توفر الضمانات اللازمة

للحصول على التمويل، ومنها ما هو غير مباشر كانخفاض حجم الاستثمار في العديد من الصناعات الأخرى، الأمر الذي أدّى إلى انخفاض الطلب على الخدمات المساندة لتلك الصناعات[13].

ت- مشاكل متعلّقة بالأطر القانونية والمؤسسية والتشريعية :

تتّصل هذه المشاكل بتدنّي الخدمات التي تقدّمها الوزارات والمؤسسات الحكومية لمؤسسات القطاع الخاص، وخاصةً وزارات الاقتصاد والتجارة والزراعة والصناعة، المناط بها مسؤولية تنظيم التجارة الداخلية، وتنظيم عمل الوكلاء التجاريين، ودعم القدرات الفنية والإدارية للمؤسسات الصناعية، وتأمين دخول منافذ تسويقية جديدة، والترويج للمنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية، هذا بالإضافة إلى غياب الدور الرقابي للمجلس التشريعي على أداء المؤسسات الحكومية، ومدى التزامها بتنفيذ التشريعات الاقتصادية(14).

انعكست هذه المشاكل على العلاقة التبادلية بين القطاعات الإنتاجية والخدمية، فشوّهت هذه العلاقة وأفقدتها عنصر الاتساق والتوافق، لأنّ الأصل أنّ تستوي هذه العلاقة التبادلية المتشابكة بين القطاعات الإنتاجية والخدمية، أي أنّ ضعف القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة والإنشاءات، يُفترض أنْ يؤدّي إلى ضعف الطلب على الخدمات التسويقية والتجارية وخدمات البنية التحتية، وبالمقابل فإنّ ضعف الخدمات التجارية والتسويقية والخدمات الإدارية والمساندة، يُفترض أنْ يؤدّي إلى تراجع القدرة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية السلعية، ولكن ما حدث هنا أنّ تطوّر الأنشطة الخدمية لم يرتبط بنموّ وتطوّر القطاعات الإنتاجية السلعية.

ثانياً: اعتماد سوق العمل الفلسطيني على أسواق العمل الخارجية

- منذ العام 1993، بدأ عدد العمال الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلي بالتناقص بشكل ملحوظ، فانخفض هذا العدد من (115) ألف عامل في العام 1992، إلى (78.8) ألف عامل في العام 1993، واستمر بالانخفاض حتى وصل إلى (67.5) ألف عامل في العام1995، وتشير البيانات أيضاً أنّ اعتماد عمال قطاع غزة على سوق العمل الإسرائيلي، كان أكبر من اعتماد عمال الضفة الغربية عليه، فقد استوعب سوق العمل الإسرائيلي أكثر من (40%) من إجمالي عمال قطاع غزة حتى العام 1990، في حين أنّ هذه النسبة لم تتعدّ (33%) بالنسبة لعمّال الضفة

الغربية، ولكن بعد العام 1993، انعكس هذا الوضع تماماً، فقد انخفضت نسبة عمال قطاع غزة في سوق العمل الإسرائيلي، في حين ازدادت نسبة عمال الضفة الغربية على هذا السوق[15].

- أمّا منذ العام 1995، فقد بدأت نسبة العمالة الفلسطينية التي تعمل في سوق العمل الإسرائيلي، تتذبذب تبعاً للتطورات السياسية والأمنية التي تشهدها الأراضي الفلسطينية، حيث تشير البيانات الإحصائية أنّ نسبة العمالة الفلسطينية في إسرائيل انخفضت من (16.2%) في العام 1995، إلى (14.1%) في العام 1996، والسبب في هذا الانخفاض هو الإجراءات الإسرائيلية التي قلّصت نسبة العاملين داخل إسرائيل، عقب العمليات التفجيرية التي تكرّرت خلال هذه الفترة، ورغم استمرار هذه العمليات بعد استلام " بنيامين نتنياهو " رئاسة الوزراء في إسرائيل منذ منتصف العام 1996، وحتى منتصف العام1999، إلّا أنّ نسبة العمالة الفلسطينية في إسرائيل شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال هذه الفترة، حيث وصلت في العام 1999 إلى (22.9%) من إجمالي عدد العاملين الفلسطينيين، وهي أعلى نسبة تتحقق خلال الفترة 1995-2010، والسبب في هذا الارتفاع هو زيادة عدد تصاريح العمل للعمّال الفلسطينيين، لتحسين الأوضاع الاقتصادية للسكّان الفلسطينيين، تعويضاً لهم عن الجمود السياسي الذي شهدته هذه الفترة[16]، وبما ينسجم مع سياسات "نتنياهو" الداعية للسلام الاقتصادي كبديل عن السلام السياسي.

- كما تشير البيانات أيضاً أنّه منذ العام 2000، إثر انطلاق الانتفاضة الفلسطينية الثانية، بدأت نسبة العمالة الفلسطينية في إسرائيل تتناقص بمعدلات متزايدة، حيث انخفضت هذه النسبة من (19.6%) إلى (8.7%) في العام2004، وهي تمثّل أقلّ نسبة عمالة فلسطينية عملت في إسرائيل خلال الفترة 1995-2010، أمّا على صعيد المناطق فقد انخفضت نسبة العمالة الفلسطينية في إسرائيل من الضفة الغربية من (22.4%) عام 2000، إلى (11.6%) في العام 2004، وهي تمثّل أيضاً أقلّ نسبة للعمالة الفلسطينية في إسرائيل من الضفة الغربية خلال الفترة 1995-2010، وبالنسبة لقطاع غزة فقد انخفضت نسبة العاملين في إسرائيل منه إلى (1.1%) عام 2004، مقارنةً بـ (12.9%) في العام 2000، ولا يعود السبب في انخفاض نسبة العمالة الفلسطينية في إسرائيل خلال هذه الفترة إلى انخفاض

الطلب على العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي، بل يعود إلى قيام إسرائيل باستيراد الأيدي العاملة الأجنبية، لتحلّ محلّ العمالة الفلسطينية، بالتزامن مع سياسة الإغلاق المتكرّر والحصار الذي فرضته إسرائيل على الأراضي الفلسطينية، والتي بدأت بالسماح لنسبة محدودة فقط من العمّال المتزوّجين الذين تجاوزت أعمارهم الأربعين عاماً الدخول لإسرائيل والعمل فيها، ثمّ اشتدّ الحصار بعد ذلك في العام 2006، فلم تسمح السلطات الإسرائيلية لأيّ عامل من قطاع غزة بالدخول إلى إسرائيل، وسمحت لـ (13%) فقط من عمّال الضفة الغربية بالعمل داخل أراضيها[17].

أمّا بخصوص الفترة 2006–2010، فقد شهدت تذبذبات بسيطة في نسبة العمالة الفلسطينية في إسرائيل، فتراوحت هذه النسبة بين (9.6%) و(11.6%)، وتميّزت هذه الفترة بعدم تمكّن أيّ عامل من عمّال قطاع غزة من الدخول إلى إسرائيل والعمل فيها، في حين تراوحت نسبة العمالة الفلسطينية من الضفة الغربية، التي تمكّنت من العمل في إسرائيل، ما بين (13.0%) و(15.6%) كنسبة مئوية من العدد الإجمالي لعمال الضفة الغربية خلال نفس الفترة، حيث استمرّت السلطات الإسرائيلية باستيراد العمالة الأجنبية التي حلّت محلّ العمالة الفلسطينية، وما يؤكّد عملية الإحلال هذه، هو أنّ غالبية العمالة الأجنبية عملت في نفس القطاعات التي كانت تعمل فيها العمالة الفلسطينية، حيث تركّز حوالي (70%) منهم في قطاع البناء[18].

– تفيد البيانات الإحصائية بأنّ غالبية العمالة الفلسطينية التي مُنعت من العمل في إسرائيل، لأسباب سياسية أو أمنية أو اقتصادية، لم يتم استيعابها في سوق العمل الفلسطيني بشكلٍ كامل، فانعكس هذا الأمر على نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية التي تذبذبت متأثرةً بالتذبذب الذي حصل لنسبة العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي، حيث ارتفعت نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية من (18.7%) في العام 1995، إلى (23.6%) في العام 1996، ومن حيث المناطق ارتفعت هذه النسبة من (13.9%) إلى (19.6%) في الضفة الغربية، كما ارتفعت من (29.7%) إلى (32.5%) في قطاع غزة خلال نفس الفترة، ويُعزى هذا

الارتفاع إلى تقييد حركة العمال الفلسطينيين من قبل السلطات الإسرائيلية، وذلك عقب العمليات التفجيرية التي حدثت في أنحاء متفرقة من إسرائيل في تلك الفترة.

- كما تشير البيانات الإحصائية أنّ نسبة البطالة شهدت انخفاضاً ملحوظاً في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1997–1999)، حيث انخفضت هذه النسبة من (20.1%) في العام 1997، إلى (11.8%)، وهي أدنى نسبة بطالة تسود الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1995–2010)، ونلاحظ أيضاً على صعيد المناطق أنّ نسبة البطالة انخفضت في الضفة الغربية من (17.3%) إلى (9.5%)، وفي قطاع غزة انخفضت أيضاً من (26.7%) إلى (17.1%) خلال نفس الفترة، ويمكن أن يُعزى انخفاض نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1997–1999)، إلى عدة أسباب منها: أن الحكومة الإسرائيلية عملت في تلك الفترة على تقليص الاعتماد على العمالة الرسمية الفلسطينية، وحصرها في أضيق نطاق دون إلحاق الضرر بالاقتصاد الإسرائيلي، فعمدت إلى توفير العمالة الفلسطينية التي تحتاجها من الضفة الغربية من خلال تسهيل إجراءات دخول عمّال الضفة الغربية بشكل غير رسمي إلى إسرائيل[19]، كما أن زيادة التوظيف بالقطاع الحكومي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ساهم في انخفاض معدلات البطالة بين القوى العاملة الفلسطينية في تلك الفترة[20].

- أمّا بخصوص الفترة (2000–2002)، فقد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية، حيث وصلت في العام 2002 إلى (31.2%)، وهي أعلى نسبة بطالة سُجّلت في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1995–2010)، ومن الملاحظ على صعيد المناطق أنّ نسبة البطالة سجّلت أيضاً أعلى مستوياتها في الضفة الغربية (28.2%) في العام 2002، في حين ارتفعت هذه النسبة في قطاع غزة إلى (37.7%)، ولعلّ السبب المباشر في ارتفاع نسبة البطالة خلال هذه الفترة هو انطلاق الانتفاضة الفلسطينية الثانية أواخر العام 2000، وما صاحبها من إجراءات وممارسات إسرائيلية أعاقت حركة انتقال العمال الفلسطينيين، وحدّت من تدفقهم إلى إسرائيل بشكلٍ ملحوظ.

- أمّا الفترة (2003–2006)، فقد شهدت تذبذباً في نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية، نتيجة استمرار القيود على حركة العمّال الفلسطينيين، ولكن

حدّة هذه القيود خفّت بالنسبة لعمّال الضفة الغربية، بينما بقيت على حالها بالنسبة لعمال قطاع غزة، انعكس هذا الأمر على نسبة البطالة في المناطق الفلسطينية، حيث انخفضت هذه النسبة في الضفة الغربية من (23.7%) عام 2003، إلى (18.8%) عام 2006، بينما ارتفعت النسبة في قطاع غزة من (29.4%) عام 2003، إلى (34.7%) عام 2006.

- شهدت الفترة (2007–2010) تطورات كثيرة على الساحة الفلسطينية سياسياً واقتصادياً، كان أهمّها سيطرة حركة حماس على قطاع غزة منتصف عام 2007، فكانت أهمّ نتيجة لذلك إحكام السلطات الإسرائيلية للحصار المفروض على قطاع غزة، فمنعت إسرائيل عمال قطاع غزة من الدخول إلى أراضيها والعمل فيها بشكل كامل، فخلال هذه الفترة لم يدخل أي عامل فلسطيني من قطاع غزة إلى إسرائيل، لذلك نجد أنّ نسبة البطالة سجّلت أعلى مستوياتها (40.5%) في العام 2008، وهي أعلى نسبة بطالة تُسجّل في قطاع غزة خلال الفترة (1995–2010)، في حين نجد أنّ نسبة البطالة لم تشهد تذبذبات ذات أهمية في الضفة الغربية خلال نفس الفترة، وذلك بسبب سماح السلطات الإسرائيلية بدخول ما نسبته بالمتوسط (14.2%) من عمال الضفة الغربية إلى أراضيها، انعكس ذلك على نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية، التي شهدت تذبذبات طفيفة خلال نفس الفترة، متأثرةً بالتذبذبات التي طرأت على نسبة العمالة من الضفة الغربية التي دخلت للعمل في إسرائيل.

نستخلص ممّا سبق أنّ سوق العمل الإسرائيلي لعب دوراً هاماً في تشغيل العمالة الفلسطينية منذ عام 1970 وحتى العام 2000، فقد شكّلت العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي نسبة كبيرة من حجم العمالة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية، وصلت في العام 1999 إلى الربع (25.0%)، ولكن سرعان ما تحولت هذه الأعداد إلى معدلات بطالة مرتفعة، بعد إغلاق سوق العمل الإسرائيلي في وجه العمالة الفلسطينية منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في العام 2000، والحقيقة أنّ السلطة الفلسطينية تتحمّل المسؤولية إلى حدّ كبير إزاء هذه المشكلة المتفاقمة المتجدّدة، حيث افترضت الحكومات الفلسطينية المتعاقبة استمرار فتح سوق العمل الإسرائيلي في وجه العمالة الفلسطينية، رغم تحذير العديد من الاقتصاديين الفلسطينيين من اقتراب إغلاق هذا السوق بشكل تام، إلّا أنّ السلطة الفلسطينية فضّلت تأجيل التصدّي لمعالجة

هذه المشكلة المؤجّلة (المُصدّرة)، بل تصرّفت وكأنّ المشكلة قد حُلّت من خلال تصدير العمالة الفلسطينية إلى سوق العمل الإسرائيلي، أو أسواق العمل الخليجية، حتى انفجرت هذه المشكلة في وجه السلطة الفلسطينية، وأسفرت عن انضمام أعداد كبيرة إلى صفوف العاطلين عن العمل، ووصلت ظاهرة البطالة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية إلى مستويات خطيرة من التردّي.

ثالثاً: عدم مواءمة مخرجات التعليم العالي والتدريب المهني لمتطلّبات سوق العمل

تُعتبر إشكالية المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب المهني واحتياجات سوق العمل، إحدى الإشكاليات التي تنعكس سلباً على آفاق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد أشارت العديد من الدراسات إلى تشوّه العلاقة بين مخرجات النظام التعليمي من التخصّصات العلمية والمهنية المختلفة، وبين طبيعة احتياجات سوق العمل الفلسطيني من هذه التخصّصات، وتبرز هذه الإشكالية بوضوح من خلال ارتفاع نسبة البطالة بين الخرّيجين ارتفاعاً كبيراً في معظم التخصّصات، رغم تباينها من تخصّصٍ لآخر ، وتتمثّل الأسباب التي أحدثت فجوة واسعة بين خرّيجي مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني (الجامعي والمهني) ومتطلّبات سوق العمل الفلسطيني فيما يلي :

1- التزايد المستمرّ في أعداد الخرّيجين في ظلّ ضعف القدرة الاستيعابية لسوق العمل الفلسطينية :

تعاني أسواق العمل العربية عامّةً، وسوق العمل الفلسطيني خاصّةً، من التوسّع الكمّي في مؤسسات التعليم ومخرجاته، فقد أدّى فتح باب التعليم الجامعي على مصراعيه أمام كل مَنْ يرغب فيه، ما دام قد حصل على الثانوية العامة، إلى استقبال أعداد متزايدة من الطلاب، دون النظر إلى الحاجة إليهم بعد التخرّج، ودون النظر إلى الأعباء المادية التي تتحمّلها الدولة في مواجهة هذا الموقف من تكاليف باهظة[21].

هذا التزايد المستمرّ في أعداد الخـرّيجين، تـزامن مـع تـدنّي القـدرة الاسـتيعابية لسوق العمل الفلسطيني، ومحدودية حجم هذا السوق، وقد أوضـحنا سـابقاً أنّ عـدم قـدرة سوق العمل الفلسطيني علـى اسـتيعاب معـدّلات النمـوّ المتسـارعة فـي قـوّة العمـل الفلسطينية ناجم عن عدّة أسباب أهمّها :

أ- ارتفاع معدّلات النموّ السـكّاني فـي الأراضـي الفلسـطينية (2.89%) سـنوياً، وهي تُعتبر من أعلى المعـدّلات علـى مسـتوى العـالم، بالإضـافة إلـى فتـوّة الهيكـل السكّاني، حيث تشكّل نسبة السكّان أقـل مـن 15 سـنة حـوالي (40.8%) مـن مجمـوع السكّان.

ب- سياسـات وممارسـات السـلطات الإسـرائيلية التـي هـدفت إلـى تسـخير الاقتصاد الفلسطيني لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي، ومنـع وتعطيـل نمـوّ قاعدتـه الإنتاجيـة والتشغيلية.

ت- تخلّف البنية الاقتصـادية الفلسـطينية، وتشـوّه هيكـل الاقتصـاد الفلسـطيني، وضعف القطاعات الإنتاجية وتراجع أهمّيتهـا، وعجزهـا المتنـامي عـن تـوفير فـرص عمل، حيث أنّ أكثر من (94%) من المنشآت هي منشـآت صـغيرة توظّـف أقـل مـن 5 عمال.

هذان السببان مجتمعان(تزايد أعـداد الخـرّيجين ومحدوديـة حجـم سـوق العمـل الفلسطيني)، ساهما في انتشار ظاهرة البطالة بين صفوف الخـريجين، حيـث بلغـت هـذه النسبة(24.6%) في الأراضـي الفلسـطينية فـي العـام 2010، بواقـع (18.4%) فـي الضفة الغربية، (34.4%) في قطاع غزة، ومـن حيـث الجـنس توزّعـت هـذه النسـبة على (15.8%) خرّيجين، (37.8%) خرّيجات[22].

2- ضـعف كفـاءة خرّيجـي مؤسسـات التعلـيم العـالي الفلسـطينية ومحدوديـة مهاراتهم:

اعتمدت مؤسسـات التعلـيم العـالي الفلسـطينية (الجامعـات والمعاهـد والكليـات المتوسطة) منـذ تأسيسـها علـى المسـاعدات والـدعم الخـارجي، واتّسـمت بمحدوديـة مواردها الذاتية، وعجزها المتنامي عـن تغطيـة نفقاتهـا الجاريـة والتطويريـة، وبالتّـالي عندما انخفضت المساعدات المالية (العربيـة والدوليـة) لمؤسسـات التعلـيم العـالي، أدّى

ذلك إلى تفاقم العجز في موازنات تلك المؤسسات، ولم تعد قادرة على تأمين احتياجاتها الضرورية من الأجهزة والمعدّات والمختبرات، كما أنّها لم تستطع استقطاب الكفاءات العلمية والاحتفاظ بها للتدريس بسبب ضعف مرتّباتها، وقد نجم عن ذلك تراجع قدرة هذه المؤسسات على توفير برامج أكاديمية متطوّرة، وخدمات وأبحاث واستشارات مميّزة، هذا بالإضافة إلى تراجع قدرات كادر التدريس، وعدم تمكّنه من مواكبة التطورات الحديثة والمتسارعة في مناهج وطرق ووسائل التعليم، فأدّى ذلك كلّه إلى تراجع قدرات الخرّيجين وافتقارهم إلى العديد من المهارات اللازمة لاندماجهم في سوق العمل المحلي[23].

ومن ناحيةٍ ثانية، هناك إشكالية تدنّي مستوى نوعية التعليم العالي في الأراضي الفلسطينية، فالتعليم في الكليات والجامعات الفلسطينية يعتمد على التلقين، ولا يعتمد على الإبداع، ومعظم المناهج والبرامج والمساقات ذات طابع نظري، ومصبوبة في قوالب جامدة، لا تواكب التطوّرات والمستجدّات العلمية، كما تفتقر جامعاتنا إلى المساقات التدريبية والتطبيقية الحديثة، المرتبطة بسوق العمل ومتطلّباته، فساهم ذلك أيضاً في ضعف كفاءة الخرّيجين وتدنّي مهاراتهم[24].

ومن ناحيةٍ أخرى، هناك إشكالية حقيقية في نوعية تخصّصات الخرّيجين والخرّيجات في الأراضي الفلسطينية، حيث تشير البيانات الإحصائية أنّ (34.6%) من الخرّيجين في الأراضي الفلسطينية في نهاية العام 2005، متخصّصون في العلوم التربوية والإنسانية والاجتماعية، وترتفع هذه النسبة في قطاع غزة (37.2%)، عنها في الضفة الغربية (33.0%)، يليهم المتخصّصون في العلوم التجارية والإدارية، حيث بلغت نسبتهم (18.8%) في الأراضي الفلسطينية، ولكن ارتفعت هذه النسبة في الضفة الغربية (20.4%)، عنها في قطاع غزة (16.3%)، أما المتخصّصون في مجال العلوم الهندسية والتطبيقية، فقد بلغت نسبتهم (9.5%)، مع وجود ارتفاع في النسبة في الضفة الغربية (10.5%)، عنها في قطاع غزة (7.8%)، ويعود السبب في ارتفاع نسبة الخرّيجين من تخصّصات العلوم الإنسانية والتربوية والاجتماعية، إلى ارتفاع معدّلات الإقبال على الالتحاق بهذه التخصّصات، لسهولة القبول بها، خاصّةً الطلبة الحاصلين على معدّلات متدنيّة في الثانوية العامة[25].

3- ضعف بنية نظام التدريب المهني والتقني:

يعاني قطاع التدريب المهني والتقني الفلسطيني من العجز المستمرّ في الموازنات التي تخصّصها المؤسسات التعليمية ومراكز التدريب المهني للبرامج التدريبية والتطبيقية، والناجم أساساً عن عدم مقدرة هذه المؤسسات والمراكز على تأمين التمويل اللازم لهذه البرامج، ومن الملاحظ هنا أنّ القطاعات الاقتصادية المختلفة، والتي تُعتبر المستفيد الأول من مخرجات التدريب المهني والتقني، لا تساهم في تمويله، ولا تقدّم شيئاً لتطويره وتنميته من مواردها المتاحة، وهذا بحدّ ذاته معضلة، لأنّ عدم مساهمة القطاعات الاقتصادية المستخدمة لمخرجات التدريب المهني في تمويله، لا يؤدّي فقط إلى حرمان التدريب المهني والتقني من موارد هامة، بل يساهم أيضاً في زيادة الفجوة بين مخرجات التدريب ومتطلّبات هذه القطاعات الاقتصادية، لذلك نجد أنّ بعض البلدان المتقدّمة تشجّع المؤسسات الصناعية والإنتاجية على المساهمة في تمويل التدريب المهني والتقني، مقابل مشاركة هذه المؤسسات في تخطيط هذا التدريب، وتقرير سياساته واتجاهاته، وتقويم فاعليته[26].

كما يعاني التدريب المهني من قصر فترة التدريب في مواقع العمل، وعدم وجود نظام فلسطيني ينظم هذا التدريب، مما تسبّب في افتقار خرّيجي التدريب المهني إلى الخبرة الكافية، التي تمكّنهم من الأداء المهني الناجح، هذا بالإضافة إلى نقص الأجهزة والمعدّات والمواد الخام اللازمة للتطبيقات العملية، التي تعاني منها المختبرات والمشاغل، فضلاً عن تعدّد الجهات المشرفة على عمل مؤسسات ومراكز التعليم والتدريب المهني، الذي تسبّب في اختلاف مناهج التعليم، واختلاف معايير وسياسات قبول المتدربين، فانخفضت جودة التدريب، وأفرز مخرجات لا تنسجم مع التطوّرات التكنولوجية الحديثة[27].

ويعاني قطاع التعليم والتدريب المهني أيضاً من النظرة الدونية من قبل المجتمع لهذا القطاع، والثقافة السائدة بتفضيل التعليم الأكاديمي على المهني، لذلك نجد أنّ نسبة إقبال الطلاب على التدريب المهني منخفضة نتيجة استمرار هذه النظرة المجتمعية الخاطئة للتدريب المهني، وقد ساهمت أنظمة التعليم في الدول العربية

عامّةً، وفي الأراضي الفلسطينية خاصّةً في تكوين النظرة السلبية للمجتمع نحو التعليم والتدريب المهني، إذْ يمثّل خيار التدريب المهني والتقني خيار مَنْ لا خيار له، من حيث قبول الطلاب ذوي التحصيل العالي في مسار التعليم الثانوي الأكاديمي، وتحويل ذوي التحصيل المتدنّي نحو مسار التعليم الثانوي المهني، وتحويل الطلاب ذوي التحصيل الأدنى إلى مسار التدريب المهني[28]، حيث تشير البيانات الإحصائية أنّ نسبة مَنْ يتوجهون للتدريب المهني لم تتجاوز (2.3%) من مجموع الأفراد 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية في نهاية 2005، وبينما تساوت هذه النسبة بين قطاع غزة والضفة الغربية بواقع (2.3%) أيضاً، إلاّ أنّ الاختلاف بينهما كان على صعيد الجنس، حيث ارتفعت نسبة الأفراد الذكور الذين توجّهوا للتدريب المهني في قطاع غزة (3.6%)، عنها في الضفة الغربية (2.7%)، بينما ارتفعت نسبة الإناث في الضفة الغربية (2.0%)، عنها في قطاع غزة (0.9%)[29].

ويعود السبب في تدنّي التحاق المرأة في التدريب المهني والتقني، إلى غياب التنسيق الفاعل بين الجهات القائمة على تدريب المرأة، وعدم تصميم برامج تتناسب مع قدرات وإمكانيات المرأة، إضافة إلى شروط القبول غير المشجّعة، وصعوبة الوصول إلى مراكز التدريب والمؤسسات التعليمية البعيدة، هذا فضلاً عن غياب التوجيه والإرشاد المهني للنساء، ليكونوا أكثر إدراكاً لفرص العمل المتاحة والمبادرات الخلّاقة، من خلال مرجعية معلوماتية تربطهن بأحدث المستجدّات في سوق العمل[30].

انعكست جميع الصعوبات السابقة على مخرجات قطاع التدريب المهني والتقني كمّاً ونوعاً، حيث تشير البيانات الإحصائية أنّ عدد خرّيجي التدريب المهني بلغ في نهاية العام 2005 (48184) خرّيجاً، يتوزّعون بين الضفة الغربية وقطاع غزة بواقع (31389)، (16795) خرّيجاً على التوالي، وهذا العدد متواضع إذا ما قورن بأعداد الخرّيجين من حملة الدبلوم المتوسط فأعلى، الذين بلغوا في نهاية العام 2005 (248255) خرّيجاً كما أشرنا سابقاً، أي أنّ النسبة أقل من (20%)، أمّا تدنّي نوعية التدريب، وافتقار الخرّيجين للمهارات الفنية اللازمة لانخراطهم في سوق العمل، فقد أثّر مباشرةً على نسبة مشاركة خرّيجي التدريب المهني والتقني في القوى العاملة، حيث تشير البيانات أنّ

نسبة المشاركين في القوى العاملة من خرّيجي التدريب المهني بلغت (76.3%) في الأراضي الفلسطينية في نهاية العام 2005، ارتفعت هذه النسبة في قطاع غزة إلى (85.7%)، بينما انخفضت في الضفة الغربية إلى (71.4%)، وظهر التباين واضحاً بين الذكور والإناث المشاركين في القوى العاملة من خرّيجي التدريب المهني، حيث بلغت نسبة الذكور الخرّيجين المشاركين في القوى العاملة (94.7%) في نهاية 2005، بواقع (92.7%)، (97.7%) في كلٍّ من الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي، بينما انخفضت نسبة الإناث خرّيجات التدريب المهني المشاركات في القوى العاملة إلى (42%)، بواقع (42.6%)، (39.8%) في كلٍّ من الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي[31].

نستخلص ممّا سبق أنّ عدم المواءمة بين كفاءة وتخصّصات خرّيجي التعليم العالي والتدريب المهني، وبين احتياجات ومتطلّبات سوق العمل المحلية، أدّى بشكل مباشر إلى ارتفاع معدّلات البطالة بين خرّيجي الجامعات والمعاهد المحلية، ولكن يجب ألاّ يُفهم مما سبق أنّ تفشّي البطالة بين الخرّيجين، سببه فقط عدم المواءمة بين كفاءاتهم وتخصّصاتهم، وبين احتياجات سوق العمل، فالسبب الأكثر تأثيراً الذي أدّى إلى تفشّي هذه الظاهرة هو كما ذكرنا سابقاً، عدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على توظيف واستخدام العنصر البشري المدّرب، نتيجة ضعف الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية، مما أحدث خللاً كبيراً في سوق العمل الفلسطيني، الأمر الذي دفع الخرّيجين المدرّبين والمؤهّلين للبحث عن أسواق عمل خارجية، فزاد الاعتماد على أسواق العمل الخارجية، وخاصّةً سوق العمل الإسرائيلي، الأمر الذي شكّل أيضاً خللاً هيكلياً في سوق العمل الفلسطيني، وزادت حدّة هذا الخلل وآثاره التدميرية على الاقتصاد الفلسطيني، عندما أغلق سوق العمل الإسرائيلي في وجه العمّال الفلسطينيين منذ العام 2006، ولعلّ السبب الرئيس الذي فاقم من الآثار السلبية لاختلال سوق العمل، هو افتقار السلطة الوطنية الفلسطينية إلى رؤية تنموية شاملة، تتضمّن خطة جادّة قابلة للتنفيذ، لإصلاح التشوّهات الهيكلية التي ورثها الاقتصاد الفلسطيني عن الاحتلال، تنطلق من توسيع وتنويع قاعدة الاقتصاد الوطني، وتعزّز قدرته على توليد فرص عمل كافية ومناسبة.

النتائج والتوصيات

أولاً النتائج:

1- ساهم تراجع الأهمية النسبيّة للقطاعات الاقتصادية الإنتاجية بسبب تشوّهاتها الهيكلية، في ضعف استيعابها للعمالة، ممّا تسبّب في تزايد فجوة الطلب على العمل في الأراضي الفلسطينية، أيّ زيادة الفرق بين حجم القوى العاملة وعدد العاملين.

2- أدّى اعتماد العمالة الفلسطينية على سوق العمل الإسرائيلي، إلى إضعاف القطاعات الإنتاجية(الزراعة والصناعة)، وفق الميكانيكية المعروفة بالمرض الهولندي، كما أدّى إلى ارتفاع نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية بشكل ملحوظ، عندما أُغلق هذا السوق في وجه العمالة الفلسطينية.

3- إنّ عدم المواءمة بين كفاءة وتخصصّات خريجي التعليم العالي والتدريب المهني والتقني، وبين احتياجات ومتطلبات سوق العمل الفلسطيني، أدّى بشكل مباشر إلى ارتفاع معدلاّت البطالة بين خريجي الجامعات والمعاهد المحلية.

ثانياً التوصيات:

1- يجب على الحكومة العمل على ربط الجهد الإغاثي بالنشاط التنموي، بحيث تتّجه الحكومة إلى توجيه نشاطات الإغاثة نحو القطاعات والنشاطات الاقتصادية الإنتاجية، لتحسين فرص النموّ الذاتي، وتحضير المقوّمات والشروط، للانتقال بالاقتصاد الفلسطيني إلى التنمية المستدامة بعد الاستقلال.

2- ضرورة دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من خلال إنشاء صندوق يرعى برامج الإقراض التنموي لهذه المشاريع، وتقديم التسهيلات الائتمانية والخدماتية، والمساعدات الفنيّة والتدريبيّة، والاستشارات التسويقية لهذه المشاريع.

3- ضرورة إصلاح النظام التعليمي والتدريبي، من خلال ربط نظام التعليم والتدريب المهني في فلسطين، باحتياجات أسواق العمل المحلية والخارجية، وتوفير برامج تدريبية متنوّعة ومتطوّرة لرفع كفاءة القوى العاملة، وتوفير برامج لإعادة تدريب العاطلين عن العمل لتحسين مهاراتهم وقدراتهم الفنية والعملية.

4- ضرورة الاهتمام بالاستثمار في التعليم بمختلف مراحله، وخصوصاً التعليم الأساسي، وفي البحث العلمي والثقافة، بما يضمن إنتاجية، وكفاءة، ونوعية تنافسية عالية، قادرة على إعداد الموارد البشرية المؤهّلة للدخول في اقتصاد المعرفة.

المراجع:

1- الأنكتاد، الاقتصاد الفلسطيني: وضع سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة في ظل الاحتلال، جنيف، 2012، ص 8.

2- لؤي شبانة وسفيان البرغوثي، البطالة في الأراضي الفلسطينية : المشكلة وآفاق الحل، ماس، رام الله، 1999، ص 28.

3 -UNCTAD, report on unctad assistance to the Palestinian people : Development in the economy of the occupied Palestinian territory, TD/B/57/4, Geneva, 2010, P.12.

4- محمد نصر، دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية الفلسطينية، ماس، رام الله، فلسطين، 2002، ص 23.

5- محمد نصر، تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، ماس، رام الله، فلسطين، 2003، ص 11.

6- نصر عبد الخالق، تحليل دوال الإنتاج والإنتاجية في الصناعة الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، فلسطين، 2004،ص 21.

7- ماجد هنية، العوامل المؤثرة على إنتاجية العاملين في القطاع الصناعي، دراسة تطبيقية على قطاع الصناعات الخشبية في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2005، ص 53.

8- باسم مكحول ونصر عطياني، دور قطاع الإنشاءات والإسكان في التنمية الاقتصادية الفلسطينية، ماس، رام الله، فلسطين، 2002ص 7.

9- ماجد صبيح وآخرون، الاقتصاد الفلسطيني، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2008، ص 145.

10- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) وآخرون، المراقب الاقتصادي والاجتماعي،العدد 21 ، رام الله، تشرين أول 2006 ، ص 5.

11- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2010، رام الله، فلسطين، 2011، ص 22.

12- محمد نصر، تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، مرجع سبق ذكره، ص 28.

13- محمود الجعفري وآخرون، قطاع الخدمات الفلسطيني ودوره في عملية التنمية الاقتصادية، ماس، رام الله، فلسطين، 2003، ص 14.

14- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الندوة العلمية حول تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني وتطوير علاقاته بالدول العربية، ملخصات الدراسات، رام الله، فلسطين، 2003، ص 22.

15 -Leila Farsakh, Palestinian Employment In Israel:1967-1997, Palestinian Economic Policy Research Institute, MAS, Ramallah, 1998,P. 15.

16- عبد الفتاح أبو شكر، العمالة الفلسطينية في إسرائيل، وزارة العمل الفلسطينية، المؤتمر الدولي للتشغيل في فلسطين 11-1998/5/13، أوراق العمل الكاملة، المجلد الأول، ص 113.

17- جميل العبادسة، خسائر الاقتصاد الفلسطيني الناجمة عن الحصار والعدوان الإسرائيلي خلال الفترة من 2000/9/29 حتى 2006/9/28، التقرير السنوي السادس، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (وفا)، تشرين ثاني/2006،

http-www.idsc.gov.ps-arabic-losses-quds_hsaer40.html.url

18- عبد الفتاح أبو شكر، العمالة الفلسطينية في إسرائيل، مرجع سبق وذكره، ص 115.
19- الهيئة العامة للاستعلامات، التقرير الاقتصادي الفلسطيني 1994-1999، البنك الوطني للمعلومات/قطاع الاقتصاد، الطبعة الأولى، فلسطين، شباط 2001، ص 97.
20- الهيئة العامة للاستعلامات، مرجع سبق ذكره، ص 97.
21- محمد عبد القادر، البطالة: أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي في ظل الجات – العولمة - تحديات الإصلاح الاقتصادي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003، ص100.
22- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، التقرير السنوي2010، رام الله، فلسطين، 2011، ص 127.
23- محمود الجعفري وناصر العارضة، تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني وسبل تعزيزه، ماس، رام الله، ، 2002، ص 41.
24- محمود الجعفري ودارين لافي، مدى التلاؤم بين خريجي التعليم العالي الفلسطيني ومتطلبات سوق العمل الفلسطينية، ماس، رام الله، فلسطين، آذار 2004، ص 13-14.
25- نزيه عرمان ووفيق الناطور، مدى التوافق بين مخرجات نظام التعليم واحتياجات سوق العمل، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مشروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد، سلسلة الدراسات التحليلية المعمقة(01)، رام الله، فلسطين، مايو 2002، ص 42.
26- صلاح عباس، العولمة وأثرها في البطالة والفقر التكنولوجي للعالم الثالث، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص174-175.
27- يوسف عدوان، ظروف خريجي التدريب والتعليم المهني في سوق العمل الفلسطيني، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد، رام الله، فلسطين، كانون أول 2009، ص27-28.
28- علي أحمد علي، سياسات عامة لربط مخرجات التدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل، ورقة عمل مقدمة إلى الندوة القومية حول دور منظمات أصحاب الأعمال في تضييق الفجوة القائمة بين مخرجات التدريب واحتياجات سوق العمل، منظمة العمل العربية، القاهرة 9-11/ نوفمبر 2009، ص10.
29- مازن العجلة، الفرص الاقتصادية وتحديد احتياجات سوق العمل في محافظات غزة، الهيئة الفلسطينية للاجئين، مركز الشيخ حمد للتدريب والتطوير، دراسة غير منشورة، أكتوبر 2012، ص22.
30 - عبد السلام الدويبي، متطلبات أساليب النهوض بتشغيل الشباب في ضوء احتياجات سوق العمل المتغيرة، منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، ورقة عمل مقدمة إلى الندوة الإقليمية عن دور الإرشاد والتوجيه المهني في تشغيل الشباب، طرابلس 11-13/ 7 /2005، طرابلس، 2005، ص5.
31 - محمد خليفة وعبد الوهاب عبد العزيز، سياسات تطوير قدرة التعليم والتدريب المهني لتلبية الاحتياجات التدريبية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ماس، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2010، ص34.

المحددات القانونية لمشاركة المرأة السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة

د.محمد الحافي

تمهيد:

تعتبر مشاركة المرأة السياسية ظاهرة ليست بالجديدة على المرأة العربية عامة، وذلك بسبب التصاق المرأة وتعايشها مع باقي مكونات مجتمعها بشكل طبيعي، فلم تتخلف المرأة يوماً عن القيام بأي مهمة تُطلب منها أو تتطوع بها لخدمة مجتمعها ووطنها. وبالنظر للمرأة الفلسطينية، ومشاركتها في الحياة السياسية، نجد أنها ذات خصوصية نوعاً ما، ذلك لأن المجتمع الفلسطيني نفسه له خصوصية معينة من ناحيتين هما:

قضية الشعب الفلسطيني الأولى، وهي التحرر من الاحتلال الإسرائيلي، حيث إن إسرائيل لا تزال تحتل غالبية أجزاء فلسطين التاريخية، ولم ينفك الشعب الفلسطيني بشتى أطيافه السياسية يسعى للتحرر والاستقلال وتقرير مصيره، فالمرأة الفلسطينية تجتهد غالباً لخدمة الأهداف الوطنية العليا.

من ناحية أخرى، فإن عوامل عدة، تؤثر وبشكل مباشر على مشاركة المرأة السياسية وعلى مستوى هذه المشاركة، فالواقع الفلسطيني بمختلف متغيراته وعوامله الاجتماعية والاقتصادية والسياسية غالباً ما ينعكس على واقع المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية، فالواقع الفلسطيني السياسي غير مستقر، والاقتصاد الفلسطيني لا

يتمتع بالاستقلالية والاستقرار، كما أن الأيديولوجيا الاجتماعية السائدة قد تتأثر بمتغيرات عدة، تنعكس على المجتمع الفلسطيني ونظرته للمرأة، والواقع القانوني الذي يخص مشاركة المرأة السياسية مرتبط بشكل كبير بالتركيبة السياسية الفلسطينية، وتدخل الأحزاب المختلفة التي تشكل المؤسسة السياسية الحقيقية، والتي قد تختلف أو تتوافق على سن قانون أو نظام انتخابي خاص بالمرأة، ذلك مما يؤثر على مدى مشاركة المرأة في الحياة السياسية، خاصة الرسمية منها[1].

ولقد اختلف الوضع القانوني للمرأة الفلسطينية في الضفة الغربية عنه في قطاع غزة، بعد 1948، نظراً لضم الضفة الغربية للمملكة الأردنية، وخضوع قطاع غزة للإدارة المصرية، حيث حكمت كل منهما المناطق الفلسطينية التي تقع تحت إدارتها بقوانينها الخاصة، مما جعل هناك اختلافاً واضحاً في تلك الفترة في مجمل القوانين، وتحديداً القوانين التي تؤثر في مشاركة المرأة السياسية. وسوف نتطرق في هذا التقرير، للقوانين المختلفة التي حكمت وأثّرت على مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ العام 1948، ومن ثم في عهد الاحتلال الإسرائيلي، وفي ظل السلطة الفلسطينية، خاصة القوانين الانتخابية المختلفة، وتعديلاتها، ومدى تأثيرها على مشاركة المرأة السياسية.

ومن هنا، فإننا نناقش في هذا التقرير الوضع القانوني لمشاركة المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، من خلال الإطلاع على القوانين الانتخابية المختلفة الأكثر تأثيراً على مشاركة المرأة السياسية، والتي ترسم آلية وصول المرأة ومشاركتها في المجالس المنتخبة؛ البلدية والتشريعية. وأخيراً، المواد التي تؤثر على نسبة وصول المرأة لمراكز صنع القرار المختلفة في دوائر السلطة الفلسطينية.

أولاً: الأوضاع القانونية للمرأة الفلسطينية في الضفة الغربية:

ضمت الأردن الضفة الغربية بعد مؤتمر أريحا عام 1951، وطبقّت عليها القانون الأردني. حين بدأت المرأة الفلسطينية نشاطها في الحياة العامة والسياسية،

[1] - مها عبد الهادي، واقع المرأة في فلسطين: وجهة نظر إسلامية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، دائرة السياسة والحكم، نابلس:، 1999، ص71-72 .

قوبل ذلك بالقانون الأردني، الذي حرم المرأة الفلسطينية من حقوقها السياسية والاجتماعية، فلم تحظَ المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية بحقي الانتخاب والترشيح حسب الدستور الأردني، الذي يقر نظام الحكم الملكي الذكوري في الأردن[2].

وذلك حسب قوانين الانتخابات المعمول بها في تلك الفترة، ففي قانون الانتخابات لسنة 1947، الذي قصّر حق التصويت والترشيح للذكور فقط، كما في قانون البلديات لسنة 1955، الذي حرم المرأة من حق المشاركة في انتخابات المجالس البلدية، وأيضاً قانون الانتخابات لمجلس النواب لسنة 1960، حيث حرم هو الآخر المرأة الفلسطينية من حقي الانتخاب والترشيح لعضوية المجلس، وفي قانون الانتخابات الخاص بطائفة الروم الأرثوذكس لسنة 1964، اقتصر أيضاً على الذكور فقط[3]. من ناحية أخرى، فإن المرأة الفلسطينية لم تشغل أي وظيفة عامة ذات أهمية سياسية في الضفة الغربية، ولم تشغل أيضاً أي منصب قضائي، ولم يتم تعيين أي امرأة في اللجان الإدارية الحكومية، مع أن القانون الأردني لم يشر إلى منع تقلُّد المرأة لتلك الوظائف[4].

نرى هنا أن المرأة الفلسطينية، واجهت حرمان غير مبرر من أدنى حقوقها السياسية في الضفة الغربية تبعاً للقوانين الأردنية التي كانت تميز ضد المرأة في الفترة ما بين 1950–1967م، والتي خضعت فيها الضفة الغربية للحكم الأردني، كما أن قوانين أردنية أخرى ميزت ضد المرأة في مجالات مختلفة، مثل قانون العقوبات وقوانين العمل والأحوال الشخصية مما ترك أثر سلبي واضح على الممارسة السياسية للمرأة في الضفة الغربية في تلك الفترة.

حيث اعتبرت مجمل القوانين في تلك الفترة، أن المرأة جزء من ملكية الرجل، ولم تحفظ حقوق المرأة في مجالات مختلفة، فقانون حقوق العائلة الأردني لسنة 1951، تضمن تمييزاً ضد المرأة في قضايا الزنا والجنايات، وقانون العمل

---

[2] - منى رشماوي، المرأة الفلسطينية بين التجربة التاريخية والنص القانوني، جمعية تضامن المرأة العربية، منشورات تضامن المرأة العربية : التحديات التي تواجه المرأة العربية في نهاية القرن العشرين، القاهرة : 1996، ص97-98.

[3] - حنان البكري، "الواقع القانوني والاجتماعي للمرأة في الضفة الغربية"، في المرأة والعدالة والقانون: نحو تقوية المرأة الفلسطينية، مؤسسة الحق، رام الله: 1995، ص108.

[4] - حنان البكري، المرجع السابق.

الأردني رقم 21 لسنة 1965، وفي المادة "2" منه، لم يوفر أدنى حماية قانونية للعاملين في الضفة الغربية، وخاصة النساء العاملات اللاتي يعملن في مجال الزراعة، كما تضمن قانون الأحوال الشخصية تمييزاً واضحاً فيما يخص الجنسية وجواز السفر، فالقانون رقم 2 لسنة 1969، اشترط موافقة الزوج أو ولي الأمر خطياً، على حصولها على جواز السفر[5].

ثانياً: الأوضاع القانونية للمرأة في قطاع غزة:

خضع قطاع غزة للإدارة المصرية عام 1949، وطُبقّت عليه القوانين والأوامر التي صدرت عن الإدارة المصرية في تلك الفترة، والتي كانت تميز بين المرأة والرجل، وفي عام 1962، أصدر الرئيس "جمال عبد الناصر" قانون النظام الدستوري لقطاع غزة، حيث نص النظام الدستوري على أن الفلسطينيين متساوون في الحقوق والواجبات، وعدم وجود تمييز بينهم على أساس الأصل أو اللغة أو الدين، ولم ينفِ التمييز على أساس الجنس، في حين لم يشر للمساواة بين الرجل والمرأة، حيث إن القوانين تضمنت تمييزاً ضد المرأة، فقد حرمت المرأة في قطاع غزة حسب النظام الدستوري من الانتخاب والترشيح لعضوية المجلس التشريعي، حيث اقتصر حق التصويت والترشيح على الرجال فقط، كما كان في عهد الانتداب البريطاني، بالإضافة لحرمانها من حق التعيين في المجلس التشريعي، كما حرمت من المشاركة في المجالس البلدية والقروية، حسب قانون البلديات لعام 1934[6].

من ناحية أخرى، وبالنسبة لتقلُّد المرأة للوظائف العامة في قطاع غزة، وهو حق سياسي، فقد أعطى القانون الحق للمرأة لشغل وظائف في مجال القضاء والنيابة، في حين لم تشغل المرأة تلك الوظائف بأعداد كبيرة، كما أن هناك قوانين أخرى مأخوذة عن القانون المصري، كرّست تبعية المرأة للرجل، مثل قانون الجنسية، فالمرأة لا تملك الحق بإعطاء أولادها الجنسية، وقوانين أخرى لم تدعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية بشكل كبير وفعّال، مثل قانون العمل، حيث كانت المرأة

---

5 - المرجع السابق، ص110-112.

6 - سلوى الصايغ، المرأة والحقوق السياسية والمدنية، في المرأة والعدالة والقانون : نحو تقوية المرأة الفلسطينية، مؤسسة الحق، رام الله: 1995، ص126، 127 .

العاملة في القطاع الخاص، لا تأخذ أجرها كاملاً أثناء إجازة الولادة، كما في قانون الأحوال الشخصية بالنسبة لقضايا الطلاق، وميراث الأبناء لجدهم[7].

ثالثاً: القوانين الخاصة بمشاركة المرأة السياسية في ظل الاحتلال الإسرائيلي 1967-1993:

بعد احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، أصبحت جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والإدارية في يد الحاكم العسكري العام، الذي أدخل تعديلات على بعض القوانين التي كانت سارية من قبل، وذلك بإخضاع المناطق الفلسطينية والفلسطينيين لقوانين الاحتلال الإسرائيلي، وكان هناك تعديلاً على قوانين الانتخابات، فيما يخص قانون البلديات، حيث عبرّت الإدارة العسكرية عن رغبتها لتطوير أوضاع المرأة الفلسطينية، بإعطائها حق الانتخاب والترشيح في المجالس البلدية، حسب الأمر العسكري رقم 627 لعام 1976، وكان الهدف وراء ذلك العمل على إيجاد منافس لمنظمة التحرير في انتخابات المجالس البلدية، وهو المرأة، لكن عندما دعمت المرأة مرشحي منظمة التحرير، وفازوا بالانتخابات، عندها سرعان ما أبطل الحاكم العسكري الانتخابات لعام 1980، وجمّد حق المرأة في الترشيح والانتخاب، كما أُدخلت عدة تعديلات أخرى على قوانين مختلفة مثل: قانون الأحوال الشخصية، وقانون العمل، حيث استبدل قانون عام 1951 بقانون عام 1976 وتم تعديل عدة بنود فيه[8].

نود الإشارة هنا إلى أنه استمر العمل بهذه القوانين طوال فترة الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة وحتى المرحلة الانتقالية، حيث عملت السلطة الوطنية الفلسطينية على تغيير تلك القوانين فيما بعد، وتغيير الواقع القانوني للمرأة الفلسطينية وحقوقها السياسية. فقد أدخلت تعديلات على مجمل القوانين الفلسطينية بشكل عام، وعلى المواد التي تخص المرأة فيها، مثل: قوانين الانتخابات، والعمل، والخدمة المدنية.

---

7 - سلوى الصايغ، المرجع السابق، ص 127 .

8 - منى رشماوي، المرأة الفلسطينية بين التجربة التاريخية والنص القانوني، مرجع سابق، ص102-105 .

القوانين الخاصة بمشاركة المرأة السياسية في ظل السلطة الفلسطينية:

أثّر توقيع اتفاقات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام 1993، والذي تضمنت تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية كياناً سياسياً، يحكم الفلسطيني حسب تفاهمات سياسية، بدأ تطبيقها بعودة الكوادر العسكرية والمدنية لمنظمة التحرير إلى غزة وأريحا بدايةً، حيث اعتبرت هذه المرحلة فترة انتقالية، يتم فيها التفاهم على قضايا الحل النهائي، التي تقود لقيام دولة فلسطينية مستقلة.

بدأت السلطة الفلسطينية أثناء المرحلة الانتقالية، بتعديل تلك القوانين "الأردنية والمصرية"، على أساس ضمان حقوق المرأة والمساواة مع الرجل في ظل نظام ديمقراطي برلماني، وسوف نركز هنا على القوانين الانتخابية والقوانين الخاصة بحقوق المرأة السياسية.

وسوف نعرض هنا لقوانين الانتخابات الفلسطينية، وكيف عالجت تلك القوانين وضع المرأة ومشاركتها في الانتخابات، كونها تعتبر أكثر مظاهر المشاركة السياسية بشكل عام وبالنسبة للمرأة الفلسطينية بشكل خاص. كما نسلط الضوء على وضع المرأة الفلسطينية في قوانين الانتخابات والمواد التي عالجت مشاركة المرأة وضمان تمثيلها في المجالس المنتخبة طبقاً لنظام التمثيل النسبي الكامل، خصوصاً من خلال القوانين المعدلة، حيث أن القوانين السابقة لم تضمن لها أي تمييز ايجابي في قوانين الانتخابات التي جرت على النظام المختلط (الدوائر).

أولاً: قانون الانتخابات الفلسطيني لعام 1995(تم)

إن قانون الانتخابات التي جرت على أساسه الانتخابات التشريعية 1996، لم يتضمن أي مواد تمييزية ضد المرأة أو ينتقص شيئاً من حقوقها الانتخابية، فالمادة (6)، تنص على حق الانتخاب والترشح لكل فلسطيني وفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والمادة (7) ، اشترطت الجنسية الفلسطينية، والعمر ما فوق الثامنة

[9] - انظر نص قانون رقم (13) لعام 1995 بشأن الانتخابات، http://www.elections.ps/atemplate.aspx?id=38.

عشر، والمادة (14)، تضمنت الاستثناءات من حق الترشيح ولم تخص المرأة بشيء[10].

فقد تضمن اتفاق أوسلو، إجراء الانتخابات التشريعية والنظام التي سوف تتم على أساسه، وقد أجريت انتخابات 1996، على أساس نظام الدوائر الانتخابية، مما أثّر على مستوى مشاركة المرأة في المجلس التشريعي ونسبة تمثيلها فيه؛ فقد حصلت المرأة على خمسة مقاعد فقط في المجلس التشريعي من أصل 88 مقعداً بواقع 5.7% من مقاعد المجلس، ذلك في ظل التزام السلطة الوطنية الفلسطينية بالمواثيق والمعاهدات الدولية الخاصة بمشاركة المرأة في الحياة السياسية.

من الجدير بالملاحظة هنا أن خمس نساء فقط، هن من تمكن من الحصول على مقاعد في المجلس التشريعي من أصل 88 مقعداً[11]، وذلك لعدة أسباب منها: ما هو متعلق بالقانون نفسه نوردها كما يلي:

1. أعطت المادة رقم (6) من القانون المرأة حقي الانتخاب والترشح لمنصب رئيس السلطة وعضوية المجلس التشريعي.

2. اعتمد القانون نظام الدوائر الانتخابية في المادة رقم (5)، حيث قسمت المنطقة إلى ست عشرة دائرة انتخابية، وتحديد عدد المقاعد لكل دائرة انتخابية حسب عدد السكان فيها مع ضمان مقعد على الأقل لكل دائرة دون ضمان نسبة معينة للمرأة في مقاعد المجلس.

3. لم يضمن نظام الدوائر هذا أي تمثيل للمرأة في المجلس، ولم يلزم الأحزاب بضمان نصيب للمرأة في القوائم الحزبية.

4. لم ترشح الأحزاب والفصائل السياسية المرأة، لخوض الانتخابات في الدوائر المختلفة لعدة أسباب منها: عدم الرغبة بالمخاطرة بخسارة مقعد في المجلس، نظراً للسلطة الذكورية المسيطرة على المجتمع.

10 - المرأة الفلسطينية والبنية التشريعية القانونية، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، دراسات وتقارير، الهيئة العامة للاستعلامات، غزة : 2002 ، ص6- 8.

11 - يتكون المجلس التشريعي الفلسطيني الذي تم انتخابه عام 1996 من 88 عضواً.

5. مقاطعة العديد من الأحزاب للانتخابات، خاصة اليسارية منها، والتي تشارك المرأة فيها بشكل واضح مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وحركة حماس.

6. اشترط القانون استقالة أي مرشح من وظيفته الحكومية قبل التقدم بطلب الترشيح، مما جعل المرأة تخاف على مستقبلها المهني في حالة عدم نجاحها.

اعتبرت نسبة وصول المرأة لمقاعد المجلس التشريعي متدنية جداً، ولم تتناسب مع حجم مشاركتها في الانتخابات، مما دعا المؤسسات والمنظمات النسوية والحقوقية آنذاك، للمطالبة بتعديل القانون، وتضمينه لحد أدنى لتمثيل المرأة في المجلس التشريعي، وهو نظام التمييز الإيجابي لصالح المرأة "الكوتا"، وفعلاً، تم تعديل عدة مواد في القانون، بهدف تلبية مطالب الحركة النسوية في تلك المرحلة.

من ناحية أخرى، فإن قانون رقم 5 لسنة 1996، بشأن الانتخابات المحلية[12]، لم تشر مواده لأي تمييز ضد المرأة. كما أن قانون الخدمة المدنية رقم 4 لسنة 1998[*]، أنصف المرأة بحقوقها مقارنة مع الرجل في الوظائف الحكومية[13]. وهناك بعض الآراء التي تطالب بوجوب تضمين قانون الخدمة المدنية لنسبة لا تقل عن 30%، لمشاركة المرأة في الوظيفة العمومية، مما يعتبره البعض مطلباً غير منطقي ما دام القانون يساوي بين المرأة والرجل في الفرص، ويعتمد مبدأ الكفاءة، وأن القوانين المختلفة أعطت للمرأة حقوقها كاملة حسب مطالب الحركة النسوية، وأن غير ذلك يعتبر مطالبة بالتمييز لصالح المرأة، وليس مطالبة بالمساواة مع الرجل، كما سنرى ذلك في قوانين أخرى.

12 - انظر قانون رقم 5 لسنة 1996، بشأن الانتخابات المحلية، على الموقع الالكتروني للجنة الانتخابات المركزية، http://www.elections.ps/ar/tabid/808/language/en-US/Default.aspx.

* - أعطا قانون الخدمة المدنية لسنة 1998 تسهيلات كبيرة للمرأة الحامل وعند الولادة وأثناء فترة الرضاعة والحضانة، بحيث لها الحق في إجازة براتب كامل لمدة 10 أسابيع متواصلة، والمرأة المرضعة لها حق الانصراف من الوظيفة قبل الموعد بساعة ولمدة سنة كاملة، كما لها الحق في إجازة بدون راتب لغرض الحضانة، مما عدا بجهات نقابية غير حكومية بالمطالبة بإجازة أبوه للرجل الذي تلد زوجته. انظر نص قانون الخدمة المدنية لسنة 1998 والقانون المعدل لعام 2005، على الموقع الالكتروني لمركز المعلومات الفلسطيني وفا، http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2591، بتاريخ 2013/12/27.

13 - المرأة الفلسطينية والبنية التشريعية القانونية، مرجع سابق، ص8.

فقد جاء الباب السابع من قانون العمل رقم (7) لسنة 2000 تحت عنوان تنظيم عمل النساء، حيث أكدت المادة (100) على حق المرأة في العمل، وحظرت التمييز بين المرأة والرجل، وفي نفس الوقت حظرت المادة (101) من نفس القانون تشغيل المرأة في الأعمال الخطرة أو الشاقة، أو تشغيل المرأة ساعات إضافية أثناء الحمل والستة أشهر التالية للولادة، كما منحتها المادة (103) الحق في إجازة وضع لمدة عشرة أسابيع مدفوعة الأجر، بالإضافة لذلك نصت المادة (104) على منح المرأة المرضعة فترة رضاعة لا تقل عن ساعة يومياً[14].

نرى هنا، أنه طرأ تغير إيجابي لصالح المرأة في القوانين التي أُقرّت في تلك الفترة، وخاصة قانون العمل رقم 7 لسنة 2000، الذي أكد على نفس حقوق المرأة في قانون الخدمة المدنية لعام 1998 مقارنة بقانون العمل السابق، حيث إنه أنصف المرأة في حقوقها، وعمل على مساواتها بالرجل من حيث فرص العمل، لكنه تضمن تمييزاً ايجابياً لصالح المرأة من حيث ظروف العمل، بالإضافة لأن القانون خص المرأة بمميزات خاصة بفترات الحمل والولادة.

وسوف نعرض هنا لقوانين الانتخابات الفلسطينية المعدلة، وكيف عالجت مشاركة المرأة في الانتخابات، كأهم مظاهر المشاركة السياسية بالنسبة للمرأة الفلسطينية، وضمان تمثيلها في المجالس المنتخبة، خصوصاً من خلال المواد المعدلة، حيث أن القوانين السابقة لم تضمن لها أي تمييز ايجابي في قوانين الانتخابات التي جرت على نظام (الدوائر).

ثانياً: قانون الانتخابات المعدل لسنة 2005:

بخصوص المرأة ومطالبها في هذا القانون، فإن المادة رقم 4، نصت على وجوب تضمين كل قائمة انتخابية لحد أدنى لتمثيل المرأة لا يقل عن امرأة واحدة من بين كل من[15] :

14 - راجع الباب السابع من قانون العمل رقم 7 لسنة 2000، على الموقع الالكتروني http://www.qanon.ps/news.php?action=view&id=17267، بتاريخ 2013/12/22.

15 - انظر قانون الانتخابات رقم 9 المعدل لسنة 2005، لجنة الانتخابات المركزية، http://www.elections.ps/.

1. أول ثلاث أسماء في القائمة.

2. الأسماء الأربعة التي تلي ذلك.

3. كل خمسة أسماء تلي ذلك.

ونرى هنا، أن المرأة قد حصلت حسب هذا القانون المعدل، على قسط وافر من حقوقها الانتخابية، بل أن القانون الجديد، تضمن على تمييز إيجابي لصالح المرأة، وضمن لها حد أدنى للوصول إلى مقاعد البرلمان، وذلك حسب نظام القوائم، في حين لم يضمن القانون نسبة أو عدد محدد من مقاعد المجلس للمرأة حسب ما يسمى بالكوتا النسائية، كما أن القانون لم يخصص مقاعد للمرأة في الدوائر المتعددة، مما صعّب من مهمة المرأة في الوصول لمقاعد البرلمان من خلال الدوائر الانتخابية[16]، وقلّل من فرصة المرشحات المستقلات، لعدم إمكانية ترشيح نفسها من خلال قائمة انتخابية معينة بمفردها، أما بالنسبة لنظام الدوائر، فهناك أسباب كثيرة غير قانونية، منعت المرأة من الوصول لعضوية المجلس التشريعي، من أبرزها: أسباب حزبية كما ذكرنا سابقاً، وأسباب اجتماعية، وأسباب أخرى نسوية خاصة بكفاءتها وقدرتها على إدارة الحملات الانتخابية، والتنافس للحصول على عضوية المجلس التشريعي وغيره من المجالس المنتخبة.

بررت الحركة النسائية مطالبتها بالكوتا النسائية، تبعاً للواقع الاجتماعي الذكوري الذي تواجهه المرأة، حيث اعتبرت الكوتا مطلباً مرحلياً، حتى يتسنى للمرأة الوصول لمراكز صنع القرار، ويتعود عليها المجتمع، ويتغير النمط الأبوي السائد، ولم يلبِّ القانون المعدّل كافة المطالب النسوية في هذا المجال. وقد عبّرت آراء نسوية، عن عدم رضاها عن القانون الانتخابي المعدّل، وأنه لم يلبِ طموحات المرأة السياسية، حيث إنها طالبت بتضمين القانون لكوتا نسوية لا تقل عن 30% من عدد المقاعد، أو تطبيق قانون نسبي كامل، حتى يتسنى للمرأة فرصة أكبر، وإمكانية

16 - هالة مناع، مشاركة النساء في المجالس المحلية في قطاع غزة، مركز شؤون المرأة، غزة : 2006، ص14 .

تشكيل قائمة انتخابية نسوية. وفي هذا السياق، عبّرت "مريم أبو دقة"، عن عدم قناعتها بنظام الكوتا النسائية، ويجب ألاّ تُكرَّس كنظام ثابت في الانتخابات[17] .

يتضح هنا، أن سقف مطالب الحركة النسائية اليسارية في هذا المجال، أعلى من مطالب الحركة النسائية في التيارات العلمانية، بينما تتراجع المطالب النسوية لدى التيارات الإسلامية، فالتيارات اليسارية تعطي حيزاً أكبر لمشاركة المرأة على مستوى اللجان القيادية داخل الحزب، ومن خلال القوائم الانتخابية التي تنافست في الانتخابات على أساسها، فيما تقل مشاركة النساء في التيارات الإسلامية على مستوى القيادة الحزبية، حيث أن حركة حماس التزمت بالحد الأدنى من القانون في تشكيل قائمتها الانتخابية في انتخابات 2006 التشريعية.

ونود التنويه هنا، إلى أنه من المتوقع تعديل هذا القانون مرة أخرى[18]، ومن المحتمل تطبيقه في أي انتخابات قادمة، على أن تجري الانتخابات حسب نظام التمثيل النسبي الكامل "القوائم"، لكن القانون لم يُعرض على المجلس التشريعي للمصادقة عليه، مما قد يتيح فرصة أكبر أمام المرأة الفلسطينية، للوصول والمشاركة في مراكز صنع القرار في الدولة، ذلك باعتبار المجلس التشريعي، هو أعلى سلطة تشريعية في الدولة، وكنتيجة طبيعية لحصول أعداد معقولة من النساء على عضوية المجلس التشريعي، قد يؤثر مستقبلاً في تعديل قرارات أخرى، تؤثر إيجاباً، وتدعم دور المرأة في المجتمع، ومشاركتها على الصعيد السياسي.

كما أن مطالبة الحركة النسوية بالأخذ بنظام الكوتا، كان بسبب الظروف الاجتماعية الخاصة بالمجتمع، وبهدف تعويض المرأة عن النقص والارتقاء بمفهوم المشاركة السياسية للمرأة، والمساواة مع الرجل، وتغيير النظرة التمييزية ضد المرأة،

17 - محمد الحافي، المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1994- 2006، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة: 2010، ص81.

18 - تم تعديل القانون بموجب قرار رئاسي بقانون بتاريخ 2-9-2007، ليصبح نظام الانتخابات حسب التمثيل النسبي الكامل، مع وجود نفس الصيغة التي تضمن وصول المرأة للمجلس التشريعي والمجالس المحلية من خلال القوائم النسبية نصت عليها المادة (5) من القانون، لكن لم يتم التوافق على هذا القانون من قبل الفصائل الفلسطينية ولم يصادق عليه المجلس التشريعي بعد. راجع قرار بقانون لسنة 2007 بشأن الانتخابات العامة، لجنة الانتخابات المركزية،
http://www.elections.ps/ar/tabid/807/language/en-US/Default.aspx.

كما أن الكوتا لا تُمثِّل الطموح النسوي، لكنها خطوة على طريق دعم المرأة سياسياً[19].

ثالثاً: العوامل المؤثرة في تعديل قانون الانتخابات:

تعتبر البرامج الحزبية للتنظيمات السياسية، العامل الأساسي والأهم في ترشيح ودعم المرأة في الانتخابات ضمن القوائم الحزبية التابعة لتلك التنظيمات، كما يتضح مدى تأثير ذلك على إمكانية وصول المرأة لمراكز صنع القرار، سواءً بدعم المرشحات مباشرة ضمن القوائم الحزبية، أو من خلال تحالف بعض المرشحات مع التنظيمات، بهدف الحصول على مراكز سياسية أو اجتماعية لتمثيل تلك التنظيمات[20].

بعد اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000، واستمرارها الذي أثّر على مجمل البناء السياسي الفلسطيني، وظهور واضح للحركات والفصائل الفلسطينية على الساحة، وتلبية لمتطلبات المرحلة، اتفقت الفصائل الفلسطينية في تفاهمات القاهرة 2005، على إجراء انتخابات تشريعية جديدة، كأساس لمبدأ التداول السلمي للسلطة، وقد طالبت الفصائل بتعديل قانون الانتخابات، الذي أجريت على أساسه الانتخابات التشريعية عام 1996، واتفقوا على ضرورة استكمال الإصلاحات الشاملة في كافة المجالات، ودعم العمليّة الديمقراطية بجوانبها المختلفة، وعقد الانتخابات المحليّة والتشريعيّة في أوقاتها المحدّدة وفقاً لنظامٍ انتخابيّ يتمّ التوافق عليه، كما طالبت كل من الأحزاب السياسية والمنظمات الأهلية، المجلس التشريعيّ باتخاذ الإجراءات، لتعديل قانون الانتخابات التشريعيّة، وتوافقوا على اعتماد النظام المختلط، 50% دوائر، و50% قوائم نسبية، كما تم تعديل قانون الانتخابات للمجالس المحليّة باعتماد التمثيل النسبيّ[21] .

وفي إطار النقاشات حول الأخذ بنظام الكوتا النسائية، فقد جاء موقف القوى السياسية والمنظمات الأهلية في وثيقة بخصوص قانون الانتخابات الفلسطيني، والتي

19 - محمد الحافي، المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1994- 2006، مرجع سابق، ص82.

20 - عطاف أبو غضيب، دور المرأة الفلسطينية في الانتخابات التشريعية، (نابلس : مركز شؤون المرأة، 1996)، ص21 .

21 - نص وثيقة إعلان القاهرة 2005، http://www.p-s-news.com/585-180305.htm .

نشرت في صحيفة الأيام بتاريخ 2003/7/26، حيث حثّت الفصائل الكبرى، على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لضمان وصول المرأة لمراكز صنع القرار، من خلال الأخذ بنظام الكوتا النسائية، وتخصيص 20%، من المقاعد للنساء على مستوى الدوائر الانتخابية، وتضمين القوائم الانتخابية لحصة نسائية لا تقل عن 30% من القوائم الحزبية[22].

عبرّت هذه الوثيقة عن موقف المؤيدين لنظام الكوتا، في حين أن هناك من يعارض العمل بها، وكل من الموقفين له مبرراته من خلال وجهة نظر خاصة في الموضوع، لكن الممارسة الفعلية جاءت على الأرض بعد تفاهمات القاهرة 2005، بين الفصائل الفلسطينية، حيث جرت الانتخابات التشريعية الثانية 2006، على أساس النظام المختلط بين القوائم والدوائر الانتخابية، واكتفى القانون المعدّل بالصيغة النسائية سالفة الذكر، لضمان وصول المرأة لعضوية المجلس التشريعي[*].

رابعاً: قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية رقم 5 لسنة 1996:

اعتمدت وزارة الحكم المحلي منذ العام 1994، سياسة التعيينات في المجالس المحلية، إلا أن نسبة النساء المعينات في مجالس الهيئات المحلية، لم تتجاوز 1.6 % فقط من مجموع تلك المجالس، كما كانت هذه النسبة مقصورة فقط في محافظات الضفة الغربية، أي أنه، لم يتم تعيين أي امرأة كعضو في المجالس المحلية في قطاع غزة[23].

نرى هنا أن هذا القانون، أعطى المرأة حقها في الانتخاب والترشيح للمجالس المحلية، لكنه لم يضمن نصيب لمشاركة المرأة في تلك المجالس " نظام الكوتا النسائية"، أي أن مواده، لم تنص على أي تمييز إيجابي لصالح المرأة في الانتخابات،

22 - اشرف العجرمي، "المرأة والانتخابات"، http://www.amanjordan.org/aman_studies/wmview.php?ArtID=626 ، سبتمبر 2004 .

* - نود هنا التوضيح أن هذه الصيغة لا تعتبر كوتا نسائية، لأن الكوتا يجب أن تخصص عددا محددا من المقاعد للنساء وبنسبة معروفة، لكن هذه الصيغة جاءت كحل وسط بين الآراء المختلفة في موضوع الكوتا النسائية، كما أن العمل بهذه الصيغة جاء لصالح المرأة حيث ارتفعت نسبة المرأة في المجلس التشريعي إلى 13% بدلا من 5.7% من عدد مقاعد المجلس التشريعي الأول.

23 - طالب عوض، "المرأة وقانون الانتخابات العامة والمحلية"، المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة، http://www.amanjordan.org/aman_studies/wmprint.php?ArtID=1177، بتاريخ 1-3-2009 .

كما طالبت المنظمات النسائية ومؤسسات المجتمع المدني، بتعديل هذا القانون لتلبية عدد من المطالب النسوية في هذا المضمار.

خامساً: قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم 10 لسنة 2005، وتعديلاته كما وردت في القانون رقم 12 لسنة 2005:

وفق التعديلات التي تم إدخالها على المادة 17 من قانون المجالس المحلية، حيث أصبحت المادة 17، تنص على تمثيل المرأة في القوائم الانتخابية بمقعدين على الأقل، ذلك في الهيئات التي لا يزيد عدد مقاعدها عن 13 مقعداً، بحيث أصبح يُخصِص مقعداً للمرأة من بين الأسماء الخمسة الأولى، ومقعداً آخر للمرأة من بين الأسماء الخمسة التي تلي ذلك، وإذا كان عدد الناخبين للهيئة المحلية أقل من ألف ناخب حسب الكشف النهائي للناخبين المسجلين، فإنه يسمح للقوائم حرية اختيار الأماكن المخصصة للمقعدين الخاصين بالمرأة. أما في الهيئات المحلية التي يزيد عدد مقاعدها عن 13 مقعداً، يخصص مقعداً ثالثاً للمرأة من بين الأسماء التي تلي الأسماء العشرة الأولى. وفي حال أصبح أي من مقاعد المرأة في المجلس شاغراً، فإنه يستعاض عنها بالمرأة التي تليها في المقاعد المخصصة للمرأة في نفس القائمة[24].

عند مراجعة المادة 17 من القانون السابق، نلاحظ التالي[25]:

1. أعطى القانون قبل التعديل للمرأة نسبة تمثيل لا تقل عن 20 %، من مقاعد المجالس والهيئات البلدية، في حين أن القانون الجديد، حدد لها مقعدين فقط من مقاعد الهيئات التي لا يزيد عددها عن 13 مقعداً، وهذه النسبة اقل، من 20%، من المقاعد، حيث نرى تراجع في نسبة تمثيلها حسب القانون المعدّل.

24 - تم تعديل المادة (17) من القانون السابع في المادة رقم (1) من قانون رقم (12) لسنة 2005، بتعديل بعض أحكام قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية المعدل رقم (10) لسنة 2005 في قانون رقم 12 لسنة 2005، والمنشور في مجلة الوقائع الفلسطينية، العدد 58 بتاريخ 8-9-2005. لجنة الانتخابات المركزية، رام الله: 2005، ص43.

25 - راجع المادة رقم (17) من قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (10) لسنة 2005 وتعديلاته، والمنشور في مجلة الوقائع الفلسطينية، العدد 57 بتاريخ 18-8-2005. لجنة الانتخابات المركزية، رام الله: 2005، ص15.

2. القانون السابق، كان يضمن للمرأة مواقع أكثر تقدماً في القوائم الانتخابية، حيث كان يحدد مقعداً للمرأة من بين الأسماء الثلاثة الأولى، ومقعداً آخراً من بين الأسماء الأربعة التي تلي، ومقعداً أخيراً من بين الأسماء الباقية.

3. لم يكفل القانون في البند الثالث من المادة المعدّلة موقع المقعد الخاص بالمرأة في الهيئات المحلية، التي يقل عدد ناخبيها المسجلين عن ألف ناخب.

وقد جرت مؤخراً انتخابات الهيئات المحلية 2012 في الضفة الغربية بناءً على قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم 10 لسنة 2005، وتعديلاته كما وردت في القانون رقم 12 لسنة 2005، وقد ادخل تعديلاً من خلال قرار بقانون لعام 2012[26]، لكنه لم يخص مشاركة المرأة بشيء، كما اعتمد قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية المعدل نظام التمثيل النسبي الكامل (القوائم).

خلاصة:

عند مراجعة الأوضاع القانونية للمرأة الفلسطينية اليوم، فإنه من الملفت للنظر، أن السلطة الفلسطينية عام 1994، بدأت بتعديل غالبية القوانين القديمة، على أساس ضمان حقوق المرأة والمساواة مع الرجل، خاصة في قوانين العمل والقوانين الانتخابية، مع إقرارنا بأنه ما زال هناك بعض القوانين مثل: الأحوال الشخصية، والعقوبات، لم تزل تحمل في طياتها بعض جوانب التمييز ضد المرأة، خاصة في بعض القضايا الخلافية بما فيها القضايا الشرعية.

من ناحية أخرى، فإن القوانين المعدّلة، التي تركز عليها هذه الدراسة، لم تحمل أي تمييز ضد حقوق المرأة الانتخابية، حيث ضمن لها حقي الانتخاب والترشيح للمجالس التشريعية والبلدية، بل أن هذه القوانين عملت على ضمان حد أدنى لمشاركة المرأة في هذه المجالس، وبالتالي مشاركتها في عملية صنع القرار من خلال التمييز الإيجابي لصالح المرأة في الكوتا النسائية في قانون الانتخابات المعدل لسنه 2005، وذلك حسب النظام الذي تجري عليه الانتخابات، وتقتضيه المصلحة

26 - راجع قرار بقانون لسنة 2012 بشأن تعديل قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم(10) والمعدل بالقانون رقم (12) لسنة 2005، على الموقع الالكتروني للجنة الانتخابات المركزية، http://www.elections.ps/.

الوطنية. كما أن هناك جدل حول القانون الانتخابي، الذي سوف يتم إجراء الانتخابات المقبلة على أساسه، والذي سيطبّق في أي انتخابات قادمة، هذا من ناحية القوانين.

فيما ترى قيادات نسوية، أن القوانين الفلسطينية الخاصة بالانتخابات، لم تلبِ مطالب المرأة وحقوقها السياسية، وربطت القوانين الانتخابية بمجمل القوانين الأخرى، التي تنظم حياة المرأة، في ظل مطالبة الجهات التشريعية لزيادة حصة المرأة في المجالس المنتخبة، وحث الأحزاب والفصائل الفلسطينية لدعم تلك المطالب، وإعطاء دور أكبر للمرأة داخل الحزب وخارجه، حتى يتسنى للمرأة الفرصة لأن تثبت جدارتها[27].

وأخيراً، فإن تمثيل المرأة في المجالس التشريعية والمحلية، هي ضرورة وطنية ومجتمعية، وأن ذلك يتطلب تنمية وتطوير دور المرأة في المجتمع عامة، وفي الحياة السياسية خاصة، وهذا لا يأتي، من خلال سن وفرض قوانين مختلفة تضمن حقوق المرأة فقط، لكن ذلك يأتي كنتيجة للعمل الجاد والمستمر، من خلال الأحزاب السياسية والمنظمات الأهلية، لتوعية المرأة بدورها، ورفع المستوى التعليمي والثقافي للمرأة، بحيث تتعزّز ثقة المرأة بنفسها، وبمثيلاتها من نفس الجنس، ودفعها للعمل والمثابرة للوصول للمركز المنشود، ومن ثم التأثير في الثقافة الاجتماعية السائدة في المجتمع، والتغلب على معوقاته، دون ربط ذلك بالقوانين واستخدامها كمبررات لعدم تحقيق المرأة لأهدافها وضعف تمثيلها في دوائر صنع القرار الفلسطيني، وهذا يتطلب وضع برامج نسوية، تهدف لبناء كوادر نسوية قوية قادرة على المنافسة لا المطالبة، في ظل سريان قوانين؛ أعطت المرأة غالبية حقوقها التي ضمنتها لها المواثيق والمعاهدات الدولية.

27 - محمد الحافي، مرجع سابق، ص86.

الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الفقر في فلسطين

أ.رائد محمد حلس*

المقدمة:

بالرغم من كل الإنجازات التي حققها الإنسان والتطورات العلمية والتكنولوجية الهائلة إلا أن مشكلة الفقر لا تزال تتصدر قائمة المشكلات العالمية، وما زال ربع سكان العالم يعيشون في حالة من الفقر الشديد. وتظهر مشكلة الفقر وآثارها في الدول الصناعية والدول النامية على حد سواء، وتنتشر جيوب الفقر في مختلف المناطق في العالم، وإن كانت مظاهره تختلف من حيث شدتها ونوعيتها. كما أصبح هناك علاقة قوية بين التنمية وتوزيع ثمارها على الناس، وأن الفقر البشري ما هو إلا نقيض للتنمية بمفهومها الواسع. ومن هنا بدأ العالم يولي اهتماماً أكبر لمفهوم الفقر وأسبابه وعلاقة ذلك بتوزيع الثروة في المجتمع أو طرق الحصول عليها، والأسباب البنيوية التي تتعلق بميزان القوى في المجتمع والعلاقات بين الأفراد، والفئات المهمشة في المجتمع.

* ماجستير اقتصاد جامعة الأزهر-غزة

وتعتبر ظاهرة الفقر سمة أساسية، وظاهرة لا يمكن إغفالها في المجتمع الفلسطيني فهي ظاهرة مهمة جداً في تحديد الملامح العامة للاقتصاد الفلسطيني، ولا تخلو أي فئة منها، وهي قضية مألوفة ومتناولة من حيث أنها ظاهرة اقتصادية، واجتماعية تؤرق أصحاب القرار في الدولة الفلسطينية. وهي تتميز بخصوصية شديدة تنبع من خصوصية الأوضاع المعيشية، وما تعرض له الشعب الفلسطيني من أحداث ومآسي طوال قرن من الزمن، ولاسيما استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وما نتج عن ذلك من حصار ومصادرة الأراضي وإقامة المستوطنات وبناء الجدار العنصري، والتحكم في الحدود والمعابر، وسرقة المياه وتدمير البنية التحتية، الأمر الذي أدى إلى إفقار دائم لفئات واسعة من الشعب الفلسطيني بسبب هذه العوامل.

في ضوء ذلك سيتناول الباحث الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الفقر في فلسطين.

أولاً: مفهوم الفقر

يدلّ مفهوم الفقر على وجود أوضاع وظروف معيشية لفئات اجتماعية، وهي أوضاع تتسم بالحرمان على مستويات مختلفة، غير أنه تسود مفاهيم عديدة للفقر في الأدبيات الحديثة ذات العلاقة بموضوع الفقر، لذا يعرَف الفقر على "أنه حالة من الحرمان المادي الذي يترجم بانخفاض استهلاك الغذاء، كمًا ونوعًا، وتدني الوضع الصحي والمستوى التعليمي والوضع السكني، والحرمان من السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، وفقدان الضمانات لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة وغيرها"[1].

وقد عرف البنك الدولي الفقر بأنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة[2]، وتشير مفاهيم أخرى متعلقة بالفقر وبرامج وسياسات مكافحته إلى مستويين من الفقر هما، الفقر المطلق والفقر النسبي، حيث يعطي المفهوم الأول حداً معيناً من الدخل، وتعتبر الأسرة فقيرة إذا قل دخلها عن هذا الحد، في حين يشير الفقر النسبي إلى الحالة التي يكون فيها دخل الأسرة أقل بنسبة معينة من متوسط

الدخل في البلد، وبالتالي تتم المقارنة في هذه الحالة بين فئات المجتمع المختلفة من حيث مستويات المعيشة.

ثانيًا خط الفقر

يعتبر خط الفقر خطوة مهمة لتحديد تكلفة الحاجات الأساسية اللازمة لحياة الإنسان مثل الغذاء والملبس والمسكن والصحة والتعليم وأجور المواصلات، ويعرف خط الفقر على أنه عتبة الدخل التي تقسم المجتمع إلى فقراء وغير فقراء[3]. فالأفراد الذين يكون دخلهم تحت مستوى خط الفقر يصنفون على أنهم فقراء، والأفراد الذين يكون دخلهم أعلى من مستوى خط الفقر يصنفون على أنهم غير فقراء.

حدد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية خطي الفقر للعام 2010، وذلك وفقًا لما يلي[4] :-

الفقر المدقع : الأسرة المرجعية (5 أفراد) التي يقل إنفاقها عن الحاجات الأساسية من مأكل وملبس ومسكن عن 1783 شيكل لعام 2010.

الفقر : الأسرة المرجعية التي يقل إنفاقها عن الحاجات الأساسية والصحة والتعليم والمواصلات وغيرها عن 2237 شيكل لعام2010 .

حيث تتم عملية تحديد خط الفقر بناءًا على الحاجة اليومية لجسم الإنسان من الطاقة، أو السعرات الحرارية والتي تمكنه من ممارسة حياته الطبيعية، وأداء واجباته اليومية، ومن ثم يتم تحويل هذه الطاقة إلى عدد من سلات الطعام تشمل الوجبات اليومية الرئيسية، مع الأخذ بعين الاعتبار تقلبات الأسعار، وأنماط الاستهلاك المختلفة من بلد إلى آخر، ومن فئة اجتماعية لأخرى ضمن البلد الواحد وقد تضاف حاجات أخرى، مثل الحاجة إلى السكن، والملبس، وأجور النقل، وبالتالي فإن القيمة النقدية لكل هذه الحاجات تعتبر الخط الذي يقسم المجتمع إلى فقراء وغير فقراء[5].

ثالثًا: جذور الفقر في فلسطين

ترجع جذور الفقر في الأراضي الفلسطينية إلى عدد من العوامل السياسية والاقتصادية، بسبب ما تعرض له الشعب الفلسطيني من أحداث لمحاولة اقتلاعه

وتشريده من أرضه وما رافق ذلك من احتلال وحرمان من حقوقه الأساسية منذ العام 1948، حيث تم تهجير وتشريد آلاف الفلسطينيين إلى شتى بقاع العالم ليصبحوا لاجئين يعيشون في مخيمات تفتقر إلى أبسط الحقوق، فكان ذلك نقطة البداية في مسلسل الفقر في الأراضي الفلسطينية.

وفي العام 1967، قامت إسرائيل باحتلال ما تبقى من الأرضي الفلسطينية، الأمر الذي زاد من معاناة الفلسطينيين بسبب قيام الاحتلال الإسرائيلي بتشريد وتهجير الفلسطينيين وإحكام سيطرته على لقمة عيشهم من خلال مصادرة الأراضي والممتلكات التي كانت تشكل مصدر رزق لهم، بالإضافة إلى سيطرة الاحتلال على الموارد الطبيعية وتحويل الضفة الغربية وقطاع غزة إلى سوق للمنتجات الإسرائيلية ومصدر للأيدي العاملة الرخيصة.

كذلك اندلاع الانتفاضة الأولى في العام 1987، وما رافقها من التضييق على الفلسطينيين أدى إلى اتساع ظاهرة الفقر في المجتمع الفلسطيني، حيث فرض الاحتلال الإسرائيلي نظام التصاريح على العمال الفلسطينيين في ذلك الوقت، الأمر الذي أدى إلى تقييد حركتهم وبالتالي التحاق العديد من العمال إلى صفوف العاطلين عن العمل وما رافقه من ارتفاع وتيرة الفقر في المجتمع الفلسطيني(6).

وبعد ذلك حرب الخليج في العام 1991، وما صاحبها من فقدان عدد كبير من الفلسطينيين فرص عملهم وبالتالي ارتفاع حدة الفقر. بعد توقيع اتفاق أسلو وإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية، كان من المتوقع حدوث رخاء اقتصادي وانتعاش إلا أنه للأسف لم يحدث ذلك، حيث ابتكرت إسرائيل العديد من الوسائل للسيطرة والتحكم في مقدرات الشعب الفلسطيني.

وللوقوف على ظاهرة الفقر في الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) خلال الفترة 1995-2010، بالإمكان متابعة البيانات الرسمية من خلال الجدول رقم (1) :-

- تشير بيانات الجدول رقم (1)، إلى أن نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية قد بلغت 14.0 % عام 1995 بواقع 10.0 % في الضفة الغربية و

20.0 % في قطاع غزة . بينما بلغت نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية 23.6 % عام 1996 بواقع 16.2 % في الضفة الغربية و 41.6 % في قطاع غزة، وتعتبر نسبة الفقر في القطاع مرتفعة جداً مقارنة بنسبة الضفة، ويعود ذلك إلى فرض الاحتلال الإسرائيلي الحصار الشامل على قطاع غزة بتاريخ 1996/2/25، وتضمن هذا الحصار حرمان السكان من حرية الحركة، وتواصل القيود على المعاملات التجارية الغزية عبر أراضي فلسطين (48)، ومنع العمال من التوجه لأعمالهم في إسرائيل[7]، فكان لهذه الإجراءات الأثر الكبير في ارتفاع معدلات الفقر في ذلك العام.

- ويبين الجدول أنه طرأ تحسنا واضحاً على معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية عام 1998 مقارنة بعامي 1996 ، 1997، حيث ظهر هذا التحسن في قطاع غزة بشكل أكبر منه في الضفة الغربية، ويعود التحسن إلى حالة الهدوء والاستقرار النسبيين التي سادت الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة (1998-1996)، والبدء في مفاوضات الحل النهائي مع الجانب الإسرائيلي، مما كان له كبير الأثر في تعزيز ثقة المستثمرين المحليين والأجانب بالبيئة الاستثمارية، كما تزايدت ثقة المانحين بأهمية تنفيذ المشاريع في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية خاصة في القطاع كون مركز السلطة كان في قطاع غزة، مما انعكس ذلك في زيادة انتشار الخدمات الاجتماعية وخدمات البنية التحتية وتعظيم استفادة السكان منها[8].

جدول رقم (1)

نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية

للفترة (1995-2010) (٪)

السنة	قطاع غزة	الضفة الغربية	الأراضي الفلسطينية
1995	20.0	10.0	14.0
1996	41.6	16.2	23.6

1997	38.1	15.6	23.0
1998	33.0	14.5	20.3
1999	32	13	23.2
2000	42	18	20.1
2001	54	27	30.7
2002	68	41	45.7
2003	44.7	30.9	35.5
2004	30.2	22.6	25.6
2005	28.4	21.7	24.5
2006	30.0	20.2	24.5
2007	49.5	20.5	31.2
2008	43.0	16.1	24.0
2009	33.2	15.5	26.2
2010	38.0	18.3	25.7
2011	38.8	17.8	25.8

المصدر:

- مجموعة البنك الدولي:" أخبار تنموية الضفة الغربية و قطاع غزة" نيسان- حزيران، 2003، ص 8.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفقر في فلسطين، كانون ثاني -كانون أول 1998، رام الله، 2000، ص3.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفقر في لأراضي الفلسطينية 2006، تقرير النتائج الرئيسية، رام الله، 2007، ص36.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفقر في الأراضي لفلسطينية، تقرير النتائج الرئيسية للأعوام 2009-2010، رام الله، 2011، ص33-37.

- أما الفترة (1999-2003)، فقد شهدت تلك الفترة اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000، والاجتياح الإسرائيلي لمدن الضفة الغربية عام 2002، وما رافقها من عمليات القتل والدمار وتجريف الأراضي واقتلاع الأشجار، وكذلك ما حدث من اغلاقات وتحويل المدن الفلسطينية إلى كنتونات وسجون كبيرة بالإضافة

إلى عزل القرى الفلسطينية عن بعضها البعض من قبل القوات الإسرائيلية[9]. فما حدث من توقف عجلة الاقتصاد الفلسطيني بشكل شبه كامل وأصبح الاقتصاد الفلسطيني مشوه المعالم، حيث حرم أكثر من 120 ألف عامل من الوصول إلى عملهم داخل إسرائيل، بالإضافة إلى تعطل آلاف الفلسطينيين من العمل داخل الأراضي الفلسطينية بسبب ما ألحقه الاحتلال من أضرار على القطاعات الاقتصادية المختلفة، ناهيك عن التدمير الذي تقوم به السلطات الإسرائيلية في البنية التحتية ، ومصادرة آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية لبناء جدار الفصل العنصري والذي شرعت إسرائيل في بناؤه عام 2002.

- ويتضح أيضاً، انخفاض نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية من العام 2003 وحتى عام 2006، إذ بلغت نسبة الفقر 35.5% عام 2003، لتصل إلى 24.5% عام 2006، ويعزى ذلك الانخفاض إلى حالة الاستقرار الاقتصادي في تلك الفترة، وزيادة التوظيف في القطاعين المدني والأمني الأمر الذي انعكس على مستوى المعيشة وانخفاض نسبة الفقر. ومن ثم ارتفعت نسبة الفقر في العام 2007، إذ بلغت 31.2%، وذلك بسبب حالة الانقسام وانتشار الفوضى والفلتان الأمني في ذلك العام.
- أما خلال الفترة (2008–2011)، فقد ارتفعت نسبة الفقر في تلك الفترة من 24% عام 2008 بواقع 16.1% في الضفة الغربية و43% في قطاع غزة، لتصل إلى 25.8% عام 2011، بواقع 17.8% في الضفة الغربية و 38.8% في قطاع غزة.

من الملاحظ انتشار ظاهرة الفقر بوضوح في الأراضي الفلسطينية، ويعود ذلك على خلفية منع الآلاف من الأيدي العاملة من الالتحاق بأعمالهم داخل إسرائيل، وازدياد معدلات البطالة حيث تصل إلى أرقام قياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة. إضافة إلى الإجراءات الإسرائيلية الأخرى والتي تهدم الفرص التي قد تؤدي إلى تنشيط الحركة الاقتصادية داخل أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية.إن استمرار مشكلة البطالة وما يرتبط بها من انقطاع الدخل لآلاف الأسر الفلسطينية سوف يؤدي

إلى اتساع دائرة الفقر لتشمل نسبة كبيرة من السكان الفلسطينيين وهذا يتطلب وضع الخطط الكفيلة بتخفيف حدة الفقر.

رابعًا: أسباب ظاهرة الفقر في فلسطين:

ترجع ظاهرة الفقر في فلسطين إلى عدد من الأسباب الرئيسية وأهمها[10]:

1. البطالة، أو عدم القدرة على الحصول على عمل
2. عدم توفر مصادر الدخل مثل: الأرض، والإرث وغيرها.
3. استمرار حصار الاحتلال الإسرائيلي وإغلاق كافة المعابر الخارجية جزئيا أو كليا.
4. جدار الفصل العنصري حول المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية.
5. سيطرة إسرائيل على تحركات الأموال الداخلة إلى المناطق الفلسطينية.
6. العدوان الإسرائيلية لمناطق السلطة الفلسطينية وتدمير البنية التحتية.
7. توقف الدعم المالي لمشاريع تنموية بسبب الوضع السياسي الحالي.
8. تزايد حالات فقد المعيل للأسرة نتيجة ارتفاع أعداد القتلى أثناء العدوان الإسرائيلي المستمر، وانتشار حالات الطلاق وهذه الأسباب تواجه النساء بشكل خاص.

خامساً: الآثار الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة الفقر في فلسطين

لا شك أن ظاهرة الفقر من أكثر الآفات الاجتماعية حدة من حيث آثارها الضارة وانعكاساتها السلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وفيما يلي عرض موجز لهذه الآثار والانعكاسات[11]:

1. تفشي الأمراض الاجتماعية :

ويمكن الإشارة في هذا المجال إلى عدد من الأمراض الاجتماعية، ومنها:

أ. الجريمة

فقد برزت مشكلة الجريمة بشكل ملفت للنظر في السنوات العشر الماضية في المجتمع الفلسطيني وانتشار حوادث السطو والسرقة في أكثر من مكان.

ب. التسول والتشرد

وهو نتيجة طبيعية للفقر والأوضاع الأسرية الصعبة التي تدفع أفرادها إلى الخروج عن إطار الأنماط الاجتماعية السليمة.

ت. انحراف الأحداث وتعاطي المخدرات وتداولها

فقد برز في السنوات الأخيرة انتشار تعاطي "الترامال" على وجه الخصوص، والحبوب المخدرة بشكل عام في الأراضي الفلسطينية حيث لم يعد يقتصر تناولها على فئة مدمني المخدرات القدامى، وعمال الأنفاق، بل وصل الأمر إلى النساء في البيوت وطلبة الجامعات والمدارس الثانوية والإعدادية من كلا الجنسين. وكلها ظواهر اجتماعية يساهم الفقر وما يرافقه من ظروف أسرية صعبة في تغذيتها.

2. انخفاض المستوى التعليمي والثقافي :

يؤدي الفقر في كثير من الحالات إلى تسرب الأطفال من المدارس في سن مبكرة، إما لأغراض العمل للمساهمة في توفير دخل الأسرة، أو بسبب الظروف والأوضاع الأسرية غير المواتية، أو بسبب عدم القدرة على تحمل نفقات الدراسة.

3. انخفاض المستوى الصحي :

ينجم انخفاض المستوى الصحي لدى نسبة كبيرة من الأسر الفقيرة، بما في ذلك ارتفاع نسبة الإعاقات، نتيجة عوامل مختلفة ومنها بشكل رئيس ضعف القدرة على تحمل نفقات الخدمات الصحية اللازمة في غياب التأمين الصحي رغم توافر عدد من التسهيلات والخدمات في هذا المجال.

4. التهميش وضعف المشاركة في الحياة العامة :

يمكن اعتبار ضعف المشاركة في الحياة العامة بشكل عام وفي الحياة السياسية بشكل خاص من المظاهر المرافقة للفقر. فالفقير الذي يلهث وراء الحد

الأدنى من حاجاته المعيشـــية الأساســـية قلمـــا يكـــون لـــه دور فـــي مؤسســـات المجتمـــع المدني.

5. الانعكاسات السلبية على وضع المرأة والأطفال :

تنعكس الآثار المشار إليها أعلاه، وبخاصة ما يتعلق فيها بتفشي الأمراض الاجتماعية وانخفاض المستوى التعليمي والثقافي والصحي، بشكل سلبي على وضع المرأة والأطفال في الأسر الفقيرة، وما ينجم عن ذلك من هدر في الرصيد البشري في المجتمع.

6. الفقر قنبلة اجتماعية موقوتة :

تتفاقم الآثار الضارة والانعكاسات السلبية للفقر إذا رافقها مظاهر اجتماعية سلبية أخرى كضعف العدالة الاجتماعية واستشراء الفساد وقصور الخدمات الاجتماعية وغير ذلك. وعندها يصبح الفقر كالقنبلة الموقوتة التي قد تنفجر في ظروف معينة لتأخذ شكلا من أشكال التململ الاجتماعي والصدام مع السلطة أو بين شرائح وفئات من المجتمع على خلفية أسس غير إنسانية. ذلك أن الفقر يثير في النفس البشرية الأسوأ من خصائصها وسماتها.

سادساً: طرق العلاج

ان القضاء على الفقر في الأراضي الفلسطينية مرتبط بشكل كبير بحق الفلسطينيين في ملكية وإدارة مصادرهم الطبيعية، وحقهم في التنمية، ففي ظل تبعية اقتصادية محكمة للاقتصاد الإسرائيلي، إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي واستمرار الاحتلال تبقى إمكانيات الفلسطينيين في تطوير اقتصادهم ومكافحة الفقر محدودة، لذا، فالإستراتيجية الواجب إتباعها لمكافحة الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة، لا بد وأن تكون جزءاً من إستراتيجية تنموية شاملة تهدف إلى مكافحة الفقر في كل الجبهات عبر خلق فرص العمل باعتباره من أكثر الطرق فعالية واستدامة للتصدي للفقر بجميع ظواهره.

من وجهة نظر الفقراء أنفسهم، يرى الكثير من الأسر الفقيرة أن إعفائهم من بعض الرسوم للبلديات والمجالس المحلية سيساعدها على التعامل مع مشكلة الفقر،

خصوصاً أن رسوم الكهرباء والمياه باهظة الثمن وتكلف الأسرة أحياناً أكثر من المبلغ الذي تحصل عليه كمساعدة.

ولا بد من تطوير سياسات الحماية الاجتماعية للفقراء سعيا وراء تخفيض نسب الفقر في الأراضي الفلسطينية. وبشكل خاص ما يتعلق بتوفير الاحتياجات الأساسية من مأكل وملبس ومسكن، والاهتمام بتامين الخدمات الأساسية من الصحة والتعليم. إضافة إلى التركيز على فئة النساء والفقراء في المناطق المهمشة.

الهوامش:

1. عبد الله محمد الرفاعي، معوقات بيانات قياس الفقر، المؤتمر الإحصائي العربي الأول، عمان، الأردن، 12-13 نوفمبر، 2007، ص470.

2. سامية قطوش، معضلة الفقر آثارها ومظاهرها، بحث محكم ، جامعة الجزائر، ص2.

3. Debraj Ray, development economics of social issues, published by Princeton university press, 1998, p250.

4. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية- ماس وآخرون، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 25، رام الله، 2011، ص25.

5. عبد الرازق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص24.

6. المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية الإعمار- بكدار، تقرير مفصل عن الفقر في الأراضي الفلسطينية بمناسبة اليوم العالمي للفقر، ص2.

7. صبحيه دخل الله، التباين المكاني لتوزيع ظاهرة الفقر في مدينة نابلس وسبل مكافحتها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2012، ص49.

8. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد، تفاوت نمو المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بين المحافظات الفلسطينية 1997-2007، رام الله، 2009، ص19.

9. المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية الإعمار- بكـــدار، مرجـــع ســـبق ذكـــره، ص3.

10. البنك الدولي :

.info.worldbank.org/etools/docs/library/240847/21.pdf

11. الفقر وآثاره على أمـــن المجتمـــع، الموقـــع الالكترونـــي:

http://www.almajd.ps/?ac=showdetail&did=29

العلاقات التركية – السورية

2007 – 2012 من، وإلى أين ؟

أ. محمود خليل القدرة

مقدمة :

شكَلت العلاقات التركية السورية واحدة من الظواهر الإشكالية في السياستين الإقليمية والدولية، وهى ظاهرة تاريخية ومتطورة، حيث تقدم نموذج للعلاقات الدولية بين دولتين متجاورتين تحكمهما عوامل كثيرة تتراوح ما بين التعاون والتحالف تارةً والصراع والعداء تارةً أخرى، لكنها كانت تسير بإيقاع متفاوت من حيث سرعتها وبطئها، وكذلك من حيث تقاربها وانفراجها، ففي بعض الأحيان وصلت هذه العلاقات ذروتها في التصارع حتى اقتربت إلى حافة الحرب، ثم تغيرت هذه العلاقات مرة أخرى لتصل إلى التقارب، مما ساعد على كشف إمكانات أخرى للسياسات، ورسم بدائل وخيارات عملية كان لها تداعيات كلية في التحول من الحرب إلى التعاون.

وصل توتر العلاقات أحياناً بين البلدين إلى حشد القوات العسكرية التركية على الحدود السورية مرتين: الأولى عام 1957 بعد تأسيس حلف بغداد وانضمام سوريا إلى مصر في المواجهة والتصدي لسياسة الأحلاف، فكان هذا الحشد بمثابة إرهاب وتهديد تركي كبير لسوريا، حيث يرى البعض أن ذلك التهديد التركي سرّع في قيام الوحدة السورية – المصرية تفادياً لأي غزو تركي محتمل لسوريا. أما المرة

الثانية فكانت عام 1998م وكان هدفها إلزام الحكومة السورية بطرد (عبد الله أوجلان) زعيم حزب العمال الكردستاني التركي وإغلاق مقراته العسكرية، وهذا ما تم فعلاً عندما عقدت معاهدة " أضنة " عام 1998 والتي قام الرئيس السوري حافظ الأسد بموجبها بوقف التعاون مع حزب العمال الكردستاني، كما كان من ثمار هذه المعاهدة تراجع سوريا عن مطالبها التاريخية (بلواء الاسكندرون) نقطة الخلاف الدائمة بين الطرفين[1].

لكن عهد التقارب الجدي بين البلدين بدأ عام 2004 عندما دفعت العزلة التي فرضتها الدول العربية وفي طليعتها مصر علي النظام السوري، مما دفع سوريا – خاصة بعد اغتيال رفيق الحريري رئيس وزراء لبنان الأسبق عام 2005 – إلي التقارب مع أنقرة للعب دور الوسيط بينها وبين الغرب، ومساعدتها علي عبور الحصار والعزلة الصعبة.

وبالتالي بدأت علاقات ثقة تتنامى تدريجياً حتى أصبحت أنقرة راعية المفاوضات السورية – الإسرائيلية، والمدافع الأكثر حماساً عن النظام السوري في وجه الولايات المتحدة والدول الغربية. ولم يتوقف التعاون التركي السوري في الميدان السياسي، لكنه سرعان ما انتقل إلي الميادين الاقتصادية والاستراتيجية وذلك بإنشاء " مجلس التعاون الاستراتيجي " في العام 2009، وفي العام نفسه أجرت الدولتان مناورات عسكرية مشتركة وغير مسبوقة اعتبرت مؤشراً علي التطور المضطرد في العلاقات والتعاون المشترك.

واستمرت العلاقات بين البلدين تتطور ايجابياً إلي أن بدأت المستجدات الراهنة في سوريا " الربيع العربي " في آذار / مارس عام 2011 حيث فر نحو ثلاثة آلاف سوري إلي الحدود التركية هرباً من العنف. ومن هنا بدأت العلاقات تتجه نحو التراجع، حيث أعلنت تركيا عن تعليق العلاقات والاتفاقات الموقعة بين الجانبين. ففي نيسان/ ابريل عام 2012 استدعت أنقرة الملحق العسكري السوري لديها بعد إطلاق القوات السورية النار علي سوريين داخل الحدود التركية مما أدى إلي مقتل شخصين.

وعلى أية حال فإن المرحلة المقبلة سوف تبرز تطورات ملحوظة في العلاقات بين البلدين، خاصة وأن تركيا وجدت مكانتها في ظل تعاظم حدة الأحداث السياسية في بعض الدول العربية وخاصة سوريا؛ لتحقيق أجنداتها الإقليمية في المنطقة العربية.

عودة العلاقات الطبيعية (1998 – 2007)

إن انتهاء فترة الحرب الباردة وما ارتبط بها من نظام ثنائي القطبية وقيام نظام عالمي جديد يرتكز علي هيمنة قطب واحد يتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية، قد خلق نوعاً من التقارب السوري – التركي ، لا سيما وأن حالة التأزم والعداء في العلاقات بين البلدين جاءت نتيجة إتجاه كل دولة من الدولتين إلى قطب معادٍ للآخر، فاختارت تركيا التوجهات الأطلسية الغربية، بينما انحازت أغلب الحكومات السورية إلى المسار السوفيتي[2].

أيضاً اختارت سوريا حتى السنوات الأخيرة توثيق علاقات تحالفية (ولكن غير عسكرية) مع دول مثل مصر والسعودية، فضلاً عن استمرار تحالفها مع إيران التي تملك خبرات عسكرية وتجارب تصنيع هامة، ولكنها تفتقر لتحالفات مع دول بمستوى الولايات المتحدة[3].

نستطيع القول أنه ومنذ اتفاق أضنة في تشرين الأول / أكتوبر عام 1998م حتى عام 2000–2001، دخلت العلاقات السياسية التركية السورية مرحلة من التقارب الحذر الذي يتميز بقدر كبير من التردد والتوتر، حيث أنه من غير الممكن أن يكون بناء الثقة حاضراً مباشرة بعد سنوات من التوتر والعداء المتبادل بين البلدين[4].

لم يكن اتجاه التقارب بين تركيا وسوريا عبارة عن تطبيع للعلاقات بعد نزاع طويل، حتى إن اتفاق أضنة 1998، على الرغم من أهميته ورمزيته، إلا أنه لم يكن اتفاق تسوية ولا اتفاق سلام، بل إنه كان " إعلان نوايا " في المقام الأول؛ ربما هو " إعلان فوق العادة "، ولكن التطورات اللاحقة أعطته أهمية كبيرة نسبياً، وعَدَّته حدثاً مؤسساً ونقطة تحول في العلاقات التركية – السورية، إذ تبعته أحداث ووقائع وتفاعلات بينية واتفاقات وغيرها غيرت مجري العلاقات بين البلدين[5].

لقد أدى حدثا 11 أيلول/ سبتمبر 2001، وغزو العراق 2003، دوراً مهما في صوغ الوعي التركي لطبيعة المرحلة المقبلة من جانب، وفي التقارب الشديد بين تركيا وسوريا نظراً للهواجس المشتركة، فقد كان واضحاً أن المحافظين الجدد يسعون إلى استغلال 11 أيلول/ سبتمبر لا للانقضاض على " القاعدة "، وما زال كثير من زعمائها طلقاء، بل لتفتيت العالم الإسلامي والعربي خدمة لأمن إسرائيل، والسيطرة على منابع النفط للتحكم بها مباشرة، وأيضاً جعل تركيا إحدى الدول المستهدفة في مرحلة لاحقة من ترسيخ النزعات العرقية والدينية والمذهبية (الكردية – التركية – السنية – العلوية)، لذا كان غزو العراق مفصلياً في اكتمال النظرة التركية إلى خطورة السياسة الأمريكية من عدة جوانب [6].

1-أظهر الغزو الأمريكي للعراق أن أحد أهم أهدافه هو ترسيخ الانقسام العرقي من خلال إقرار فدرالية كردية تفتح لاحقاً على دولة مستقلة، لا تهدد فقط وحدة العراق، بل وحدة الكيانات المجاورة وفي مقدمتها تركيا وسوريا وإيران، وبالتالي فإن العامل الكردي كان ولا يزال من العوامل المقربة بين تركيا وسوريا.

2-أظهرت التطورات دوراً إسرائيلياً مركزياً في شمال العراق في دعم الأكراد وتدريبهم، والذي وثقته المصادر الغربية قبل الشرقية، وهذا ما يفيد بأن مصدر الخطر المشترك على سوريا وتركيا هو إسرائيل.

3-أظهرت التطورات أن الدول المسلمة مستهدفة الواحدة تلو الأخرى من أفغانستان والعراق إلى إيران وسوريا وصولاً إلى تركيا. لقد جاءت التهديدات الأمريكية لسوريا وإيران لتدق ناقوس الخطر بالنسبة لتركيا. وبات واضحاً المسعى الأمريكي لتوريط تركيا في عدوان واشنطن على سوريا وإيران من خلال الضغط لاستخدام أراضيها قاعدة للعدوان على هذين البلدين.

4-تصرفت الإدارة الأمريكية خلال تلك الفترة على أنها الحاكم بأمره لا تقف أمامه سيادة بلد أو كرامته. هكذا كانت تتعامل مع تركيا عشية غزو العراق. وتراكم ذلك لدى الرأي العام التركي حتى وصلت نسبة الكراهية للسياسة الأمريكية إلى 82%.

كل هذه العوامل الموضوعية وضعت المصالح التركية في كفة تقاطع ضد السياسات الأمريكية وعدم الإنجار إلى موقع في الجبهة المعادية لسوريا.

لكن ما يقال عن تردد لدى تركيا بصدد التقارب، لم يمنع من الاستمرار بإجراءات التبادل بين البلدين على كافة المستويات، فقد كان العام 2000 مناسبة لتوسيع وتدعيم التفاعلات البينية والزيارات الرسمية، حيث قام عبد الحليم خدام نائب الرئيس السوري آنذاك بزيارة إلى أنقرة مطلع تشرين الثاني/نوفمبر عام 2000، كأول زيارة مهمة وعلى مستوى عال، وفي محادثاته مع القادة الأتراك تعهدت سوريا وتركيا بالعمل على صياغة اتفاق (إعلان مبادئ) يساعد على توجيه العلاقات بينهما في المستقبل، وفي19 حزيران/ يونيو2002، زار رئيس الأركان السوري آنذاك العماد حسن توركماني تركيا، ووقع اتفاقاً للتعاون الأمني تضمن تبادل المعلومات والتكنولوجيا والتدريب، وإمكان إجراء مناورات عسكرية مشتركة، وبعد هذا الاتفاق العسكري التركي السوري، جاء الفوز الكاسح لحزب العدالة والتنمية في انتخابات 3 تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه ليعطي العلاقات التركية السورية زخما وقوة لم تشهدها من قبل. وقد افتتح عبد الله غول رئيس الحكومة التركية زيارته الخارجية بزيارة دمشق التي حظي فيها بحفاوة بالغة، وبعد لقائه الرئيس بشار الأسد، ذهب، رغم قصر إقامته في دمشق، في زيارة ذات رمزية كبيرة، إلى قبر صلاح الدين الأيوبي، مما يعتبر بأنه إعلان عن قيام محور تركي سوري، بعد طول قطيعة وجفاء[7].

ولإثبات حسن النية سارع البلدان إلى تحسين العلاقات بصورة أكبر من ذي قبل، ففي 6 كانون الثاني / يناير 2004م قام الرئيس السوري بشار الأسد بزيارة تاريخية إلى أنقرة اعتبرها المحللون والساسة بدايةً لتغير شامل في التحالفات والسياسات الإقليمية للدولتين، حيث عبر الرئيس التركي حينذاك أحمد نجدت سيزار عن أهمية هذه الزيارة بقوله " إن زيارتكم لها صبغة تاريخية ومغزى خاص كونها أول زيارة رسمية لبلادنا لرئيس الجمهورية العربية السورية "[8]، وقد شدد أيضاً الرئيس السوري بشار الأسد خلال هذه الزيارة على ضرورة تفعيل سبل التعاون المشترك بين الدولتين في جميع المجالات، لا سيما وأن العلاقات السياسية بين الطرفين انتقلت من مرحلة عدم الثقة إلى مرحلة الثقة المتبادلة، والتي يجب استثمارها في توليد استقرار سياسي يسود المنطقة[9].

لقد أتاح هذا التحسن في العلاقات لتركيا القيام بدور الوسيط بين سوريا وإسرائيل لدفع مسيرة المفاوضات للأمام، إضافة أيضاً لرغبة تركيا في تحسين العلاقات الأمريكية – السورية، حيث ظهر ذلك في اجتماع رئيس الوزراء التركي " رجب طيب أردوغان " بالرئيس الأمريكي " جورج بوش " عام 2006، حيث اتخذ أردوغان في الاجتماع دور المدافع عن سوريا، في الوقت الذي قام الرئيس السوري بشار الأسد بتكليفه بذلك وتأكيده علي أن سوريا تثق بتركيا ، وأنها أبلغت المسئولين الأتراك أنه في حال وصول الضمانات سيكون الجو مهيئاً للسلام[10].

لقد كانت سوريا تعلم أن الهدف التركي من رعاية المفاوضات السورية – الإسرائيلية يتمثل في سحب رافعة إيران الإقليمية في المشرق العربي، وبالتالي تفكيك الحضور الإيراني في المنطقة. ولكن سوريا كانت تترك الفرصة مواتية أمام لأطراف كافة، فتصبح في وضع يمكنها معه " استدراج العروض " دون حسم خياراتها حتى اللحظة الأخيرة.

ولذلك كانت سوريا تنظر إلى تركيا نظرة إيجابية ومشروطة في آن واحد، أي أن رعاية الوساطة واحتياج تركيا لسوريا للنفاذ إلى المنطقة يبقيان عاملاً إيجابياً للحفاظ على المصالح السورية وحمايتها. حيث تعلم سوريا أن نجاح الوساطة التركية سيجعل تركيا أكثر قرباً من هدفها بقيادة المنطقة، ولكن سوريا في هذه الحالة تكون قد حصلت على الجولان المحتل.

إن المنطق لبدء المفاوضات السورية – الإسرائيلية جدياً سيقود إلى التراجع في أولوية التحالف مع إيران من الجانب السوري، وهذا التراجع سيصب في مصلحة تركيا التي تتواجه في معادلة صفرية مع إيران بالمنطقة، بمعنى أن التراجع في نفوذ أحد الطرفين سيصب في صالح الطرف الآخر، وصولاً إلى إنهاء التنافس على قيادة المنطقة.

إضافة لذلك تشترك سوريا مع تركيا في مصلحة أساسية وهي منع الأكراد من تأسيس كيان أو شبه كيان مستقل في أي جزء من منطقة كردستان، لأن ذلك سيعود بالسلب على أراضيها. وفي النهاية تعلم دمشق أن حدودها الشمالية مع تركيا هي حدود سياسية لا يمكن الدفاع عنها عسكرياً بسبب الفارق الهائل في موازين

القوى العسكرية، وبالتالي ترى دمشق في تركيا فرصة لموازنة الضغط الإسرائيلي على حدودها الجنوبية الغربية قبل أن تكون تهديداً عسكرياً[11].

ولقد انعكس هذا التطور في العلاقات السياسية بين البلدين على جميع المستويات: **فمن الناحية الاجتماعية**، تدرك الدراسة عند الحديث عن العلاقات الاجتماعية أهمية هذا النوع من العلاقات في تحديد نوع العلاقة بين البلدين، لاسيما مع تداخل الحدود السياسية بينهما واندماج المجتمع التركي بالمجتمع السوري، ومع تقارب العادات والتقاليد بين البلدين وتجانس الثقافات مما أثر على كلا الدولتين في تطور العلاقة بينهما اجتماعياً.

مع توقيع اتفاق أضنة الأمني في عام 1998، وعلى الرغم من تردد تركيا السابق بصدد التقارب، كون سنوات من القطيعة لا يمكن أن يمحوها اتفاق كهذا بسرعة، ولكن يحتاج إلى وقت لكي تبدأ عملية بناء الثقة من جديد، فإن ذلك التردد لم يمنع التبادل والتفاعل الاجتماعي والثقافي والإعلامي على نطاق أخذ يتسع شيئاً فشيئاً، حيث كانت أعياد الميلاد ورأس السنة عام 2000، وهو ما تكرر لاحقاً ، مناسبة لتوسيع وتدعيم التفاعلات البينية والزيارات الرسمية بعد أن سمح الطرفان بالزيارات بين الأقارب علي جانبي الحدود دون جوازات سفر[12].

لقد تجلت العلاقات الاجتماعية بين البلدين في المشاريع العديدة التي قامت تركيا ببنائها علي جانبي الحدود، خاصة علي نهر العاصي، حيث قال رئيس الوزراء السوري الأسبق "محمد ناجي العطري" عندما سئل عن دلالة هذه المشاريع وتأثيرها على سكان لواء الإسكندرونة خصيصاً " إن هدفنا إقامة عملية تنموية شاملة يستفيد منها المواطنون الأتراك والسوريون علي حد سواء، فالحدود السابقة كانت حدود طرد، أما الآن فان مشروع السد على نهر العاصي يخدم مواطني سوريا وتركيا، فليكن هذا المشروع معبراً عن العلاقات النموذجية بين البلدين الشقيقين[13].

وقد لعب الموروث الثقافي والعلاقات الاجتماعية والثقافية والتاريخية الكبيرة بين البلدين دوراً في توطيد العلاقة بين الشعبين السوري والتركي، ووصل الأمر إلى ترميم بعض المواقع الأثرية التي تعد موروثاً ثقافياً من الماضي يتم ترميمها بمساهمة تركية بالتعاون مع الحكومة السورية[14].

أما الناحية الاقتصادية فقد وصل التعاون الاقتصادي بين البلدين أعلى درجة، متفوقاً على العلاقات الاقتصادية الثنائية بين تركيا وأي دولة عربية أخرى.

إن وصول حزب العدالة والتنمية التركي إلى السلطة عام 2002 كان بمثابة علامة فارقة في التحول الاقتصادي بين البلدين، حيث اتجهت العلاقة بينهما نحو التفاهم والتعاون في جميع المجالات خاصة الاقتصادية والتجارية، وقد تمثلت أبرز مؤشرات هذا التعاون في توقيع الاتفاق الخاص بإقامة " منطقة تجارية حرة " بين البلدين في كانون أول /ديسمبر 2004، حيث أثمر توقيع هذا الاتفاق العديد من المشاريع الصناعية ومشاريع البنى التحتية والخدماتية، وتدفق البضائع بين الجانبين[15]. وقد هدفت الاتفاقية إلى زيادة وتعزيز التعاون الاقتصادي ورفع مستويات المعيشة لشعبي البلدين والتخلص التدريجي من الصعوبات والقيود على تجارة السلع بما في ذلك المنتجات الزراعية وتوسيع التجارة البينية وخلق ظروف لمزيد من تشجيع الاستثمارات[16].

وقد توثقت العلاقة بين البلدين علي المستوى الاقتصادي، وذلك بإقرار الحكومة السورية ما يزيد عن 30 مشروع استثمار تركي في سوريا بين عامي 2005 – 2007م بقيمة 150 مليون دولار ، وكذلك بتأسيس شركة للتنقيب عن النفط في عام 2006[17].

وقد أدى ازدهار العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وبلوغها درجة التحالف الاستراتيجي، خاصة بعد دخول اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين البلدين حيز التنفيذ في عام 2007، إلي حدوث طفرة في حجم التجارة بينهما، والذي ارتفع من 796 مليون دولار في عام 2006 إلى 2.5 بليون دولار في عام 2010. وقد بلغ حجم الواردات التركية من سوريا 663 مليون دولار عام 2010، أما الصادرات التركية إلى سوريا فقد بلغ حجمها 1.85 بليون دولار عام 2010م. أما بالنسبة للاستثمارات التركية في سوريا فقد بلغت 260 مليون دولار، إذ تحتل الشركات التركية المركز الأول علي مستوى الاستثمارات الأجنبية في سوريا[18].

أما من الناحية العسكرية والأمنية، فإن السياسة الخارجية للدول تتأثر بشكل كبير بالقدرات العسكرية للدولة، حيث تتعلق هذه القدرات بتحديد القرارات التي

يتخذها صناع القرار فيما يتعلق بتحقيق الأهداف المختلفة التي تنشدها الدولة. أما الدبلوماسية فلا تستطيع تحقيق ما تصبو إليه الدولة من مكانة ودور دون الاعتماد علي القوة العسكرية التي تعتبر عاملاً من أهم عوامل السياسة الخارجية، فعندما تفشل القوة السياسية في حل المشكلات التي تواجه الدولة ، فإنها تلجأ إلى استخدام حلول قسرية بديلة، حيث أن اللجوء إلى استخدام القوة أمر وارد في الدفاع والهجوم للتأثير في سلوك الدول الأخرى للوصول إلى أفضل المواقف في حل المشاكل المعنية بها الأطراف الدولية المختلفة[19].

يعتبر الجيش التركي ثاني أكبر الجيوش من حيث العدد في حلف الناتو بعد الولايات المتحدة الأمريكية[20]. فالحقيقة أن العلاقات العسكرية بين البلدين اتسمت بالتوتر والعداء منذ سنوات عديدة، بدأت عام 1957بعد تأسيس حلف بغداد وانضمام سورية إلى مصر في شجب هذا الحلف وإدانة سياساته، وإتباع سياسة تقدمية كانت معادية للنفوذ الأمريكي المتنامي في المنطقة بعد تراجع النفوذين الفرنسي والبريطاني، مما زاد التحالف السياسي المصري – السوري قوة، ويرى البعض أن هذه التهديدات سارعت في قيام الوحدة السورية المصرية تفادياً لأي غزو محتمل لسورية[21]. أما المرة الثانية فقد حدثت عام 1998عندما حشدت تركيا قواتها على الحدود السورية ، وأعلنت عزمها اجتياح الأراضي السورية، حيث تم احتواء الأزمة سريعاً بتوقيع اتفاقات أمنية في "أضنة" في 20 / أكتوبر 1998[22]. ومنذ توقيع هذا الاتفاق بدأت العلاقات العسكرية بين البلدين تدخل في مرحلة جديدة من التفاعلات البينية التعاونية التي اتسمت بالحذر، حيث لم يكن من السهل بناء الثقة بين البلدين بعد عقود طويلة من العداء والتوتر.

ففي 19 حزيران / يونيو 2002، زار رئيس الأركان السوري آنذاك العماد حسن توركماني تركيا، ووقع اتفاقاً للتعاون الأمني تضمن تبادل المعلومات والتكنولوجيا والتدريب، وإمكان إجراء مناورات عسكرية مشتركة. وبعد هذا الاتفاق العسكري التركي – السوري جاء الفوز الكاسح لحزب العدالة والتنمية في انتخابات 3 تشرين الثاني / نوفمبر من العام نفسه ليعطي العلاقات التركية – السورية زخماً وقوة لم تشهدها من قبل[23].

لقد شغلت قضية الحرب ضد العراق العالم العربي والإسلامي، وحتى العالم، وقد تشاركت دول الجوار العراقي وأهمها سوريا مع تركيا المخاوف من احتلال العراق وتقسيمه، خاصة المخاوف المتعلقة بالأكراد والتفكير بإقامة كردستان التي يعتبرها الأتراك، والسوريون، وحتى إيران خطراً على وحدة بلادهم، وكذلك أصبحت قضية العراق أيضاً محور السياسة الخارجية التركية لحكومة العدالة والتنمية. ولم يلبث أن انطلق عبد الله جول رئيس الحكومة بزياراته الخارجية التي بدأها بزيارة دمشق التي حظي فيها بحفاوة بالغة، ضمن التنسيق التركي لمنع الحرب في العراق والمنطقة[24].

ومن الطبيعي أن تشترك سوريا مع تركيا في مصلحة أساسية في شأن العراق، وهي منع الأكراد من تأسيس كيان أو شبه كيان مستقل في أي جزء من كردستان التاريخية، لأن ذلك سيرتد سلباً على أراضيها أيضاً، حيث يمثل الأكراد هاجساً للدولتين في ظل شمول كردستان حيز متفاوت من جغرافيتهما، وما دام انفتاح المسألة الكردية على المستقبل ينطوي على احتمالات وتجاذبات سياسية هي بحد ذاتها مصدر مخاوف أمنية مستمرة لديهما، خاصة أن المسألة الكردية مخترقة نفسها من جهات إقليمية ودولية، وقد تحرّك بكيفية لا تستطيع سوريا أو تركيا ضبطها، لذا لا بد من العمل المشترك على ضبط التداعيات المترتبة على التطور السياسي لأكراد العراق[25].

اللافت أن التعاون الأمني بين البلدين في مكافحة الإرهاب وتهريب المخدرات وتسليم المجرمين والهجرة غير الشرعية تشكل أساس تطور التعاون في المجالات الأخرى. وقد تجسد أحد مظاهر التعاون الأمني بين الجانبين في قضية تسليم سوريا 22 مشتبهاً به في تفجيرات اسطنبول وهو الأمر الذي لاقى ارتياحاً كبيراً في أنقرة التي بادرت بإرسال عدد من أعضاء برلمانها لشكر الحكومة السورية على تعاونها[26].

وقد عدّ النموذج التركي – السوري مثالاً على نمط ناجح لإدارة العلاقات الدولية والثنائية في ذلك الوقت، فكثير من صانعي السياسة الخارجية التركية باتوا يدركون آنذاك، عند الحديث عن الأزمة العراقية أن سوريا أقرب بكثير لبلادهم من

الولايات المتحدة، لأن هناك نقطة التقاء، بل ومصلحة واضحة بين سوريا وتركيا في إبقاء العراق موحداً دون أي تغيير في حدوده الراهنة[27].

التقارب في العلاقات السياسية (2008 – 2010)

لقد حرص الجانبان التركي والسوري على مأسسة العلاقات البينية، أي وضع إطار مؤسسي لتنظيم العلاقات بينهما، وذلك من خلال التوقيع على" الإعلان السياسي المشترك "Joint Political Declaration "، والذي تم بمقتضاه تأسيس مجلس رفيع المستوى للتعاون الاستراتيجي. حيث تم تأسيس هذا المجلس خلال زيارة الرئيس السوري " بشار الأسد " لتركيا في سبتمبر2009. ويتألف هذا المجلس من رئيسي حكومتي البلدين والوزراء الأساسيين في الحكومتين، ويجتمع مرتين في العام ، وتتمثل أبرز إنجازاته في إلغاء تأشيرات الدخول أمام مواطني البلدين وذلك في أكتوبر 2009، إضافة لتوقيع العديد من مذكرات التفاهم المشتركة في المجالات السياسية والدبلوماسية والمجالات الأخرى[28].

وفي أعقاب حادثة " أسطول الحرية " عام 2010، المتوجه إلى غزة للتضامن معها، والتي سقط فيها عدد من الأتراك، بادر الرئيس السوري " بشار الأسد " بالسفر لاسطنبول لتقديم واجب العزاء للشعب والحكومة التركية، وخلال مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس الوزراء التركي " رجب طيب أردوغان " أكد الأسد أن هذه الحادثة ما هي إلا رسائل تسعى إسرائيل من خلالها إلى تحقيق عدة أهداف أولها: منع أي مساعدات تأتي إلى غزة لأن الحديث عن الحصار ممنوع وفقاً للموقف الإسرائيلي، والحديث أيضاً عن قتل الفلسطينيين ممنوع. أما الهدف الثاني فهو وجوب أن تدفع الحكومة التركية ضريبة وقوفها إلى جانب العرب في قضاياهم وانحيازها إليهم في الوقت التي كانت إسرائيل تنتظر من تركيا الانحياز إليها على حساب الدول العربية[29].

وهكذا انتقلت العلاقات التركية – السورية خلال الأعوام الأخيرة من بناء الأسس وتحديد مجالات التعاون الشامل، إلى البعد الاستراتيجي والرؤية الواسعة لمستقبل البلدين وسبل تعزيز التعاون المشترك في كافة المجالات خاصة السياسية والدبلوماسية، والتي اعتبرت من أزهى فترات العلاقات بينهما.

وقد انعكست العلاقات السياسية بين البلدين على الجوانب المختلفة مثل الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والأمنية:

فمن الناحية الاجتماعية أدى إلغاء تأشيرات الدخول لحاملي جوازات سفر البلدين الذين يرغبون في زيارة البلد الآخر (بصفتها " حدوداً مصطنعة " على حد تعبير وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو) والذي بدأ تنفيذه في 18 أيلول / سبتمبر 2009 إلى تنامي الزيارات بين مواطني البلدين بنسب كبيرة عكست عناصر اللحمة الاجتماعية الموجودة بين الشعبين[30]. والتي تتجسد في الالتقاء الديني والتاريخي والعرقي والذي بدوره زاد من الروابط الاجتماعية بين البلدين.

وفي إطار تعزيز العلاقات الاجتماعية بين البلدين تم إنشاء خط سكة حديد يربط بين مدينة حلب السورية القريبة من الحدود مع تركيا وبين مقاطعة مرسين جنوبي تركيا ، حيث أن هذه الخدمة يمكن من خلالها نقل 56 ألف شخص سنوياً بين البلدين[31].

وتسهم اللقاءات الأسرية المتبادلة بين السوريين والأتراك وصلات القربى بين الشعبين في توسيع قنوات التواصل الاجتماعي والأسري بشكل ينعكس إيجاباً على علاقات التبادل التجاري والسياحي والاقتصادي وتوفر مناخاً ملائماً لعلاقات أكثر تميزاً يعززها وحدة الموقف السياسي والتطابق في وجهات النظر والتنسيق المشترك في المحافل الدولية بما يعكس إرادة الجماهير من كلا البلدين الجارين[32].

أما أحمد داود أوغلو وزير الخارجية التركي فيلخص أسباب الاهتمام بالعمق الجغرافي والتاريخي لتركيا، المتمثل في الدائرتين العربية والإسلامية ، وخصوصاً سوريا حيث يقول " إن المواطن التركي في (غازي عيتاب) مثلاً يجد نفسه أقرب إلى الفرد السوري في حلب منه إلى مواطنه التركي في اسطنبول ، وهو ما يمثل نموذجاً للكثير من المشتركات الوجدانية واللغوية بين الأتراك وجيرانهم ، التي يتعين استثمارها لتحقيق المصالح المشتركة[33].

وهنا فإن أوغلو يقصد بعبارته أن المواطنين الأتراك والسوريون الذين يعيشون علي الحدود يشعرون بالتقارب والألفة مع بعضهم أكثر مما يشعرونه مع مواطنيهم داخل البلد، فالسوري الذي يعيش علي الحدود التركية أقرب إلى المواطن

التركي عنه إلى السوريين داخل سوريا. وبالتالي فإنه يجب على المسئولين في كلا البلدين استغلال ذلك التقارب في تحقيق المصلحة المشتركة لكلا البلدين.

أما الناحية الاقتصادية فقد كانت " تركيا في بداية القرن علي أبواب الحرب مع سوريا، وبعد أن توليت الرئاسة في 2002، عرضت علي الرئيس السوري بشار الأسد حل المشاكل بالمباحثات والحوار، واليوم تحولت العلاقات بين البلدين إلى نموذج، فتحولت الدولتان إلى دولة واحدة وأسرة واحدة "بهذا الجزء بدأ رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان خطبته في منتدى التعاون التركي العربي الذي عقد في إسطنبول في 10يونيو/حزيران 2010، حيث لخص في كلماته حالة التوأمة التي أنهت سنوات عجاف من العداء الذي امتد طوال عقود القرن العشرين[34].

أما من الناحية العسكرية، فإن التعاون العسكري قد وصل بين البلدين إلى مستوى كبير، حيث أنه في منتصف شهر تشرين الأول / أكتوبر 2009، وبدلاً من المناورات العسكرية التركية – الإسرائيلية المشتركة في إطار تدريبات حلف شمال الأطلسي التي تحمل اسم " صقر الأناضول " في مدينة قونيا التركية، أعلن عن إجراء مناورات عسكرية تركية – سورية، علي الحدود التركية والعراقية والسورية، التي تقع علي مرمي حجر من العمق الإسرائيلي[35].

وبالتالي تحولت تركيا وإسرائيل إلى غرباء عن بعضهما في ظل تلاسن دائم بين قيادتي البلدين، بسبب حدة الهجوم التركي علي السياسات الإسرائيلية الوحشية ضد الفلسطينيين، وبسبب القلق الإسرائيلي الدائم من الشراكة التركية – السورية، والخوف من نقل أسرار الآلة العسكرية الإسرائيلية والأمريكية للقيادة السورية، فانهارت اتفاقات التعاون والتدريب العسكري مع إسرائيل، مع حرمان الأخيرة من الاشتراك في مناورات " صقر الأناضول " لعامين متواليين، هذا غير المناورات الأخرى، وخصوصاً حرمان الطيارين الإسرائيليين من التدريب والمناورة في قاعدة قونيا الجوية، وهي خسارة فادحة بالنسبة لهم، في المقابل طلبت تركيا من سوريا مشاركتها في إحدى المناورات، وهو ما شكَل كارثة للإسرائيليين[36].

وفي نهاية شهر آذار / مارس 2010 زاد التعاون التركي – السوري من الناحيتين العسكرية والأمنية بقيام مناورات عسكرية أخرى وذلك لجعل التعاون

الأمني الحدودي علي أرض الواقع، وهذا ما أقلق إسرائيل التي أرسلت بدورها رسالة استياء من إمكانية تهديد أمنها الإقليمي جراء هذه المناورات، خاصة بعد استبدال المناورات التركية مع إسرائيل، بمناورات مع سوريا، وذلك بعد تأزم الموقف التركي من الجرائم التي اقترفتها إسرائيل في قطاع غزة[37].

على الرغم من ذلك فإن هناك بعض العسكريين في تركيا ممن لا يريدون أن تسير المفاوضات والتطبيع العسكري مع سوريا، وذلك حتى لا تغضب إسرائيل بسبب علاقاتها العسكرية المتينة مع أنقرة،، ويمكن اعتبار ذلك بوادر اعتراض عسكرية تركية على توثيق التعاون التركي – السوري، ولا سيما على الصعيد الأمني والعسكري، في حين مجلس التعاون الاستراتيجي بين سوريا وتركيا يعقد اجتماعات دورية لبحث التعاون العسكري بين البلدين، علماً أن وزراء الخارجية والدفاع والداخلية التركية يدعمون بشدة الاتفاقيات، ومنها العسكرية والأمنية، التي يتم توقيعها خلال انعقاد هذه الاجتماعات الدورية.

ويأتي الحوار العسكري رفيع المستوى تطبيقاً لاتفاقية أضنة ويندرج ضمن الانفتاح الكبير الذي تشهده العلاقات بين سوريا وتركيا والذي بدأ بعد توقيع اتفاق أضنة في 1998، وقد استمر هذا الحوار لسنوات. وكانت تركيا قد استضافت أول اجتماع لهذا الحوار في نوفمبر من عام 2009، بمشاركة معاون نائب الرئيس السوري حسن تركماني.

وقد أجرت تركيا وسوريا مناورة مشتركة عبر حدودهما منذ سنوات، ويثير التقارب العسكري بين تركيا وسوريا انزعاجاً في إسرائيل التي سبق أن انتقدت إجراءات المناورات بين البلدين[38].

التباعد والخلاف الشديد (2011 –2012)

وهكذا انتقلت العلاقات التركية – السورية خلال الأعوام الأخيرة من بناء الأسس وتحديد مجالات التعاون الشامل، إلى البعد الاستراتيجي والرؤية الواسعة لمستقبل البلدين وسبل تعزيز التعاون المشترك في كافة المجالات خاصة السياسية والدبلوماسية والتي اعتبرت من أزهى فترات العلاقات بينهما.

أما فيما يتعلق بالتطور السريع للأحداث في سوريا " الربيع العربي "، والتي انطلقت شرارتها في آذار/ مارس 2011، فقد تأثرت العلاقات التركية – السورية تأثراً بالغاً بهذه الأحداث، حيث وصف المتابعون العلاقة بين البلدين منذ ذلك الوقت بأنها الأسوأ في تاريخهما، ومن هنا: فإن تركيا تواجه في سوريا اختباراً عسيراً يختلف عن موقفها من كافة الأحداث المتزامنة مع أحداث سوريا في كثير من الدول العربية، وذلك نتيجة عدة تفسيرات أولها: خشية تركيا من تفاقم الوضع في سوريا وتحوله من ثورة إلى حرب أهلية، وعليه فهي تسعى إلى نزع فتيل الحرب الطائفية بالضغط علي النظام للقيام بإصلاحات، وذلك باستضافة القوى المعارضة للنظام على أراضيها. أما ثاني هذه التفسيرات فيكمن في تتابع وتدافع المؤسسات التركية التي تشهِر بالنظام السوري في كل مكان، وتنذر بأنها سوف تتعاون مع أي نظام بديل الذي قد يكون الإخوان المسلمين. وثالث هذه التفسيرات أن صانعي القرار في تركيا وقعوا في رهانات غير دقيقة، في كيفية التعاطي مع الأحداث في سوريا[39].

أظهرت تركيا منذ بداية الأحداث سلوكاً متفاوتاً تجاه سوريا، مثل استعدادها للتوصل إلى توافقات مع الدول المناهضة لسياسة سوريا، كما يظهر الأتراك دينامية ابتعاد – اقتراب حسب مصالحهم ومكاسبهم المحتملة، وهنا يمكن القول أن تركيا تمتلك مجموعة أوراق قوية تؤثر في اتجاهات الأزمة الراهنة، ومن خلال ذلك يمكن تركيز بعض التجليات السياسية للموقف التركي تجاه أحداث سوريا في النقاط التالية[40].

1- الانتقال من دعم النظام السياسي إلى دعم الاستقرار، حيث عبر عن ذلك وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو بقوله " نحن نريد تغييراً لا ينتج عنه عدم استقرار سياسي ".

2- أن تركيا في البداية كانت تصرح بأن أزمة سوريا ما هي إلا " شأن داخلي "، لما لهذه التصريحات من مضامين سلبية سياسياً ومعنوياً، وفي هذا نوع من استغلال تركيا لأزمة سوريا الراهنة لتمرير سياستها الجديدة في المنطقة.

3- التعاطي النشط مع المعارضة السورية خاصة الإخوان، والعمل على إعادة أو صياغة " مجلس " أو " تنظيم " يجمع أفراد وقوى معارضة من الخارج، من مختلف التيارات والارتباطات، ومن خلال المؤتمرات العلنية الصريحة أو

السرية، ورعاية الصلات والتفاهمات بين الإخوان المسلمين وقوى خارجية مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا، وتهيئة المجال أمامهم لتقبل الإخوان مستقبلاً.

4-وجه وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو ما وصفه " التحذير الأخير " إلى الرئيس السوري بشار الأسد بأنه إن لم تتوقف العمليات العسكرية بحق المدنين في سوريا فإنه " لن يتبق شيء للكلام "، حيث ذكر أوغلو في زيارته لدمشق في 9 آب / أغسطس 2011، أنه حمل مطلبين محددين: وقف العمليات العسكرية ضد المدنيين وسحب الجيش من المدن، ومواجهة المطالب الديمقراطية للشعب. وقد قال أوغلو أنه " عند مغادرتي لسوريا بعد هذه الزيارة انسحبت الدبابات من حماة، ولكن منذ مساء الخميس 11 آب/أغسطس 2011، اتسعت العمليات العسكرية التي تسببت في إراقة المزيد من الدماء.

أما الدراسة فإنها ترى أن هناك تفسيرات أخرى كانت وراء التأثر الكبير للعلاقات التركية مع النظام السوري أكثر من تأثرها من الأنظمة العربية الأخرى التي لاقت المصير نفسه من اضطرابات وأحداث دامية في الآونة الأخيرة، وهي أن الروابط الجغرافية التي تربط بين الدولتين، والحدود المتداخلة بينهما كلواء الإسكندرونة مثلاً، أو المصادر المائية التي يمكن لأنقرة أن تستخدمها كوسيلة ضغط مستقبلاً لو رأت أن تلك الموجة المتسارعة يمكن أن تؤثر سلباً على أمنها القومي، وبالتالي فإن تأثر الأتراك من الاضطرابات في سوريا ينبع – في الأساس – من تقارب جغرافي بينهما يمكن أن تكون له انعكاسات سلبية في المستقبل، خاصة وأن هذا التقارب يأتي مع تدافع آلاف من اللاجئين السوريين نحو الحدود التركية هرباً من الأحداث الدامية في بلادهم، وهو ما تخشاه تركيا من إغراقها باللاجئين السوريين الذين سيشكلون عبئاً عليها من ناحية، ومن ناحية أخرى سيتأجج الشارع التركي في ظل التضامن الشعبي مع سوريا.

يبدو أن تركيا وسوريا اجتهدتا في بناء تحالفهما على مدار العقد الماضي، لكن يبدو أن الأمور تتجه خلال الأحداث إلى غير صالحهما، كأنما تتشبهان بقريش قبل الإسلام، عندما كان يعبد أصناماً يشكلها من التمر، فإذا ما أنهى صلاته لها يأكلها، وهذا ما يحصل بين تركيا وسوريا اليوم، ليس فقط " أكلاً " أو تقويضاً

لتحالفهما السابق، وإنما قيام تركيا بإعادة هيكلة سياستها انطلاقاً من رهانات نشطة لدى صناع القرار التركي، والتفاتاً إلى رهانات جديدة يمكن أن تكون أقوى من سابقتها، ومن شأنها أن تولد مصالح لها لم تكن باستطاعتها نزعها من النظام السابق، وهذا يعني أن العلاقات التركية – السورية تقف الآن أمام نقطة تحول حرجة ورهانات تاريخية نشطة ، ربما تتجاوز كثيراً ما كان في أزمة تشرين 1998م[41].

أما تركيا فإنها فقد واجهت الأحداث الجارية في سوريا " الربيع العربي " بعدة وسائل منها :

• **استضافة اللاجئين/** فقد تسببت المأساة الإنسانية في سوريا في نزوح الآلاف من اللاجئين على الحدود، حتى أضحت تركيا الآن موطنا لعشرات الالاف من السوريين المقيمين في عدة مخيمات أقيمت في ثلاث محافظات. وقد أكد أردوغان أن بلاده لن تغلق أبوابها للشعب السوري، حتى لو وصل هذا العدد إلى مائة ألف، منتقداً موقف النظام السوري الذي يطلق النار على الفارين، حتى إن كانوا من النساء والأطفال، وإن دعت أنقرة في المقابل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى تكثيف جهودهما لمساعدة اللاجئين السوريين الذين كلفوا خزانة الدولة التركية نحو عشرات الملايين من الدولارات[42]. أيضاً ارتأت الحكومة التركية إقامة معسكر عبر الهلال الأحمر التركي يقع على مسافة عدة كيلو مترات داخل الأراضي التركية، وأكدت أنها قامت بذلك انطلاقاً من مبدأ حسن الجوار بين الشعبين، وانطلاقاً من واجبها الإنساني، وقد استقبلت مئات الأشخاص ممن فروا وتركوا عائلاتهم خلفهم، وقد بلغ اللاجئين في الثلث الثاني من شهر حزيران/ يونيو 2011، 12 ألف لاجئ[43]. وبلغ أيضاً هؤلاء اللاجئين في آب/أغسطس 2012 إلى ما يقرب من 74 ألف لاجئ[44].

• **استضافة مؤتمرات المعارضة السورية/** لقد كشفت الأحداث الأخيرة عن واقع جديد تمثل في حالة التقارب التركي – الإخواني الذي بموجبه قامت تركيا بإجراءات علنية وصريحة تجاه الإخوان، حيث تمثلت حالة التقارب في عقد مؤتمر " الإخوان المسلمين " في تركيا، وكذلك وجود المشرف العام للإخوان المسلمين في تركيا، واطلاقه تصريحات معادية للنظام في سوريا، وقيادته عمليات أو مشاركات الإخوان في أحداث سوريا[45].

أشار كبير مستشاري الرئيس التركي عبد الله جول " هورموزلو " إنه " يجب على الشعب والمعارضة والنظام في سوريا إدراك حقيقة عدم وجود أي أجندات خفية لدى أنقرة في الشأن السوري، وقال أنه يجب على المعارضة أن توحد قواها لتكون قوية أمام العالم، مشيراً إلى أن الأمر متروك الآن للشعب السوري مع تعدد سيناريوهات المرحلة المقبلة[46].

● **مصادرة الأسلحة/** منذ بداية الأحداث الجارية في سوريا شددت أنقرة الرقابة على جميع معابرها الحدودية البرية والجوية والبحرية وذلك لمنع تهريب الأسلحة والعتاد للنظام السوري من مناصريه، وقد أوقفت السلطات التركية الكثير من شحنات الأسلحة المهربة من إيران إلى سوريا عبر تركيا، ففي آذار / مارس 2011، أجبرت السلطات التركية عدداً من الطائرات الإيرانية المتجهة إلى دمشق علي الهبوط لتفتيشها، وقد أوقفت السلطات التركية إحدى هذه الطائرات وصادرت حمولتها واعتقلت طاقمها، وصادرت حمولتها المخالفة للقوانين والتي تضم شحنة من الأسلحة كانت متجهة لدعم النظام السوري[47]. أيضاً قامت مقاتلتان حربيتان تركيتان بإجبار طائرة سورية قادمة من العاصمة الروسية موسكو، على الهبوط في مطار " أسن بوغا " بالعاصمة أنقرة في يوم 2012/10/10. حيث تم مصادرة جزء من شحنة الطائرة في تركيا، وذكرت محطة "أن تي في" الإخبارية ووسائل إعلام تركية أخرى نقلاً عن مسؤولين أتراك أن الطائرة كانت تنقل أجزاء من أنظمة صواريخ[48].

وعلى الحدود البرية أوقفت السلطات التركية شحنة أسلحة إيرانية قادمة إلى دمشق، ففي آب/ أغسطس 2011، احتجزت سلطات الأمن التركية سفينة تقل أسلحة من إيران إلى سوريا، علماً بأن وسائل إعلام كثيرة أشارت إلى نفي هذه الحادثة، أما في المجال البحري فقد صرح رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أن بلاده اعترضت إحدى السفن التي تحمل العلم السوري وهي محملة بالأسلحة والذخائر[49].

● **فرض العقوبات/** بعد قيام النظام السوري باستخدام العنف ضد المتظاهرين أعلنت أنقرة عن مجموعة من العقوبات ضد النظام السوري والمسئولين الذي ارتكبوا – من وجهة النظر التركية – جرائم ضد الإنسانية، كان من أبرزها فرض حظر على الأسلحة القادمة لسوريا، وإغلاق كافة المنافذ البرية والبحرية والجوية للمجال

السوري[50]. أيضاً أعلن وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو عن مجموعة من العقوبات المالية ضد النظام السوري كان من أبرزها تعليق أعمال مجلس التعاون الإستراتيجي بين الدولتين، وتجميد أموال وحسابات كبار مسئولي النظام السوري المتورطين – حسب قوله – في جرائم ضد الإنسانية، بالإضافة إلى إيقاف كافة التعاملات المالية مع البنك المركزي السوري. كما تتضمن العقوبات تجميد أموال الحكومة السورية في تركيا، وإيقاف القروض المقدمة إليها، ومنها القرض المقدم من بنك اكسيم التركي للمشاريع التنموية والاستثمارية في سوريا[51].

وقد كانت الرسائل السورية لتركيا تبعث على شكل سؤال" ماذا لو استضافت سوريا حزب العمال الكردستاني في مؤتمر على أراضيها تحت عنوان حرية الرأي"؟، وفي إشارة إلى مقصد دمشق أن تركيا تستضيف جماعة الإخوان المسلمين خاصة والمعارضة السورية عامة في مؤتمرات تحت رعايتها على الأراضي التركية تحت شعار حرية الرأي[52].

لقد انعكست هذه الفترة بصورة واضحة وكبيرة علي العلاقات بين البلدين من كافة النواحي، وهذه المرة اتجهت العلاقات إلى الاتجاه السلبي والذي بدوره انعكس علي جميع المجالات المختلفة.

فمن الناحية الاجتماعية، نرى اللاجئين السوريين يملئون الأراضي التركية، الزيارات بين البلدين توقفت ، تبادل وتراشق الاتهامات نسمع صداه يوماً بعد يوم، بدأت رائحة السنوات العجاف بين البلدين تملأ المكان، بعدما سيطرت السنوات السمان علي العلاقات بينهما لسنوات، تبدلت نبرات النصح والتعاون التركية لدمشق إلى نبرات التهديد والوعيد، وصلت العلاقات بين البلدين لمرحلة التكامل الإقليمي من جميع النواحي، ونراها الآن بين عشية وضحاها تنهار أمام أعين الجميع. فما الذي حدث!

ومع اندلاع الأحداث الأخيرة بين النظام السوري وبين المعارضة دخلت سوريا فيما يشبه الحرب الأهلية التي عصفت بالجميع، فلم يسلم أي شئ منها سواء مقاتلين من الطرفين أو سكان مدنيين ، حيث أصبح الأهالي بين نارين: نار التشرد والتهجير نتيجة الحرب التي لا يعرف لها نهاية، وبين نار البقاء والموت تحت

أنقاض لهيب الحرب. وقد اختار الكثير منهم اللجوء إلى الدول المجاورة حتى تنتهي الحرب، كالعراق والأردن ولبنان. أما القسم الأكبر فاختار اللجوء إلى تركيا والإقامة المؤقتة بها.

لقد تدفق مئات الآلاف من اللاجئين السوريين إلى مخيمات علي الحدود من الجارة تركيا التي بدورها قامت ببناء آلاف الخيام المؤقتة التي تأوي هؤلاء الأهالي الذين هربوا من الأحداث الدامية في بلادهم. ومنذ بداية تدفقهم قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بزيارتهم للاطمئنان عليهم وتحقيق مطالبهم وتقديم المساعدات الضرورية التي تكفيهم إلى أن تنتهي أزمتهم[53].

تجدر الإشارة هنا إلى أن تركيا تعتبر أول دولة أقامت مخيمات رسمية للاجئين والنازحين السوريين والذين قدرت أعدادهم ب 90 ألف في المخيمات التركية و100 ألف خارج المخيمات في تركيا، فيما لا يزال ينتظر على الحدود الشمالية آلاف النازحين الذين ينتظرون الإذن لهم بالدخول[54].

ترى الدراسة أن السوريين تدفقوا بصورة كبيرة ولا زالوا يتدفقون حتى نهاية عام 2012م لعدة أسباب منها:

1-التقارب الجغرافي بين الدولتين الذي يصل لحد تداخل الحدود فيما بينهما، وهذا التقارب أحد أسباب اختيار تركيا دون سواها من الدول لتستضيف هؤلاء المشردين إلي حين انتهاء الأحداث الدامية في بلادهم. فتركز المعارك في مدينتي حلب والرقة وريفهما، وهما قريبتان من الحدود التركية، مما حدا باللاجئين إلى النزوح للأراضي التركية دون سواها.

2-الأمن والأمان وتحمل النفقات التي تقدمه تركيا دون سواها من دول الجوار السوري، فالعراق ولبنان والأردن لا تتحملان أعباء علي كاهلها بقدر ما يمكن أن تتحمله تركيا من الإنفاق وتحمل بناء المخيمات للاجئين السوريين علي أراضيها، على الرغم من عدم صحة تلك الدعاية التركية في كثير من الأحيان بتوفير الأمن والنفقات، وذلك لحدوث كثير من التجاوزات داخل مخيمات اللاجئين السوريين على الحدود التركية.

3- إن وجود تلك المخيمات داخل الأراضي التركية قد أتاح لأنقرة جلب أموال مساعدات من جميع دول العالم تحت ادعاء الحاجة لرعاية هؤلاء اللاجئين وتوفير مستلزماتهم الأساسية.

4- الوعود التي تلقاها هؤلاء اللاجئين من القيادة التركية بإنهاء معاناتهم وعدم السماح باستمرار نزيف الدماء الذي يسيل يوميا في المدن السورية. وهي لم تكن على المستوى المطلوب من القيادة التركية، بسبب عدم مقدرتهم على الوفاء بتلك الالتزامات والوعود.

5- لقد ساهم فتح الحدود التركية – السورية في تدفق أعداد كبيرة من المقاتلين بجنسياتهم المختلفة (أفغان، شيشان، ألمان، بريطانيين، تونسيين، باكستانيين، ...)، وذلك لدخول سوريا والقتال فيها ضد النظام القائم.

6- استغلال الأتراك للوضع القائم في سوريا، حيث دخلوا لتفكيك مصانع النسيج في حلب، وذلك لوضع حد للمنافسة الاقتصادية بين البلدين في صناعة النسيج.

أما من الناحية الاقتصادية، ففي ضوء ما تشهده العلاقات الثنائية من تدهور مستمر بعد الأحداث الدامية في سوريا التي انطلقت شرارتها في آذار / مارس 2011، فقد كثفت تركيا جهودها في احتواء هذه الأحداث، ولكن مع عدم استجابة النظام السوري للجهود التركية، فرضت الأخيرة عقوبات أحادية الجانب على دمشق، حيث حظرت بيع السلاح لها، وحظرت أيضاً الأراضي التركية والأجواء التركية لأي دولة تقوم ببيع أو تقديم الأسلحة لدمشق. هذا بالإضافة إلى تجميد جميع التعاملات الاقتصادية التركية في سوريا، وتجميد أموال أي مسئول سوري مقامة ضده قضايا دولية، ووقف جميع المعاملات مع البنك المركزي السوري، ومن ثم قامت أنقرة بتعليق التعاون الاقتصادي مع دمشق في مجال الطاقة، والتهديد بوقف تزويدها بالكهرباء[55].

وهكذا يبدو أن تركيا دخلت في رهان جديد، لجهة التخلي عن النظام السوري التي ظلت لعقد كامل من الزمن في شراكة تاريخية معه لم يسبق لها مثيل في المنطقة كلها، حيث رأت تركيا أنه من الممكن أن تجد ضالتها في نظام جديد يمكن أن تبني سياستها الاقتصادية معه من نقطة الصفر، أو مواصلة ما بدأته مع نظام

بشار الأسد. ولكن ما يجب أن تدركه تركيا في تلك العلاقة أنه يجب عليها انتظار عقد جديد من الزمن حتى يمكنها الوصول لما وصلت إليه من علاقة سابقة لما يعرف ب" الربيع العربي ".

أما من الناحية العسكرية، فقد بقيت العلاقات التعاونية قائمة بين البلدين منذ اتفاق أضنة حتى قيام الأحداث الأخيرة في سوريا، والتي شكلت منعطفاً خطيراً في تحول العلاقات إلى مرحلة جديدة قائمة علي العداء والتهديدات التركية بإمكانية الدخول في حرب عسكرية ضد سوريا للحفاظ علي أمنها وحدودها.

حيث تشكل الجوانب العسكرية استمراراً للتجليات والأبعاد السياسية وانعكاساً لها، وهي في الحقيقة أداة تنفيذية لقرار سياسي، ومثلما هناك قرارات علنية وأخرى سرية في الجانب السياسي، كذلك الأمر هنا، إذ للجوانب العسكرية والأمنية قرارات وتجليات علنية وأخرى سرية، ويمكن التعبير عن ذلك في النقاط التالية[56]:

1-ركزت تركيا على التعاطي الأمني والعسكري " الاستخباراتي " مع الأحداث بتولي رئيس الاستخبارات العسكرية التركية الجنرال " هاكان فيدان "، وهذا أمر تقصَده رجب طيب أردوغان أكثر من مرة، بتسريب معلومات وتقارير عسكرية وأمنية حول الوضع في سوريا، بكل التصريحات والإيحاءات والضغوط النفسية والدعائية السلبية، ومن خلال التركيز على إظهار اجتماعات أردوغان مع رئيس الأركان ورئيس المخابرات في وسائل الإعلام.

2-نقل ملف الأحداث في سوريا إلى مجلس الأمن القومي، والتركيز على مخاوف عدم الاستقرار والصراع الديني والمذهبي، وتداعيات القضية الكردية، واحتمال التقسيم، والتهديدات الأمنية المحتملة على تركيا، وإعطاء توجيهات للمؤسسة العسكرية للاستعداد لأي تطورات أمنية محتملة، ودراسة خيارات أمنية محددة للقيام بها عند الضرورة، والقيام بخطوات أمنية عملية تتعلق بجعل الحدود أكثر مرونة لتسلل الأفراد والسلاح ومختلف أشكال الدعم المعنوي والمادي.

3-يعتبر الحديث عن إغلاق تركيا لحدودها مع سوريا عدة مرات بحجة تسلل مقاتلين من حزب العمال الكردستاني من سوريا إلى تركيا، هو بمثابة إيحاءات لدمشق بعدم قدرتها على تأمين الحدود، أو تحريك مخاوف داخل تركيا من عودة

الحزب المذكور للنشاط من داخل سوريا، مما يتطلب تدخلاً تركيا من نوع ما، أو ربما الإيحاء بأن سوريا تريد دعم الحزب من جديد.

4- إشاعة معلومات بأن تركيا تريد إقامة " ملاذات آمنة " على حدودها مع سوريا أو داخل الأراضي السورية للحد من تدفق آلاف اللاجئين السوريين الهاربين من الأحداث في سوريا، كما أشيعت معلومات عن الاستعدادات التركية للقيام بأعمال عسكرية تجاه سوريا بهدف إقامة بؤر سياسية وعسكرية على غرار مدينة بنغازي الليبية، وذلك على غرار خطط لحلف الناتو وأطراف أخرى.

5- استدعت تركيا الاحتياط العسكري بسبب استمرار الأزمة في سوريا، حيث سيتم نشر قوات كبيرة على طول الحدود السورية التركية، وشملت الدعوة جميع الجنود والضباط الذين أنهوا خدماتهم في الجيش التركي في السنوات الخمس الأخيرة، وهناك استعدادات تركية جديدة وتعزيزات في الجيش الثاني المسئول عن الحدود السورية، ولهذا صلة بما تروجه الاستخبارات التركية عن تسلل مقاتلين من حزب العمال الكردستاني إلى تركيا في منطقتي " غازي عينتاب " و" لواء الإسكندرونة "، ولكن الهدف الأبرز هو التدخل وفرض منطقة عازلة في سوريا، أو الضغط على سوريا لتنفيذ ما نقله لها وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو عدة مرات لتنفيذ إصلاحات جذرية.

ترى الدراسة أن الموقف التركي ارتبط بمواجهة الأحداث التي تشهدها سوريا بالعديد من المحددات والاعتبارات الداخلية والخارجية بمدى إمكانية شن حرب على سوريا أو إعادة التفكير في الإقدام على مثل هذه الخطوة الخطيرة . فالمحددات الداخلية تتلخص في النقاط التالية:

1- حرص تركيا على الحفاظ على أمنها القومي مع إمكانية التغيير الذي يمكن أن يحدث في سوريا، خاصة مع وجود عدد كبير من أكراد سوريا في المناطق الحدودية بين البلدين، وهو ما يثير قلق تركيا من قيام دولة كردية في هذه المنطقة.

2- تخوف تركيا من الصراع الطائفي الذي يمكن أن يحدث بين الطائفة العلوية والطائفة السنية في سوريا، وهو ما يمثل تهديداً للاستقرار داخل تركيا، نظراً لتشابه النسيج المجتمعي التركي مع نظيره السوري من حيث تعدد الطوائف والمذاهب.

3- حرص حكومة أردوغان على الحفاظ علي ما اكتسبته من مصداقية لدى الشعوب العربية خاصة في ظل ما تبنته أنقرة من سياسة خارجية تسعى إلى دعم علاقتها مع البلدان العربية والإسلامية.

أما المحددات الخارجية فهي[57]:

1- إدراك أنقرة أن تأثيرها الإقليمي بات محدوداً، الأمر الذي يستلزم تعديل سياستها الإقليمية، خاصة في ظل استمرار حالة العنف الدموي في سوريا الذي عكس بدوره محدودية الدور التركي كمؤثر إقليمي في المنطقة.

2- ارتباط السياسة الخارجية التركية بالاستراتيجية الغربية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وذلك في إطار التطلع لفرض مشهد سياسي إقليمي يتساوق مع المصالح الغربية في المنطقة.

3- التنافس الإقليمي الواضح والصريح بين تركيا وإيران علي صياغة وتشكيل مستقبل المنطقة . حيث لوحظ أن طهران تتناقض في موقفها من الثورات العربية، حيث قامت بتأييد الثورتين التونسية والمصرية، في حين أدانت الثورة السورية، ومن هنا أصبح يتحتم علي تركيا فك الارتباط الاستراتيجي بين دمشق وطهران لإضعاف الأخيرة إقليمياً، وما سيترتب عليه من تغيير منظومة التوازنات في المنطقة لصالح النموذج المعتدل الذي تمثله تركيا مما سيسهم في زيادة نفوذها الإقليمي.

ترى الدراسة أن تركيا لا يمكنها المجازفة بشن حرب غير محتملة العواقب ضد النظام السوري، الأمر الذي يجعلها تدخل في حرب باردة مع دمشق إرضاءً للمعارضة التي باتت تراهن علي أنقرة كثيراً لتخليصها من المستنقع الدموي الذي يخلف عشرات الضحايا يومياً.

لكن في المقابل لا تستبعد الدراسة أن تقوم تركيا بالمشاركة في حرب يمكن أن تشن على دمشق من قبل قوات التحالف الغربي – كما حدث في ليبيا – حيث أن هذا الاحتمال هو أقوى من احتمال خوض أنقرة حرباً بمفردها ضد النظام، لأن وجودها مع قوات تحالف مكونة من عدة دول يجعل ردة فعل دمشق تجاهها أقل، فيتفرق الثأر بين دولٍ عديدة.

وقد شكلت حادثة الطائرة التركية مفترق طرق في العلاقة بين البلدين، حيث أن سلاح الجو السوري قام في يوم 22 حزيران / يونيو 2012 بإسقاط طائرة عسكرية تركية كانت تجوب مناطق الحدود داخل الأراضي السورية، فقد قامت تركيا من ناحيتها بدعوة حلف شمال الأطلسي للاجتماع للبحث في هذا الأمر واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة هذه التجاوزات الخطيرة. أما دمشق فقد أكدت على أن هذا الحادث هو حادث " عرضي " لم يكن مقصوداً على الإطلاق[58].

في كل الأحوال ثمة وجهة نظر تراها الدراسة، فحواها أن الغيوم المتلبدة أصبحت تحجب سماء العلاقات التركية – السورية، وأن البوابات السياسية والإعلامية والعسكرية قد أغلقت، وبالتالي فإن السنوات السمان التي طغت على العلاقات بين البلدين ستعقبها سنوات عجاف قد تودي بالطرفين إلى أحداث لا يحمد عقباها.

ترى الدراسة أن أنقرة لا يمكنها المغامرة بمثل هذه الخطوة التي قد تجر عليها ويلات كثيرة، وهذا ما يدلل في أنها مع كل حادثة تحصل على الحدود نرى الحكومة التركية تتخبط ولا تدرى كيف تتصرف، وبالتالي هي تدرك أنه لا يمكنها خوض مغامرة عسكرية بمفردها ضد نظام لا يمكن التكهن بإمكانية سقوطه أو بقائه، ومن هنا تأخذ أنقرة عدة اعتبارات عند حديثها عن إمكانية شن حرب ضد سوريا، وهذه الاعتبارات هي التي تمنعها من ذلك، ومنها:

1- أن تركيا عضو في حلف شمال الأطلسي، وبذلك لا تستطيع خوض أي حرب بمفردها، أي لا تستطيع اتخاذ مثل هذا القرار، قرار الحرب ضد سوريا، فضلاً عن أن تركيا ستظل مثل أي دولة في حلف شمال الأطلسي مجبرة على تنفيذ الدور المناط بها في حالة السلم أو الحرب.

2- لا يمكن أن تبادر تركيا بشن حرب ضد سوريا كون هذا الوارد ليس في حسباتها تماماً، سواء على المستوى الداخلي والذي ينذر بعواقب وخيمة سواء من قبل المعارضة أو الشعب التركيين. وعلى المستوى الخارجي بخساراتها لقوى حليفة لها على مدار عقود ماضية.

3-أن أي اجتياح تركي لسوريا ممكن أن تصوره بعض الدول العربية على أنه احتلال تركي لأحد الأقطار العربية ، وهذا ما من شأنه تغيير صورة الأتراك لدى العرب.

4-أن أي تدخل تركي قد يدفع بالحكومة السورية إلى تزويد حزب العمال الكردستاني بأحدث الأسلحة المتطورة التي من شأنها أن تكون شوكة في ظهر أنقرة.

5-أن حرب مثل هذه لا يمكن أن تتم دون الأخذ بعين الاعتبار حلفاء سوريا مثل إيران وروسيا وحزب الله والعراق، الذين لن يقفوا موقف المتفرج في هذه الحرب.

6-أن تركيا تدرك أن أي حرب ضد النظام السوري لن تكون إلا بموافقة حلف شمال الأطلسي، لأن سوريا تمتلك صواريخ قادرة على الدخول في العمق التركي، وبالتالي فإن مغامرة تركية بشن حرب أحادية الجانب ضد دمشق من شأنها أن تجلب تداعيات كارثية على الداخل التركي.

الهوامش :

1محمد قاياتي، العلاقات التركية السورية بين التوافق والتوتر، شبكة الاخبار العربية ANN، للتفاصيل انظر: http://anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=48228

2 سامية بيبرس، سوريا وتركيا بين التحالف والعداء، مجلة شؤون عربية، شتاء 2012م، العدد 152، ص 169

3 محفوض، سوريا وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مرجع سابق، ص209

4 محفوض، مرجع سابق، ص 86-87

5محفوض، مرجع سابق، ص16

6 محفوض، المرجع السابق، ص87

7 محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2008، ص295-296

8 حسن محلي، الأسد في أنقرة وجبهة مشتركة، صحيفة المستقبل، بيروت، 2004/1/7

9 - المرجع السابق

10 المرجع السابق، ص202

11 باكير وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سابق، ص222-223

12 محفوض، مرجع سابق، ص 87

13 المرجع السابق، ص 271

14 تغيان، مرجع سابق، ص204

15 بيبرس، مرجع سابق، ص162 و 172

16 عهد غزالة، تطور العلاقات الاقتصادية بين سوريا ودول الجوار، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2005، ص8-9

17 أبو داير، مرجع سابق، ص232

18 بيبرس، مرجع سابق، ص173

19 معتز محمد سلامة، الجيش والسياسة في تركيا، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 131، 1998م، ص 123 – 135

20 فتحي محمد مصيلحي، خريطة القوى السياسية وتخطيط الأمن القومي(بالشرق الاوسط والمنطقة العربية)، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، ط2، القاهرة 2001م، ص 164

21 قاياتي، العلاقات السورية-التركية بين التوافق والتوتر، شبكة الاخبار العربية ANN، للتفاصيل انظر:
http://anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=48228 .

22 بيبرس، سوريا وتركيا بين التحالف والعداء، مرجع سابق، ص 161

23 التلولي، مرجع سابق، ص34

24 رضوان، العلاقات العربية التركية، مصدر سبق، ص378

25 التلولي، السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا 2008-2012، مرجع سابق، ص100-103

26 تغيان، الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان، مرجع سابق، ص201

27 محمد السعيد إدريس، من دمشق وأنقرة ... إلى القاهرة وطهران، شبكة تفاعلات اقليمية جديدة: كيف ولماذا، الأهرام، العدد 42786، 2004/1/28

28 سامية بيبرس، مرجع سابق، ص172 و 173

29 شريف تغيان، مرجع سابق، ص203 30- 31-

30 شريف تغيان، الشيخ الرئيس، مرجع سابق، ص200

31 بدء خدمة نقل الركاب بين تركيا وسوريا، موقع أخبار العالم، للتفاصيل انظر:

http://www.akhbaralaalam.net/index.php?aType=haberArchive&ArticleID=21451

32 وكالة سانا للانباء، العلاقات السورية التركية، 14 أيار / مايو 2009م، للتفاصيل انظر: http://sana.sy/ara/206/2009/05/14/226368.htm

33 تغيان، المرجع السابق، ص206

34 المرجع السابق، ص204

35 المرجع السابق، ص201

36 تغيان، الشيخ الرئيس رجب طيب اردوغان، مرجع سابق، ص200

37 وكالة دي برس الإعلامية، إسرائيل قلقة من المناورات السورية التركية المشتركة، 2010/10/28م، للتفاصيل انظر:-http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=35773

38 الموقع العربي للدفاع والتسليح، مسؤول عسكري من تركيا يزور سوريا لبحث توسيع نطاق التعاون العسكري، 2010/12/27، للتفاصيل انظر:-http://defense-arab.com/news/2250

39 أبو داير، مرجع سابق، ص 232

40 عقيل محفوض، سوريا وتركيا نقطة تحول أم رهان تاريخي، مرجع سابق، ص43 – 45

41 عقيل محفوض، سوريا وتركيا نقطة تحول أم رهان تاريخي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة، كانون الثاني / يناير 2012م، ص73

42 إيمان أحمد عبد الحليم، المعضلة الكردية: الخيارات المحتملة لتركيا لمواجهة الأزمة السورية، مجلة السياسة الدولية، 2012/4/23

43 باكير، الثورة السورية في المعادلة الإيرانية – التركية، مرجع سابق، ص14

44 صحيفة الشعب أون لاين، ارتفاع عدد اللاجئين السوريين في تركيا، 2012/8/23، للتفاصيل انظر:http://arabic.people.com.cn/31662/7920843.html

45 محفوض، سوريا وتركيا نقطة تحول أم رهان تاريخي، مرجع سابق، ص54 46- 47- 48- 49 - 50- 51- تركيا تعلن جملة عقوبات ضد النظام السوري، موقع الشروق، 2011/11/30، للتفاصيل انظر:

http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=30112011&id=b09126fc-dc1a-4ad9-9044-c517165ac96f

46 محفوض، سوريا وتركيا نقطة تحول أم رهان تاريخي، مرجع سابق، ص57

47 باكير، المرجع السابق، ص15

48 الجزيرة نت، 2012/10/11، للتفاصيل انظر: http://www.aljazeera.net/news/pages/885dd46b-338a-4053-88a1-e817470f3847

49 باكير، الثورة السورية في المعادلة الايرانية – التركية، مرجع سابق، ص15,16

50 المرجع السابق، ص16

51 تركيا تعلن جملة عقوبات ضد النظام السوري، موقع الشروق، 2011/11/30، للتفاصيل انظر:

http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=30112011&id=b09126fc-dc1a-4ad9-9044-c517165ac96f

52 علي حسن باكير، محددات الموقف التركي من الأزمة السورية، الأبعاد الآنية والإنعكاسات المستقبلية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، حزيران/يونيو 2012، ص27

53 أردوغان يزور مخيمات اللاجئين السوريين في تركيا، موقع ART الإلكتروني، 2012/12/28م، للتفاصيل انظر:

4e76-9100-33c263b75125http://www.trt.net.tr/trtworld/ar/newsdetail.aspx?haberkodu=3e2551b8-7879-

54 بيبرس، مرجع سابق، ص179

55 بيبرس، مرجع سابق، ص177

56 محفوض، سوريا وتركيا نقطة تحول أم رهان تاريخي، مرجع سابق، ص46-48

57 - المرجع سابق، ص 174-176.

58 صحيفة الشعب اليومية أونلاين، تصاعد حدة التوتر في العلاقات التركية – السورية يزيد من لعبة الدول الكبري، 2012/6/25م، للتفاصيل انظر:

http://arabic.people.com.cn/31662/7855930.html

تقارير

احتمالات انشقاق نتنياهو عن الليكود

د.خالد شعبان

تُعتبر الأحزاب على الساحة الحزبية الإسرائيلية متباينة التوجهات والائتلافات، ولذلك فهي تخوض الانتخابات في كل مرة بشكل جديد، يدعم فرصها في الوصول الى مقاعد الكنيست. وتُعتبر عملية الانشقاق والائتلاف ظاهرة موجودة ومعروفة منذ نشأة إسرائيل، وقام بها قادة الأحزاب الكبيرة في إسرائيل، فقد انشق ديفيد بن غوريون رئيس وزراء إسرائيل الأول عن حزب الماباي وشكل حزب رافي عام 1964، وكذلك انشق أرائيل شارون عام 2005 عن الليكود وأسس كاديما، وانضم إليه الزعيم التاريخي لحزب العمل شمعون بيرس وذلك نتيجة لخلافات سياسية وحزبية تتعلق بمستقبل إسرائيل وتطورها والتساؤل الذي نطرحه من خلال هذا التقرير، هو هل يمكن أن ينسلخ نتياهو عن الليكود ويقوم بتأسيس حزب جديد، في حالة اصرار أعضاء الليكود على توجههم اليميني وعدم التعاطي مع العملية السلمية.

توجهات نتنياهو اليمينية

يعتبر نتنياهو قائداً لليمين في إسرائيل بشكل عام، ويعترف بذلك جميع منافسيه سواء داخل الليكود أو خارجه، ويعود لنتنياهو الفضل في إعادة الليكود الى الحياة السياسية والسلطة والحكم بعد الانهيار الذي حدث في الليكود بانسحاب شارون 2005 وأنصاره وتشكيل حزب كاديما وحصول الليكود على 12 مقعد فقط في الكنيست السابعة عشرة 2006، حيث نجح نتنياهو في إعادة الليكود الى السلطة في انتخابات الكنيست الثامنة عشرة 2009، والتي شكل فيها الحكومة مع اليمين المتطرف بزعامة أفيغدور ليبرمان زعيم اسرائيل بيتنا حيث تميزت سياسة نتنياهو بالانهيار السياسي في الامم المتحدة والهزيمة الدبلوماسية الاسرائيلية المهينة عند حصول الفلسطينيين على موافقة الأمم المتحدة على قبول فلسطين كدولة مراقب غير عضو، وقد استمرت هذه الحكومة حتى عام 2013.

اعتبرت سنوات حكم نتنياهو 2013/2009 سنوات عجاف على إسرائيل وعلى عملية التسوية السلمية مع الفلسطينيين، حيث لم يكن هناك أية اتصالات مع السلطة الوطنية الفلسطينية، والتي اعتبرت في حينه أنه لا يوجد شريك إسرائيلي لها في المفاوضات، رغم خطاب نتنياهو في جامعة بار ايلان 2009 والذي تناول فيه موضوع ان الحل يكون في حل الدولتين. ثم بعد ذلك اختفت جميع مفردات العملية السلمية من خطابات نتنياهو. استطاعت حكومة نتنياهو خلال تلك الفترة العمل على تعزيز الاستيطان في الضفة الغربية وزادت من تهويد مدينة القدس بالإضافة إلى اتخاذ مجموعة من السياسات الموجهة ضد السلطة الوطنية مثل عدم تحويل أموال الضرائب، وكذلك شن حرب على قطاع غزة في 2012/11/14، كل هذه السياسات أدت إلى استمرار نتنياهو زعيماً لليكود واليمين بشكل عام وفوزه في انتخابات الكنيست التاسعة عشرة يناير 2013.

نتنياهو وإدارة الصراع

سادت حالة من الجمود في فترة الحكم السابقة لنتنياهو، حيث اتضح للفلسطينيين أن نتنياهو غير معني بحل الصراع وإنما ما يقوم به هو إدارة للصراع، وقد يكون ذلك هو الركيزة الأساسية لائتلاف الليكود/ إسرائيل بيتنا، كما رافق الانتخابات الإسرائيلية متغير دولي آخر له تأثيره على السياسة الإسرائيلية، وهي وجود إدارة أمريكية جديدة وهي الفترة الثانية لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة الرئيس باراك أوباما.

كما تميزت هذه المرحلة منذ بدايتها بتطور هام وهي مجموعة من الرؤى والأفكار التي طرحها وزير الخارجية الأمريكي جون كيري للوصول إلى تسوية للصراع من خلال المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وذلك عقب جولة مطولة ومكوكية بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

سيطرة أعضاء اليمين على مؤسسات الليكود

أدت نتائج الانتخابات داخل مؤسسات الليكود والتي جرت في حزيران 2013 إلى سيطرة واضحة لمجموعة من القيادات الشابة غير المحسوبة على نتنياهو والتي تتميز باعتبارها إنتجلنتسيا يمينية جديدة داخل حزب الليكود، والواضح من النتائج أن نتنياهو فشل في إدارة السياسة الحزبية الداخلية، التي قد تؤدي الى فقدان سيطرته على الليكود، وبالتالي إلى خسارة حزب الليكود.

ولكن الواضح من سلوك نتنياهو في الانتخابات الداخلية هو عدم دعم أشخاص ومرشحين من طرفه، حيث تخوف نتنياهو من خسارتهم وبالتالي فإنه لم يدفع بمرشحين ولم يدعم أحداً وتخلى عن الساحة الحزبية لصالح خصومه، ودلت النتائج على ما يلي:

* داني دانون نائب وزير الدفاع فاز برئاسة اللجنة المركزية لحزب الليكود، وهو أيضاً رئيس مؤتمر الليكود، وبالتالي فإن له القدرة على اتخاذ قرارات حول كافة شؤون الحزب، خاصة وأن المؤتمر يملك قدرة على تفسير وتعديل دستور الحزب، وتدل توجهات دانون الحزبية على رفض الاندماج مع حزب إسرائيل بيتنا، رغم أن دانون هو أحد المهاجرين الروس، وتدل آراؤه السياسية أنه ضد التوقيع على اتفاقية سلام مع الفلسطينيين.

* زئيف إليكين – نائب وزير الخارجية، فاز برئاسة المكتب السياسي والذي يعتبر الهيئة الأيديولوجية للحزب، ويحمل إيلكين مواقف يمينية متطرفة، ورغم أنه يهودي روسي متدين، إلا أنه يرفض الاندماج مع إسرائيل بيتنا.

* إسرائيل كاتس، وزير المواصلات سكرتير الحزب، وتعتبر السكرتاريا عملياً مجلس إدارة الحزب، وهي الهيئة التي تنتخب مدير عام حركة الليكود، وهو من الشخصيات التي كانت محسوبة على نتنياهو في فترات سابقة.

* ميخائيل كلاينر، رئيس محكمة الليكود، وهو أحد اليمينيين داخل الليكود ويترأس جبهة أرض اسرائيل داخل الليكود، ويحمل أفكاراً يمينية متطرفة[1].

وتدل النتائج على أن هذه الانتخابات شكلت انتقال القيادة من الجيل القديم الى الجيل الجديد الذين ينتمون إلى الصقور، فالملاحظ أن فوز دانون يعتبر الأهم في الانتخابات الداخلية لحزب الليكود كونه أحد أبرز أعضاء الكنيست تطرفاً وبالتالي سيضع العراقيل أمام تقدم المسيرة السلمية لدى نتنياهو، وبالتالي فإن أهم أهداف دانون هو إحراج نتنياهو قدر الإمكان، حيث أكد دانون أكثر من مرة أن حزب الليكود والحكومة يعارضان قيام دولة فلسطينية كما أن الحكومة تفعل كل

1 برهوم جرايسي، الليكود ما بين اليمين المتشدد واليمين المنفلت، المشهد الاسرائيلي 2013/7/9

ما في وسعها من اجل منع إقامة دولة فلسطينية[1]، في ذات الوقت الذي يتعامل فيها نتنياهو من جهود كيري لإحياء عملية التسوية، ولكن الواضح أن فوز دانون لا يعني قوته بقدر ما يدل على ضعف نتنياهو.

والواضح من النتائج أن نتنياهو لا يملك رجالاً في الليكود لصالحه، كما لا توجد لديه كتلة، ولو أننا كنا في منتصف فترة الكنيست لكان هناك اتجاه قوي نحو إجراء انتخابات برلمانية جديدة، والسؤال الذي يطرح نفسه في ظل استمرار جولات وزير الخارجية الأمريكي، وإذا ما تم التوصل إلى تفاهمات مع اتفاق إطار مع الجانب الفلسطيني، وإذا ما عارضت هذه القوى اليمينية في الليكود، هل يستطيع نتنياهو الانسحاب من الليكود وتشكل قائمة جديدة.

احتمالات الانشقاق عن الليكود

الواضح من تركيبة الليكود الحالية في الكنيست، وكذلك من قضايا المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، أن نتنياهو لا يستطيع الانشقاق حيث لا يملك نتنياهو أجندة شارون، كما أن لا أحد يحلم بالانشقاق معه، والواضح من الشكل الحالي لليكود أن نتنياهو لا يمكن أن يتمكن من المنافسة على رئاسة الليكود مرة أخرى، خاصة أنه لا يمتلك مؤيدين له داخل مؤسسات الليكود، ويبدو أن نتنياهو تنبه لهذه القضية مما اضطره للمصالحة مع الشخصيات القيادية داخل مؤسسات الليكود وذلك بعد أن تصالح مع داني دانون، وكذلك مع إسرائيل كاتس ، وزئيف إليكين ورئيس كتلة الائتلاف ياريف ليفين، الأمر الذي أدى الى تصاعد شعبية نتنياهو داخل حزب الليكود.

1 (معاريف 2013/6/9)

والواضح أن ما يحدث في مؤسسات الليكود أعاد الحزب إلى فترة قيادة شارون لليكود، حيث كانت المؤسسات نشطة وفعالة ، وحيث حارب شارون مؤسسات الليكود أيضاً، لكنه كان قوياً، وفي أحيان كثيرة انتصر، وعندما كان يخسر كان يملك الأدوات التي تحول خسارته الى انتصار لدى الرأي العام.

أعضاء الليكود وجولات كيري

مع بداية زيارات كيري رفض بنيامين نتنياهو خطة كيري باستئناف المفاوضات، والتركيز على بداية على قضيتي الحدود والأمن، وطالب نتنياهو بطرح جميع القضايا المتعلقة بالحل الدائم على طاولة المفاوضات، كما نفى نتنياهو أن يكون هناك اتجاه نحو تجميد الاستيطان، ومع انطلاق عملية المفاوضات حاول نتنياهو استرضاء المستوطنين واليمين الإسرائيلي من خلال الإعلان عن بناء وحدات سكنية في المستوطنات، كما أكد نتنياهو أن التسوية مع الفلسطينيين يجب أن تقدم على أساس الجيش الإسرائيلي وليس قوات الأمم المتحدة[1] والواضح أن نتياهو اتجه نحو التسوية مع الفلسطينيين خوفاً من الوصول الى دولة ثنائية القومية، وكذلك أصبح نتنياهو بعد هذا التوجه في اليمين من جهة المواقف، ومن جهة الخطابة فقد أصبح في اليسار[2]، وهو أيضاً ما يتضح من توجهات أعضاء حزب الليكود فمعظم أعضاء الليكود بيتنا يعارضون بشكل حاد حل الدولتين ومنهم بوجي يعلون وزير الدفاع، وكذلك الأعضاء نائب وزير الخارجية زئيف الكين، وكذلك حوتفيلي، يارييف ليفين، يولي ادلشتاين ، ساعر، روتم، ريغيف ، فكل أولئك لن يؤيدوا حل الدولتين، وكلهم قادرون على تشكيل خصوم عنيدون لبنيامين نتنياهو.

1 (معاريف 2013/9/10)

2 (سيما كدمون، نهض بالتدمير يديعوت 2013/5/3)

تدل المؤشرات على أن نتنياهو يخوض في واقع حزبي سياسي يشبه جداً الواقع الذي اصطدم به شارون في حينه، لكن نتنياهو ليست لديه القدرة على الانسحاب، فهو لم يستطع اتخاذ أية اجراءات ضد تصريحات دانون عندما عارضه في بعض القضايا السياسية[1] وبالتالي فإن نتنياهو سيتبع سياسة التسويف في عملية التسوية مع الفلسطينيين[2] ، وهو الأمر الذي سيجعله محافظاً على زعامة الليكود في الانتخابات المقبلة، وكذلك زعيماً لليمين الصهيوني بشكل عام.

1 (ابراهام تيروش، شرخ، فاسد، معاريف 2011/6/12)

2 (تشيلو روزنبرنج، دانون صدق أفق القول 2013/6/10)

الاستيطان والحدود وتبادل الأراضي

أ.علاء محمد منصور*

يعتبر الاستيطان ظاهرة من الظواهر الاجتماعية القديمة مارستها شعوب مختلفة عبر التاريخ، حيث عرفت الشعوب والحضارات القديمة أنواعاً مختلفة من الاستيطان والهجرات، وتقوم هذه "الظاهرة أساساً على وجود أماكن جذب تهاجر اليها جماعات بشرية لتتعايش مع المجتمعات الموجودة دون اللجوء للعنف، أو عبر التوسع الاستيطاني الذي تم بواسطة محاولات السكان الأصليين تحسين ظروفهم المعيشية واصلاح أراضي جديدة لتخفيف الضغط السكاني الذي تتعرض له المنطقة"[1]، في حين جاءت الظاهرة الاستيطانية الحديثة في القرن السادس عشر مع بدايات نمو مرحلة الرأسمالية المبكرة، وقيام الدول الاستعمارية الحديثة بغزو بلدان أخرى جديدة واستعمارها واستيطان أراضيها لتحقيق طموحاتها الرأسمالية، فالاستيطان هو "اتخاذ بلد ما موطناً أو اعمار الأماكن المهجورة، ويطلق مصطلح استيطان على ظاهرة محاولة القضاء على وطن ودخول عنصر أجنبي بهدف الاستيلاء على قسم من الأرض كما في فلسطين أو جنوب أفريقيا"[2].

أما الاستعمار الاستيطاني الإحلالي فهو "انتقال كتلة بشرية من مكانها وزمانها إلى مكان وزمان آخر، حيث تقوم الكتلة الوافدة بإبادة السكان الأصليين

---

* باحث في الدراسات السياسية والأمنية

أو طردهم أو استعبادهم، أو خليط من كل هذه الأمور كما حدث في أمريكا الشمالية وفي فلسطين"[3]، فكلمة إحلال جاءت من فعل أحلَّ، والاستعمار الاستيطاني الإحلالي يُطلَق على نوع محدد من الاستعمار والذي يقوم فيه عادةً المُستعمر الوافد الأبيض بمحاولة التخلص من أصحاب الأرض الأصليين إما عن طريق الطرد أو عن طريق الإبادة ليحل هو محلهم[4].

وبناء على ما تقدم نجد أن مفهوم الاستيطان يقوم على مرتكزين أساسيين هما طرد السكان الأصليين والاستيلاء على الأرض، ومن ثم احلال سكان دولة الاحتلال مكانهم وما يرافق ذك من مصادرة للأراضي العامة والخاصة دون مراعاة أي اعتبارات انسانية أو سياسية.

والهدف الأساسي للحركة الصهيونية كان ومازال جلب يهود العالم من شتى بقاع الأرض واستيطان الأرض الفلسطينية عبر إحداث انقلاب ديمغرافي من خلال زيادة أعداد اليهود المهاجرين لفلسطين على أعداد المواطنين العرب أصحاب البلاد الشرعيين، وقد "بذل زعماء الحركة الصهيونية جهوداً محمومة من أجل تهجير أكبر عدد ممكن من اليهود الى فلسطين على اعتبار ان استمرار تقدم الهجرة اليهودية ليس فقط المهمة المركزية للدولة اليهودية بل هو التبرير الجوهري لتأسيسها ووجودها"[5]، وقد نجحت الحركة الصهيونية بتحقيق هذا الهدف خاصة بعد صدور قرار التقسيم رقم (181) بتاريخ 29 تشربن الثاني1947م والذي "منح الدولة اليهودية 56.47% من الأراضي الفلسطينية"[6] ، وليس هذا فحسب بل استولت اسرائيل بعد حرب 1948م عشية استقلالها على 22% من مساحة فلسطين زيادة عما منحها قرار التقسيم، وبعد حرب 1956م حاولت إسرائيل مد حدودها فاستولت على أراضي سيناء حتى شرم الشيخ، إلا أن ضغوط القوى الدولية أجبرتها على الانسحاب، وبعد شنها حرب عام 1967م استولت على أراضي عربية شاسعة من كل الدول العربية (من كل الجهات) المحيطة بها، وبعد صدور قرار 242 لم تلتزم بتنفيذه، بل اعتبر نتنياهو أن "القرار يعترف بحق إسرائيل بحدود آمنة ولم يتوقع منها العودة الى الحدود التي بدأت الحرب منها، وأن الحدود الآمنة لإسرائيل هي شرط ضروري لإحلال السلام في الشرق

الأوسط، وأن قطاعاً أرضياً بعرض 16 كم الذي كانت إسرائيل مضغوطة داخله قبل عام 1967م لا يمكن اعتباره حدود آمنة"[7]. وتُعتبر قضية الحدود من القضايا الرئيسة لاستمرار الصراع لاسيما وأن جوهر المشروع الصهيوني في فلسطين يقوم على الاستيطان والاستيلاء على الأرض، ومن ثم ضرورة الاحتفاظ بها لمتطلبات الأمن الإسرائيلي.

ولا يبتعد حزب العمل عن موقف نتنياهو من قضية الحدود، فاسحق رابين زعيم الحزب ورئيس وزراء إسرائيل السابق كان قد اتخذ موقفاً مماثلاً، حيث يقول "يجب على زعماء الدول العربية أن يدركوا بأن من حق إسرائيل الحصول على حدود يمكن الدفاع عنها، ولهذا حتى في إطار معاهدات السلام لا نستطيع الانسحاب الى خطوط الرابع من حزيران التي لا يمكن الدفاع عنها وتشجيع العدوان علينا مثلما تأكد في السابق"[8].

لقد كان الهدف الإسرائيلي واضحاً من برنامج الاستيطان المكثف في تلك الفترة وهو ضمان سيطرة إسرائيلية دائمة على الضفة الغربية، وإحباط أية محاولة مستقبلية للتنازل عن أراضي للكيان الفلسطيني.

وجاءت أوسلو لترسخ مفهوم إسرائيل للحدود الآمنة من خلال عدم التنازل عن الأرض والحدود والمعابر لسيطرة السلطة الفلسطينية، وحتى عندما جاء شارون بخطة فك الارتباط للتخلص من عبء خارطة الطريق وإخلائه المستوطنات من قطاع عزة، وضع جل اهتمامه للمحافظة على المرتكز الأمني الخاص بالسيطرة على الحدود البرية والبحرية والجوية لقطاع غزة.

ويتحدث البروفيسور الإسرائيلي (أرنون سوفر) المنظر للخطر الديمغرافي الذي يمثله العرب على إسرائيل، وهو من أصحاب فكرة الجدار العازل عن حدود الخط الأخضر بقوله "لا يمكن إعادة الجدار الى الخط الأخضر، وهل الخط الأخضر حدود يجب أخذها بالحسبان؟ الخط الأخضر هو نقطة زمنية لوقف إطلاق النار وليس حدوداً عالمية، وليست خطاً عالمياً مثل حدود مصر أو سوريا، توقف جيشان في حينها وقررا أن هذه حدود بشكل مؤقت"[9].

وحول الواقع الجغرافي الخطير الذي تعاني منه إسرائيل والذي يجعلها تولي أهمية كبرى لأراضي الضفة الغربية وجبالها وعدم التنازل الإسرائيلي عنها، حتى في ظل عصر الصواريخ التي أفقدت القيمة الاستراتيجية للاحتفاظ بالأرض، يتحدث نتنياهو بأن الصواريخ تلحق خسائر وأضرار ولكنها لا تحتل الأرض ولا تحقق النصر بالمعركة، وأن عصر الصواريخ تزيد فيه أهمية الأرض ولا تنقص "الأمر الذي يزيد من أهمية السيطرة على منطقة تمنح الجيش الإسرائيلي قدرة الامتصاص لهجوم أرضي يشن خلال قصف صواريخ بعيدة المدى، وتبعد الصواريخ قصيرة المدى عن أهدافها، وأن إسرائيل يجب أن تحتفظ بالعمق الاستراتيجي الحالي الذي تمثله مناطق الضفة الغربية"[10].

ويوجد في الضفة الغربية أكثر من 140 مستوطنة، وهي ليست متجمعة في منطقة واحدة ، مما يجعل رسم حدود تشمل تلك المستوطنات معقد جداً سوى جعل الضفة الغربية كيان ممزق الى عدة مناطق يعزلها الجدار من ناحية ومن لم يعزله الجدار تعزله حدود المستوطنة، حيث تعتبر مساحة المناطق المحيطة بالمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية أكبر بعدة أضعاف من مساحة المستوطنات ذاتها، مع أن "مساحة البناء اليهودي في المستوطنات القائمة في الأراضي الفلسطينية تبلغ نحو 3% فقط، الا أن هذه المستوطنات التي يعيش فيها قرابة 250 ألف يهودي يشكلون حوالي 9.5% من مجموع سكان الضفة الغربية تسيطر على حوالي 42% من مساحة الضفة باقي السكان ال90.5% يوجد تحت تصرفهم الآن أقل من 60% من مساحة الضفة" [11].

وبلغ عدد المستوطنين بالضفة الغربية 536,932 مستوطناً في نهاية عام 2011م، حيث تضاعف عدد المستوطنين في الضفة أكثر من 40 مرة خلال الفترة من 1972 – 2011. وبلغ عدد المستوطنات بالضفة الغربية في نهاية عام 2011م (144) مستوطنة، كان معظمها في القدس بواقع 26 مستوطنة، ثم محافظة رام الله والبيرة 24 مستوطنة، وأن معظم المستوطنين يتركزون في محافظة القدس بنسبة تبلغ حوالي 50% من مجموع المستوطنين في الضفة، أي بواقع 267,643 مستوطناً، ويليها محافظة رام الله والبيرة بواقع 100,501

مستوطن، ثم محافظة بيت لحم 59,414 مستوطن، وفي محافظة سلفيت 834,946 مستوطن، في حين يتواجد في محافظة طوباس 1,489 مستوطناً، فهي أقل المحافظات من حيث عدد المستوطنين[12].

تلك المعطيات أملتها السياسة الأمنية الإسرائيلية بناءً على متطلبات وحاجات الأمن والاستيطان الإسرائيلي، وهي تلك الوقائع التي فرضتها إسرائيل على الأرض، والتي وقفت عائقاً أمام التوصل لحل سلمي في محادثات كامب ديفيد يوليو/ 2000م، عندما طرحت إسرائيل فكرة تعديل الحدود وكأنها تنازل عن الأرض وكان الغرض منها هو اسقاط عصفورين عن شجرة المحادثات بحجر واحد عبر فكرة تبادل الأراضي وليس ارجاع الأرض لأصحابها "ما دام طرح قضية الحدود عبارة عن شكل آخر للإملاءات الإسرائيلية، وطرح آخر يحاول جعل الفلسطينيون يتنازلون عن أرضهم"[13].

حيث شملت المقترحات الإسرائيلية في محادثات كامب ديفيد عام 2000م ضم ثلاثة كتل من المستوطنات "حيث يسكن في المناطق المخصصة للضم 250.000 مستوطن من شأنهم أن يحتفظوا بالمواطنة الإسرائيلية بينما يحرم 80.000 – 100.000 فلسطيني يقيمون بهذه المناطق حقوقهم السياسية، ولا سيما حق الانتخاب عندما يتم ضمهم الى الدولة الإسرائيلية" [14]، وكان من الصعب على الفلسطينيين قبول تلك المقترحات.

في حين أفردت محادثات طابا جانب مهم لقضية الحدود عندما وافق الجانب الإسرائيلي على الانطلاق للبحث في "موضوع الأرض انطلاقا من حدود 1967م، وأبدى استعداده للانسحاب من نسبة تصل الى 97% من الأراضي الفلسطينية التي أُحتلت عام 1967م، وضمنها منطقة الغور بالكامل وشريط البحر الميت، وأن يتم تعويض الفلسطينيين بأراض تعادل نفس المساحة والقيمة ال3%"[15]، فتلك المساحة تهدف إسرائيل منها تجميع المستوطنين ضمن ثلاث كتل استيطانية وضمها إليها، اضافة لاحتفاظ إسرائيل بمحطات للإنذار المبكر لدواعي أمنية.

لقد أقامت اسرائيل في الأراضي المحتلة نظام فريد من نوعه على مستوى العالم، وهو نظام للفصل العنصري يقوم على التمييز بين الأفراد الذين يقطنون نفس المنطقة حسب جنسيتهم، وهذا التمييز من قبل سلطات الاحتلال يبدأ من طرق الاستيلاء على الأرض لإقامة المستوطنات الى خطط الفصل بين المؤسسات الاسرائيلية والفلسطينية، الى خضوع المستوطنين والمستوطنات للقانون الاسرائيلي، بينما يخضع الفلسطينيون للقوانين والتشريعات العسكرية، ومن خلال هذا النظام استولت اسرائيل على مئات الآلاف من الدونمات التي تعود ملكيتها لفلسطينيين لإقامة عشرات المستوطنات في الضفة الغربية واسكانها بآلاف الاسرائيليين، وهذا الوضع مثل انتهاك خطير للحقوق القانونية للفلسطينيين، وأن اسرائيل صنعت تغير جذري في خريطة الضفة الغربية تمنع بموجبها أي امكانية حقيقية لإقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة كجزء من حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم.

وقبل ما يزيد عن ثلاثة عقود طرحت اسرائيل فكرة استبدال عرب المثلث والجليل بالمستوطنين الصهاينة بالضفة الغربية هادفة بذلك الى "استثمار وضع المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة كوسيلة لطرد العرب حيث تقضي باستبدال عرب المثلث والجليل بالمستوطنين اليهود بالضفة الغربية المحتلة، وتحظى هذه الفكرة بمباركة الزعماء الصهيونيين حيث أوضح شمعون بيرس بأن الفكرة جديرة بالفحص والدراسة"[16]، وهذا الطرح القديم عندما نضعه في سياقه الراهن، يعتبر دليل واضح على أن القادة الصهاينة يسيرون على نهج ثابت ومستمر في تطبيق استراتيجيتهم الاستيطانية وتحقيق الهدف منها، وبشكل أكثر تحديداُ في الآونة الأخيرة عندما ظهرت ذات النغمة القديمة القاضية بتبادل المواطنين العرب قاطني المثلث والجليل بالمستوطنين الصهاينة بدت وكأنها فكرة أو أفكار جديدة قابلة للنقاش بل حتى للتنفيذ، لا بل أكثر من ذلك عندما تطورت الفكرة وتبلورت عبر تراكم قدرات ومكانة اسرائيل، يقابلها ترهل وضعف الوضع العربي، فأصبحت الفكرة تدور حول التخلص من المواطنين العرب بالبقعة الأرضية التي يعيشون عليها لصالح الكيان الفلسطيني الوليد، وادخال المستوطنات

لا سيما الكتل الاستيطانية الكبيرة منها تحت السيادة الاسرائيلية، وحيث أن منطقة المثلث تشكل الجزء الهام والرئيسي مما اصطلح على تسميته (بالقنبلة العربية الديمغرافية الموقوتة) داخل دولة الاحتلال، وهي "المنطقة الوحيدة داخل الخط الاخضر التي تحظى بأربع صفات هامة: أغلبية عربية، تواصل اقليمي وجغرافي بين التجمعات العربية فيه، غياب عمق استراتيجي يهودي جدي، ملاصقته للخط الاخضر"[17]، **ورغم حديث الرئيس محمود عباس "بأن فكرة تبادل السكان ونقل المثلث لم تُطرح ابداً في المفاوضات وهي فكرة استفزازية وان طرحت فموقفنا منها معروف وسيكون ردنا هو الرفض الكامل على الفور"**، الا أن اسرائيل اليوم تطرح تلك الأفكار وتسوقها عالمياً كتنازل عن هذا الجزء من الأرض لكونها راغبة بتحقيق السلام، في حين أن الهدف الحقيقي لإسرائيل يكمن بإسقاط عصفورين عن الشجرة بحجر واحد، من خلال الحصول على عمق استراتيجي أفضل وهو مرتكز أمني طالما نادى القادة السياسيين والعسكريين الصهاينة بضرورة التمسك به والحفاظ عليه، وهذا العمق الاستراتيجي يتمثل بالقيمة الجغرافية العالية لأراضي الضفة الغربية وجبالها، اضافة للتخلص من الكم العربي الهائل في منطقة المثلث للحفاظ على الطابع اليهودي للدولة، وهو مرتكز أمني آخر حيوي بالنسبة لإسرائيل على اعتبار انها دولة للشعب اليهودي، كما يحقق هذا المطلب افشال أية محاولة لإقامة دولة فلسطينية ذات تواصل جغرافي وقابلة للحياة، كون احتفاظ اسرائيل بالمستوطنات الصهيونية يشطر الدولة الفلسطينية المقترحة إلى نصفين شمالي وجنوبي.

وتعتبر ظاهرة تبادل الأراضي أو السكان من الظواهر الاجتماعية التي ترافقت مع ظهور مفهوم الدولة الحديثة، ففي بدايات القرن الماضي وتحديداً عام 1923م جرت اتفاقية لتبادل السكان بين اليونان وتركيا ارتكزت على أساس الهويّة الدينية، حيث تضمنت نقل مليون ونصف من المسيحيين اليونانيين الذين يعيشون في تركيا إلى اليونان، ونقل نصف مليون من المسلمين الذين يعيشون في اليونان إلى تركيا، أغلبهم هُجّر بالقوّة وبشكل قانوني من أوطانهم، وهذا كان التبادل السكانيّ الإلزامي الأول الواسع النطاق في القرن العشرين.[18]. وفي مرحلة

زمنية لاحقة بتاريخ 10 آب/أغسطس 1965م تم توقيع اتفاق بين الأردن والمملكة العربية السعودية حصل بموجبه تبادل أراضي بين الجانبين، حيث حصلت السعودية عل مساحة 7000 كيلومترا مربعا من الأراضي الأردنية مقابل حصول الأردن على 19 كيلومترا لتوسيع خطه الساحلي على خليج العقبة، بالإضافة إلى 6000 كيلومتر مربع من الأراضي في المناطق الداخلية. ولكن ما يميز أو يؤخذ على الحالات سالفة الذكر لا ينطبق بالضرورة على الواقع الفلسطيني، فالاتفاقيات السابقة وقعت بين دول ذات سيادة على أرضها وسكانها، وليس بين دولة وحركة تحرر وطني لا تمتلك من السيادة سوى العَلَم والنشيد الوطني وتمتلئ أرضها بالمستوطنات الصهيونية، والاتفاقيات السابقة لم تكن احدى الدول الموقعة عليها ترزخ تحت احتلال الأخرى، ولم تُقيم احداها (اسرائيل) كيانها السياسي على 78% من مساحة الأرض(فلسطين) وتأتي بعد ذلك للتفاوض على النسبة المتبقية (22%)، أو لتجري تبادل أراضي في أجزاء منها يشطر تلك المساحة المتبقية الى نصفين، فإسرائيل تسعى منذ عقود خلت للحصول على الأرض مع التخلص من سكانها العرب بشتى الوسائل والطرق وتحت مسميات ومشاريع مختلفة، ولا يغيب عنا بأن فكرة تبادل الأراضي بما عليها من سكان لم تجد طريقها للعلن سوى في هذه الفترة، والتي هي من أشد الفترات زخماً بالأحداث الدراماتيكية التي ساعدت بصورة أو بأخرى على توجيه دفة الأمور لصالح الاستراتيجية الاستيطانية الصهيونية الهادفة للاستيلاء على الأرض وطرد سكانها منها، خاصة في ظل الأوضاع العربية المُتخمة بالصراعات والنزاعات الداخلية، اضافة لحالة الانقسام الفلسطيني الداخلي التي يعاني منها الشعب الفلسطيني وواقعه السياسي، وليس غريباً القول أن المشكلة التي تواجه الفلسطينيين اليوم هو أن مصيرهم ومستقبلهم وحياتهم الاقتصادية تتقرر وتتشكل الى حدٍ ليس ببعيد حسب رغبة ومشيئة المحيط الخارجي الذي يعيش الفلسطينيون بين ظهرانيه. وقد تمثل ذلك بشكل جلي لا يقبل الشك بمصداقيته عندما قام وفد الجامعة العربية العام المنصرم برئاسة رئيس وزراء قطر السابق(حمد بن خليفة) بالذهاب للولايات المتحدة الأمريكية ولقاء وزير خارجيتها جون كيري، والاعراب له عن موافقة العرب على تعديل المبادرة

العربية للسلام من خلال التنازل عن حدود 1967م لصالح بقاء الاستيطان والمستوطنات الصهيونية فوق الأرض العربية، مع امكانية تبادل الأراضي بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية. وكان المقابل لذلك التنازل العربي المجاني تركيز اسرائيل وزعيمها بنيامين نتنياهو على المطلب الخاص بضرورة اعتراف العرب والفلسطينيين منهم خاصة بيهودية الدولة(اسرائيل)، **وهو المطلب الذي ترفضه القيادة الفلسطينية ممثلة برئيس منظمة التحرير الفلسطينية(محمود عباس)**، ومع أن هذا التركيز الاسرائيلي حول اعتراف الفلسطينيين بيهودية الدولة يأتي لذر الرماد في العيون، وللتغطية على ما تقوم اسرائيل بتنفيذه من مخططات تهدف للاستيلاء على المزيد من الأرض، مستغلة عامل الوقت لفرض الوقائع على الأرض من خلال تكثيف الاستيطان الصهيوني، وممارسة سياسة التطهير العرقي والتدمير وتهويد المدينة المقدسة وتغيير معالمها، وما يجري في المسجد الاقصى وباحاته دليل آخر على ذلك، ولا غرابة من اتفاق معظم قادة الاحزاب الصهيونية في اسرائيل (نتنياهو- ليبرمان- ليفني) على فكرة تبادل الأراضي، وليس ذلك فقط لا بل أصبح المتطرف اليميني وزير خارجية اسرائيل أفيغدور ليبرمان صاحب مبادرة سلام بطرحه تبادل المثلث العربي بالمستوطنات الصهيونية، هذا التوافق الصهيوني حول مسألة تبادل الأراضي لم يأتي الا تطبيقا للاستراتيجية الصهيونية التي تقضي بالاستيلاء على أكبر قدر من الأرض مع أقل عدد ممكن من العرب. وقادة اسرائيل بمختلف توجهاتهم الحزبية والأيدولوجية يسعون لابتلاع الأرض العربية والتخلص من سكانها العرب تحت مسميات مختلفة(تبادل أراضي – تبادل سكان)، والتي ممكن أن تتحول مع مرور الوقت وبهذه الكثافة الاستيطانية للمطالبة بضرورة التعايش بين أصحاب الديانات المختلفة (المستوطنين اليهود) والفلسطينيين وتحقيق الانسجام بينهم، ويُتهم الفلسطينيون حينها بأنهم يرفضون التعايش لأسباب عنصرية.

لقد بات المطلوب اليوم أكثر من أي وقت مضى ضرورة ادراك كافة الفلسطينيين بأن مسار المفاوضات الحالي مساراً عقيماً ويجب وقفه، ومنع اسرائيل من استغلال هذا المسار للتغطية على جهودها الاستيطانية الحثيثة بتغيير

الوقائع على الارض، مع التمسك بالثوابت الوطنية المتمثلة بحق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة بعاصمتها القدس، واعطاء الأولوية للجبهة الداخلية بإنهاء الانقسام وترتيب البيت الداخلي وتمتينه، وتعزيز تحالفاتنا الدولية والاقليمية على قاعدة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني التي أقرتها الشرعية الدولية وفق قراراتها المختلفة، واستثمار الاعتراف الأممي بالدولة الفلسطينية كعضو مراقب في الجمعية العامة من خلال الانضواء في جميع المؤسسات الدولية التي شرعها القانون الدولي، لوضع حد للممارسات العدوانية لدولة الاحتلال وتنفيذ أحكام وقواعد القانون الدولي والانساني، وهذه الخطوات كفيلة بالحد من الأضرار التي يلحقها الاحتلال بالشعب الفلسطيني وقضيته وحقوقه ان لم تكن قادرة على تحقيق الحد الأدنى من حقوقه المشروعة.

المراجع

[1] العيلة، رياض، شاهين، أيمن (2010): "الأبعاد الأمنية والسياسية للاستيطان الإسرائيلي في القدس ووضعيتها القانونية"، مقبول للنشر في مجلة جامعة الأزهر بغزة، المجلد 12، 1، ص ص 905 – 940.

[2] الكيالي، عبد الوهاب وآخرون (محرر).(1986): السياسة الدولية، الجزء الأول، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

[3] المسيري، عبد الوهاب. (1999): اليهود واليهودية والصهيونية، الجزء السابع، دار الشروق، القاهرة

[4] المسيري، مرجع سابق، ص50

[5]. أبو عرفه، عبد الرحمن. (1986): الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ط2، عمان، ص40.

[6] المسحال، س. (1994) : ضياع أمة، الرافد للنشر والتوزيع، لندن، 159.

[7] نتنياهو، بنيامين. (1999): مكان تحت الشمس، ترجمة محمد عودة الدويري، ط 4. دار الجليل للنشر، عمان، ص351.

[8] رابين، اسحق. (1993): مذكرات اسحق رابين، ط1. دار الجليل للنشر، عمان، ص122.

[9] خطيب، ف.(2004): "فزاعة الخطر الديمغرافي– البروفسور أرنون سوفير:لا حل بيننا"، قضايا اسرائلية، 16. ص ص33–43

[10] نتنياهو، بنيامين. (1999): مكان تحت الشمس، ترجمة محمد عودة الدويري، ط 4. دار الجليل للنشر، عمان، ص335.

[11] أوفير، ع. (2008): "نظام العنف الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية"،قضايا اسرائلية، 30. ص ص99–118

[12] فلسطين أون لاين (2012): عدد المستوطنين بالضفة يتجاوز النصف مليون، غزة.(http://felesteen.ps/details/news/76403 3.8.2012)

[13] شعبان، خالد. وآخرون (2004): أثر الانتفاضة على الكيان الصهيوني، باحث للدراسات، بيروت.

[14] تماري، س.، حمامي، ر. (2001):" انتفاضة الأقصى الخلفية والتشخيص"، مجلة الدراسات الفلسطينية، 45–46. ص ص 19–7

[15] نوفل، م. (2001): "في طابا تعرف الطرفان على حقيقة مواقف كل منهما"، مجلة الدراسات الفلسطينية، 48. ص ص 99 – 104

[16] أبو عرفه، عبد الرحمن. (1986): الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ط2، عمان، ص40

[17] ناصر، نقولا (2014): مشروع تطهير عرقي في المثلث الفلسطيني، فلسطين.

http://www.pflp.ps/news.php?id=7332.17.1.2014)

[18] ويكبيديا الموسوعة الحرة (2014): اتفاقية التبادل السكاني بين اليونان وتركية 1923.

ترجمات

إسرائيل وتركيا
في شرق أوسط متغير

ترجمة زهير عكاشة

المصدر: مركز التيارات السياسية الدولي

التاريخ: نوفمبر 2013

الكاتب: عوديد عيران وغاليا ليندنستراوس*

تلقت العلاقات الإسرائيلية- التركية ضربة موجعة بسبب قضية مافي مرمرة. ومع أن البلدين يعملان الآن على ترميم هذه العلاقات، إلا أن المشكلة تظل تتمحور حول قدرة إسرائيل وتركيا على تفادي منافسة حامية الوطيس داخل شرق أوسط يموج بتغيرات شديدة بعيد الربيع العربي. تستطيع الولايات المتحدة

---

* **عوديد عيران:** باحث كبير في معهد الأمن القومي الإسرائيلي عمل مديراً للمعهد ما بين يوليو تموز 2008 إلى نوفمبر تشرين ثاني 2011 بعد خدمة طويلة في وزارة الخارجية ووظائف حكومية أخرى. عمل سفيراً لإسرائيل لدى الاتحاد الأوروبي وسفيراً في الأردن ورئيساً لفريق التفاوض الإسرائيلي مع الفلسطينيين في عام 1999 و2000. يعمل الآن مستشاراً للجنة الشؤون الخارجية المنبثقة عن الكنيست ويحمل شهادة الدكتوراه من كلية الاقتصاد بجامعة لندن.

غاليا لندستراوس: باحثة في معهد الأمن القومي الإسرائيلي متخصصة في العلاقات الخارجية التركية ولديها اهتمامات بحثية أخرى في مجال النزاعات العرقية والسياسية الخارجية لأذربيجان وقضية قبرص والأكراد. تحمل درجة الدكتوراه من الجامعة العبرية.

في ظل هذه العلاقات المعقدة أن تساعد في زيادة عناصر الصداقة والتفاهم بين البلدين.

تمهيد

في الوقت الذي تواجه فيه الدول العربية أحداثاً دراماتيكية تغير من طبيعة التضاريس السياسية في المنطقة، نجد أن هناك جارين غير عربيين وبالتحديد تركيا وإسرائيل يراقبان المشهد من بعيد، وهما ماضيان في محاولة ترميم علاقاتهما ولكن لا يزال الأمر بعيداً عن النجاح. وعلى الرغم من اعتذار رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو لنظيره التركي إلا أن الجانبين لا زالا يتماحكان حول قضية تعويض أسر الذين قتلوا في مايو- أيار 2010 في مافي مرمرة. وهما اللذان حافظا قبل أربعة سنوات من الحادث على علاقات دبلوماسية واقتصادية وأمنية متينة، بعيدان عن استعادة شبكة علاقات الماضي. والسؤال يظل حول قدرة إسرائيل وتركيا على تفادي منافسة شرسة في ظل شرق أوسط متغير حتى ولو استطاعا حل المشاكل المتعلقة بمافي مرمرة.

شرعت تركيا وإسرائيل عشية الربيع العربي في تطوير استراتيجيات مختلفة للتعامل مع الوضع المستجد. فإسرائيل إرتأت انتهاج سياسة اليد المكتوفة علناً تجاه الأحداث في الدول العربية المجاورة وتشبثت بحذر بهذه السياسة في وقت فاق فيه عدد القتلى في سوريا 120 ألف شخص، ووقفت بعيداً عن ساحة المناقشات الدولية العامة حول ما إذا كان يتوجب معاقبة نظام الأسد على استخدامه الأسلحة الكيماوية. ومع ذلك ظلت إسرائيل تضغط على واشنطن لثنيها عن قطع المساعدات لمصر بعد أن أطاح الجيش بحكومة الرئيس مرسي المنتمي لجماعة الأخوان المسلمين في يوليو تموز 2013. وعلى العكس من ذلك انتهجت تركيا سياسة صارمة صاخبة داعية إلى تبني تدخلاً فاعلاً في سوريا لمساعدة الجماعات المناوئة للأسد. وانتقدت صراحة الحكومة الجديدة في مصر واستمرت في سياسة دعم حكومة حماس في غزة.

عند مقارنة نقاط التسجيل تظهر بعض النكسات في صفحة أردوغان مقارنة ببعض المكاسب لإسرائيل. فبقاء الأسد لغاية الآن وخسارة حكومة شقيقة من نفس الأيدلوجية في مصر وظهور كيان ذاتي كردي جديد على حدودها لابد أن يبعث القلق في نفس تركيا، مع أن هذه القضايا لا تقرر المستقبل السياسي لحزب العمال الكردستاني. إسرائيل من ناحيتها تشهد تآكل قوة الجيش السوري وحزب الله وكلاهما تورطت معهما في حرب استنزاف وتستطيع بالتأكيد أن تتوقع تعاوناً أفضل وإن كان بعيداً عن أعين الملأ مع الحكومة المصرية التي يقودها العسكر في مصر، والتي اتخذت خطوات صارمة جداً ضد عمليات التهريب إلى غزة وضد الجماعات الإرهابية العاملة في شبه جزيرة سيناء.

رسم خطوط الصداقة والعداوة

لاشك أن المكاسب والخسائر التي ذكرت آنفاً لهي قصيرة المدى ولكن هناك عمليات بعيدة المدى بعضها بدأ قبل الربيع قد تفضي إلى تغيرات هيكلية في المنطقة. فالحدود السياسية التي رسمت قبل نحو مائة عام تقريباً قد تستبدل بحدود جديدة سواء كانت حدود قانونية مثلما حدث في السودان أو واقعية مفروضة فرضاً كما هو الحال في العراق. نفس الشيء ربما يكون هناك زيادة في عدد اللاعبين غير المحسوبين دولاً في المنطقة، لأن هناك دولاً كانت موجودة سابقاً تشرذمت وتآكلت تدريجياً فيها سلطة وفاعلية الأنظمة المركزية. ومن هنا يعتبر العراق وسوريا لخير دليل على هذا التحليل والتشخيص. لا يمكن أن يعود أي منهما لما كان عليه منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى وسيشهد البلدان سنوات من العنف الداخلي وعدم الاستقرار وتكاثر الجماعات الإرهابية كالفطر التي استفادت من ضعف الحكومات المركزية وأجهزتها الأمنية. ومن بين التداعيات المحتملة لذلك يستطيع المرء أن يضيف عاملاً آخراً وهو النأي المتزايد من قبل القوى الخارجية عن المنطقة لا سيما الولايات المتحدة والضعف المستقبلي لجامعة الدول العربية.

إذا شرح الأمر باستفاضة أكثر يتبين لنا أن هذه هي الساحة الجيواستراتيجية التي ستراقبها كل من تركيا وإسرائيل خلال العقد القادم. قد لا يتوصلا بالضرورة إلى نتائج مشابهة لكنهما قد يجدا دواعي للتعاون والمنافسة والمسألة الكردية دليل واضح على ذلك. بالنسبة لإسرائيل يشكل بروز كيان غير عربي سياسي في المنطقة تطوراً إيجابياً بغض النظر عن موقع الحدود المستقبلية لهذا الكيان، أما بالنسبة لتركيا فالأمر مختلف. قد تشعر أنقرة حالياً بالحاجة للتعاون مع حكومة الإقليم الكردستاني بيد أنها تشعر بقلق بالغ حيال تداعيات الاستقلال الكردستاني مع الأقلية الكردية عندها. أي دعم إسرائيلي للاستقلال الكردستاني سيتضارب مع الرغبات التركية. المثير في الأمر أن تركيا وإسرائيل تتشاطران مشاكل متشابهة بمعنى هموم وطرق ووسائل التعامل مع استقلال كردستان واستقلال فلسطين أيضاً. ففي الوقت الذي ترغب فيه إسرائيل في أن يكون لديها خط مفتوح مع القيادة السياسية في كردستان، ترغب أنقرة أيضاً في أن يكون لها نفس الخط مع قادة استقلال فلسطين.

قد يكون ذلك من قبيل التوافق الضمني على قواعد الاشتباك أو على المنافسة الحرة.

سوريا، من ناحية أخرى، يمكن أن تشكل أرضية للتعاون ولإسرائيل وتركيا مصلحة متبادلة في منع هذا البلد من أن يتحول إلى قاعدة عملياتية للجماعات الإرهابية بشتى أصنافها. مبدئياً لا تمانع إسرائيل أن تكون سوريا ضمن منطقة النفوذ التركي شريطة أن يصبح ذلك جزءاً من تفاهم إقليمي بين أنقرة والقدس.

إن قضية النووي الإيراني يمكن أن تشكل أرضية للتفاهمات المستقبلية وللخلافات أيضاً وستظل نقطة خلاف وكلاهما يسعى إلى منع حدوث هذا الوضع. بالنسبة لتركيا يشكل النووي الإيراني مأزق، إما الاستمرار في الاعتماد على المظلة النووية للناتو أو الاعتماد على نفسها في مسألة التسلح النووي. يدعو القادة الأتراك حالياً إلى جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من السلاح النووي كجزء من حل سياسي للمشروع النووي الإيراني وهذا قد يضطرهم إلى مضاعفة جهودهم

وإدانة إسرائيل في هذه النقطة. من جديد أي مصالحة بين تركيا وإسرائيل يمكن أن تتيح للطرفين أن يتحولا إلى شريكين في الدعوة إلى مشروع نووي إيراني سلمي على الرغم من الاتفاق على عدم الاتفاق على الوصول إلى شرق أوسط خالي من السلاح النووي. هناك قضية لابد من تسليط الضوء عليها وهي قضية أسواق الطاقة حيث أن أغلب الواردات النفطية الإسرائيلية تمر عبر تركيا من خلال خط أنابيب باكو– تبليسي. كما أن اكتشاف احتياطي ضخم من حقول الغاز الطبيعي قبالة شواطئ البحر الأبيض المتوسط يجعل تركيا التي تزداد حاجتها للطاقة وتنويع مصادرها أن تصبح مستهلك وأرض ترانزيت للغاز المتجه إلى أوروبا. إذا تجاوزنا الجدال المحلي الدائر في إسرائيل حول حكمة التصدير نجد أن هناك جدلاً آخراً هادئاً يدور حول حكمة وضع البيض كله في السلة التركية. قطع تدفق النفط أو الغاز الطبيعي من قبل تركيا يبدو مستحيلاً كون ذلك يسبب خسارة مباشرة وغير مباشرة لهذا البلد بيد أن على إسرائيل أن تكون حذرة عند البت في هذه القضايا. علاوة على ذلك فإن بناء علاقات مستقبلية بين تركيا وإسرائيل على القاعدة الاقتصادية فقط قد لا يكون أمراً آمناً ومستديماً لذلك يتطلب الحصول على تطمينات سياسية.

الخلاصة

لاشك أن الولايات المتحدة تستطيع زيادة عناصر التآلف والتعاون. ومع أنه يصعب التنبؤ باستعادة العلاقات في مجال الدفاع والأمن، إلا أن ذلك يمكن أن يتعافى من خلال جهود الناتو كون كل من تركيا وإسرائيل معنيتان باستقرار منطقة الشرق الأوسط. يتوجب على الطرفين ألا يركزا على تسوية قضية مرمرة وأن لا يعتبراها بديلاً عن العلاقات الكاملة. وأن يتفق الطرفان على أن إعادة السفيرين مسألة هامة لكنها تشكل ناحية فقط من نواحي عودة العلاقات الكاملة. يجري الآن الدعوة إلى إجراء مراجعة عميقة مستفيضة للعلاقات، كما أن الظروف الإقليمية والثنائية تبرر إعادة أواصر الصداقة والتآلف.

مراجعات

دور المرأة في الثورات العربية وانعكاسها على المرأة الفلسطينية

مراجعة: أ. غادة حجازي.

المؤلف: د. أيمن أبو شماله.

الناشر: مركز شؤون المرأة.

غزة: 2013م، 48 صفحة.

يتضمن الكتاب ملخصاً، ومقدمة وخمسة فصول، ثم عرضاً لنتائج الدراسة ، والتوصيات.

هدفت الدراسة للتعرف على دور المرأة العربية في الثورات التي حدثت في الوطن العربي من ناحية، وانعكاسها سلباً وإيجاباً على المرأة الفلسطينية من ناحية أخرى.

كما تكمن أهمية دراسة الباحث في حداثة الموضوع في ظل الظروف التي تمر بها الدول العربية ، والتركيز على قضايا المرأة ومحاولة الاستفادة من تجارب الآخرين خاصة المؤسسات النسوية التي تسعى للنهوض بدور المرأة العربية.

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة، وحدد عينة دراسته بالطريقة العشوائية المؤلفة من القيادات النسوية السياسية، والشبابية، والإعلامية، والأكاديمية، وناشطين وناشطات في المجتمع المدني من محافظات قطاع غزة.

قسم الباحث دراسته إلى خمسة فصول، تضمن الفصل الأول (الإطار العام للدراسة) اشتمل على مقدمة تناول فيها الحديث عن المنطقة العربية منذ مطلع عام 2011. وكيف حدثت الثورات؟، وكيف ظهرت الحركات والتظاهرات؟ في كل من مصر، وتونس، ليبيا، واليمن ضد أنظمة الحكم فيها.

فمشاركة المرأة السياسية في الثورات العربية كانت مشاركة إيجابية تمثلت في عدة مظاهر كخروج المرأة للتظاهر في الميادين العامة جنباً إلى جنب بجوار الرجل لتطالب بالتغيير الإيجابي وتطالب بحقها في الحرية، والعدالة، ورفض الظلم والاستبداد، واحترام حقوق الإنسان تلك هي مظاهر المواطنة في المجتمعات الديمقراطية.

أيضاً تناول الباحث الحديث عن المرأة وكيف تقلص دورها في الانتخابات الأولى التي جرت بعد الثورات في الوزارات، والبرلمانات فبالنسبة للمرأة التونسية لم تفز سوى سيدتين في الانتخابات إلى جانب تغيير بنود قانون الأحوال الشخصية في تونس. كما تم إلغاء الكوتا النسائية في مصر. إلى جانب تعيين وزيرة واحدة في الحكومة الأردنية، وتعيين امرأة واحدة في الحكومة المغربية. بعدما كانت تشغل سبع وزارات في آخر حكومة في المغرب. أيضاً فقدت المرأة الكويتية جميع مقاعدها بمجلس الأمة.

على حين كان للمرأة الفلسطينية خصوصيتها وتميزها عن غيرها من النساء العربيات، وذلك من خلال مشاركتها السياسية الفعالة منذ بداية الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية وما تبعه من ويلات، ونكبات، ونكسات على مدار أكثر من سبعة عقود. مارست المرأة الفلسطينية دوراً رياديا إلى جانب

الرجل في كل المواقع، والأزمات لتدافع عن حقها وحق أسرتها لأجل أن تحيا حياةً كريمةً في جميع المحطات النضالية للشعب الفلسطيني.

خصص الباحث الفصل الثاني من دراسته لعرض دور المرأة في الثورات العربية. حيث اشتمل هذا الفصل على مقدمة تحدث فيها عن الأسباب التي أدت لقيام الثورات العربية منذ عام 2011 في تونس، ومصر، وليبيا، واليمن، وسوريا. تمثلت في الاستبداد والظلم لدى أنظمة الحكم في ظل غياب الديمقراطية وانتشار الفساد والفقر، وغياب العدالة الاجتماعية، وارتفاع معدلات البطالة خاصةً لدى الخريجين من الشباب.

عرض الباحث في الفصل الثالث الذي اتخذ عنوانه(المرأة في ظل الثورات العربية) حيث ابتدأ الفصل بمقدمة تحدث فيها عن مشاركة المرأة الفعالة في أنشطة، وفعاليات الثورات العربية. ثم عرض لعدة آراء لناشطات نسويات من فلسطين عن دور المرأة في الثورات العربية منها رأي د. إبراهيم أبراش الذي أكد على أن نتائج الثورات العربية كانت مخيبة لآمال وتطلعات المرأة العربية، فلم تجن المرأة أي تطوير ملموس في قوانين حماية المرأة حيث انتهاك حقوق المرأة بالاعتداء والتحرش الجنسي عليها دون رادع، أو قوانين الأحوال الشخصية، أو حتى ضمان حقها في التعبير عن رأيها وحمايتها من الانتهاكات، أو حتى صون كرامتها. ورأى أن وصول جماعات الإسلام السياسي للحكم أوجد تخوفات من أن تنتهج هذه الجماعات سلوكيات تحد من حقوق المرأة العربية.

ثم قدم الباحث عرضاً لمظاهر تراجع، وتهميش المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية في بعض البلدان العربية وتأثر الدول المجاورة بها على النحو التالي:

أوضاع المرأة المصرية:

- إلغاء الكوتا النسائية واستبعاد المرأة المصرية من مواقع صنع القرار.

– تراجع تمثيل النساء في مجلس الشعب مقارنة بعامي 2005، 2010. حيث بلغ معدل تمثيلهن(1%) مقارنة في الماضي كان تمثيلهن(12%).

– ارتفاع العنف ضد المرأة خاصة العنف الأسري حيث بلغت نسبة حوادث القتل على خلفية الشرف(59.4%) في حين بلغت نسبة الاغتصاب(20%) ويعلل ذلك بسبب الانفلات الأمني.

أوضاع المرأة التونسية:

بعد فوز حزب النهضة الإسلامي نجد الإسلاميين كانوا ضد مدونة الأحوال الشخصية وكذلك ضد قانون (1956) الذي منح المرأة مساواة كاملة مع الرجل ويعللون ذلك بأنه متناقضاً مع الدين خاصة في مسألة الطلاق وتعدد الزوجات. أما عن حزب الانفتاح والوفاء فطالب بإقرار قانون في الدستور ينص على حق كل تونسي في اتخاذ جارية إلى جانب زوجته والتمتع بما ملكت يمينه. إلى جانب تعرض المرأة التونسية للعديد من مظاهر العنف المتمثلة في الشارع وأماكن العمل، والمؤسسات كالجامعات والمدارس.

أوضاع المرأة السورية :

قيام بعض جنود الجيش النظامي، وأفراد الأمن، والمخابرات بعمليات اغتصاب طالت العديد من النساء، والفتيات السوريات كان أخطرها، حادثتي اغتصاب طفلتين في العاشرة والرابعة عشر. إضافة لتعرض السجينات للتحرش والاغتصاب. كما أصدر رجال دين يدعمون الحركات الإسلامية المقاتلة في سوريا فتوى جواز ما يسمى (جهاد النكّاح) تنص الفتوى على إجازة أن يقوم المقاتلون ضد النظام السوري من غير المتزوجين الذين لا يمكنهم ملاقاة زوجاتهم بإبرام عقود نكاح شرعية مع بنات، أو مطلقات لمدة قصيرة لا تتجاوز الساعة أحياناً يتم بعدها الطلاق وذلك لإعطاء الفرصة لمقاتل آخر بالنكاح.

أوضاع المرأة الليبية :

مسئول المجلس الانتقالي الليبي (مصطفى عبد الجليل) دعا لتعدد الزوجات وإلغاء القوانين التي تتعارض مع الشريعة الإسلامية. كما أن المرأة الليبية لم تشغل موقعاً في صنع القرار سوى موقع واحد من بين أكثر من أربعين منصباً في حكومة المجلس. إضافة للقانون الانتخابي الليبي الجديد الذي دعا لمبدأ التناوب بين المرشحين من الذكور، والإناث مؤكداً على عدم قبول القائمة التي لا تحترم هذا البند حيث حدد ما نسبته (10%) من نصيب النساء في مشروع القانون الأول عام 2012م.

أوضاع المرأة الأردنية :

طرأ تعديلات دستورية على مادة (42) عززت الحريات وحقوق الإنسان بالأردن، حيث أنشئت المحكمة الدستورية لأول مرة في تاريخ الأردن إلى جانب إنشاء الهيئة المستقلة للانتخابات. بالنسبة لقانون الانتخابات الجديد الذي أقره مجلس النواب عام 2012م ألغى قانون الصوت الواحد واستبدله بصوتين صوت الدائرة الانتخابية، وصوت للقائمة الوطنية على مستوى المملكة. كما ارتفع عدد المقاعد المخصصة للمرأة من أجل تفعيل دورها الريادي في صنع القرار، حيث بلغ عدد المقاعد (10) مقاعد. إلا أن المرأة الأردنية لم تسعد كثيراً بهذه التغيرات فلم تحظَ نسبة التمثيل النسائي في حكومة (د. عبد الله النسور) سوى بنسبة(5.5%) بالرغم من إقرار الحكومة الوطنية للمرأة الأردنية ضمن الخطة الإستراتيجية للأعوام 2013-2017 م. حيث حددت نسبة التمثيل النسوي بمجال المشاركة السياسية ما نسبته (30%).

أوضاع المرأة اليمنية:

ركزت المرأة اليمنية على عقد ورش العمل، والندوات، والمحاضرات لعمل حملات ضغط ومناصرة لأجل إقرار حقوقها في الدستور اليميني الجديد.

ومن أبرز الحقوق إصدار قانون تحديد سن الزواج الآمن للفتيات، كما أكدت المرأة اليمنية على زيادة التمثيل النسوي في مؤسسات المجتمع المدني.

اختتم الباحث هذا الفصل بحديثه عن المرأة العربية في كل من المغرب والكويت والعراق في ظل الوضع الجديد وفي سعي النساء الدءوب في العمل من أجل إقرار القوانين التي تؤمن حقوقهن وحريتهن.

في الفصل الرابع وهو الفصل الأهم في الدراسة والذي يتعلق بتأثير الثورات العربية على وضع المرأة الفلسطينية خاصة وفلسطين عامة. اشتمل الفصل على مقدمة تطرق فيها الباحث لتأثير الثورات العربية على المجتمع الفلسطيني سواء الآثار الايجابية، أو السلبية تم اتبعه بالحديث عن تأثير الثورات على المرأة الفلسطينية ايجابياً، سلبياً.

أكد الباحث على العلاقة بين الثورات العربية والقضية الفلسطينية فكانت (تأثير، وتأثر) أي أن مشاركة المرأة الفلسطينية السياسية وصمودها في وجه المحتل الصهيوني كان إيجابياً فكانت الشهيدة والجريحة والمعتقلة و أم الشهيد ، وأم الجريح، والأرملة...جميع تلك المظاهر جعلها مثل يحتذي به لدى المرأة العربية في جميع أنحاء الوطن العربي.

وكان للمرأة دورٌ ايجابيٌ في خروجها، ومشاركتها في الحراك الشبابي ومشاركتها في الوقفة النسائية كل يوم ثلاثاء أمام المجلس التشريعي لتعلن عن تذمرها من حالة الانقسام الذي انعكس سلباً على جميع مناحي الحياة والأكثر تضرراً من ورائه هي المرأة. بالرغم من مشاركة قيادات من مختلف الفصائل الفلسطينية في وقفات، وفعاليات، وأنشطة المرأة التي تدعو من خلالها لتعزيز دورها الريادي لأجل إحداث التغيير إلا أن النظرة الدونية لمشاركة المرأة الفلسطينية من قبل بعض الرجال ما زالت قائمة فهم يرون أن المرأة خلقت لأجل رعاية أبنائها وزوجها ومنزلها ليس غير.

وانعكس ذلك سلبا على الفلسطينيين وعلى قضيتهم فالمصالحة الفلسطينية لم تتحقق والحصار لم يرفع عن الشعب في قطاع غزة ومشاكل المعابر مازالت

مستمرة إلى جانب أزمة الكهرباء .. وازدادت المعاناة أكثر من ذي قبل وانعكس ذلك على تراجع القضية الفلسطينية التي لم يعد أحداً من الحكام العرب مهتما بها فوضعت في أدراج الأنظمة والحكام لانشغالهم بمشاكل دولهم.

وبالطبع انعكس ذلك سلبا على المرأة الفلسطينية حيث التهميش وإنكار حقوق المرأة من مبادئ الديمقراطية والمساواة وعدم التمييز على أساس الجنس والعرق واحترام المواثيق والتشريعات الدولية التي تخص المرأة فالنهوض بالمرأة يعني النهوض بالمجتمع يعني التقدم والتنمية. وانعكاس الثورات على المرأة الفلسطينية سياسيا انعكس على تغيير بعض القوانيين الخاصة بالمرأة خاصة إلغاء الكوتا في مصر وتهميش المرأة سياسياً وبرلمانياً . وهو ما حققته المرأة الفلسطينية خلال الفترة السابقة والتي تطمح لتنال الحقوق الأخرى خاصة كصانعة قرار ومتخذة قرار، فهى تخشى على نفسها من تكرار ما حدث في مصر وتونس أن يحدث في فلسطين، كما رأى الشباب أن نتائج الثورات كانت مخيبة لآمال وتطلعات المرأة المستقبلية نحو التغيير الذي يكفل لها حريتها الأكاديمية والسياسية والاجتماعية..الخ

خصص الباحث الفصل الخامس من دراسته عن رؤية المرأة الفلسطينية لنتائج الثورات العربية، حيث تناول نتائج الثورات العربية التي أسفرت عن وصول الحركات والأحزاب الإسلامية للحكم في بعض الدول كمصر وتونس، وبعد صعود تيارات الإسلام السياسي في تلك الدول تعالت الأصوات التي تؤكد رفضها لتمكن تلك التيارات من بسط نفوذهم والتمكين لأفكارهم التي تمنع من قيام دولة المؤسسات المدنية والخوف من المستقبل المجهول نظرا لفقدان الإسلاميين لمشروع نهضوي واضح المعالم، فشاع القلق والخوف خاصة لدى المرأة حيث التشدد الديني وبروز جماعات سلفية متشددة تحاول فرض النقاب في المؤسسات الجامعية كما حدث في تونس ومصر كنوع من تطبيق الشرائع السماوية.

اختتم الباحث دراسته بمجموعة من التوصيات موجهة لصناع ومتخذي القرار للنهوض بالمرأة العربية عامة والفلسطينية خاصةً على النحو التالي :

1- تميزت المرأة العربية بمشاركتها في الثورة في عدة مظاهر شاركت بالمظاهرات، والاعتصامات، وإسعاف الجرحى وإنشاء المدونات، والصفحات على الفيس بوك، واليوتيوب لتعبر عن القضايا المجتمعية والسياسية.

2- أكدت الحركات النسوية على دور المرأة ومشاركتها لإسقاط الأنظمة الفاسدة والعمل على تغيير الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال عقد الندوات، والمحاضرات لنشر الوعي السياسي والاجتماعي.

3- نالت المرأة العربية مكانةً محليةً و عالميةً ففازت المدونة اليمنية (توكُل كَرمان) على جائزة نوبل للسلام للعام 2011، وحصلت المدونة التونسية (لينا بن فهمي) على جائزة أفضل مدونة في مسابقة البوبز العالمية.

4- النهوض بدور المرأة من خلال تطوير إستراتيجية موحدة لمؤسسات المجتمع المدني.

5- توثيق وتدوين تجارب النساء في كافة مراحل الثورة ونشرها لتطوير التضامن النسوي بين النساء في الدول العربية.

6- التركيز على القيادات النسوية الشابة لإعادة الثقة بإمكانية التغيير الايجابي.

7- تكثيف البرامج الإعلامية الهادفة التي تتناول قضايا المرأة للنهوض بدورها على مستوى القضايا الوطنية والسياسية والاجتماعية

والاقتصادية والثقافية ووعيها بالعديد من المفاهيم، كالديمقراطية والمساواة والحماية والعدالة والمواطنة..الخ.

ببليوغرافيا

ببليوغرافيا فلسطينية

إعداد وطباعة أ. غادة حجازي

الموضوعات المطروحة في الببلوغرافيا التالية وردت في الدوريات العربية بمكتبة مركز التخطيط الفلسطيني، وبعضها مقتبساً من المواقع الالكترونية

(دراسات– تقارير– ندوات– قراءات)

1- أبراش، إبراهيم، "الحاجة الإستراتيجية فلسطينية متعددة المسارات"، **سياسات**، ع23، 2013، ص9-32.

2-أبراش، إبراهيم، "من تأجيل التحرير وصولاً إلى مقابضات الإسلام السياسي"، **سياسات**، ع25، 2013، ص9-35.

3-الأحمد، سهيل، "العوامل المؤثرة في توزيع الميراث في الفقه الإسلامي"، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، ع30، ج1، يونيو/ حزيران 2013، ص225-268.

4-أيوب، نزار، "التطهير العرقي في القدس"، **حوليات القدس**، مج 12، ع13، صيف 2012، ص6-14.

5-إبراهيم، جمال، "الشيخ يوسف أبو زر ونضاله (دراسة شفوية وثائقية)"، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، ع30، ج1،

يونيو/ حزيران 2013، ص259-294.

6- اشتيه، عماد، "العمل الاجتماعي التطوعي في فلسطين – أسباب التراجع"، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، ع29، ج1، فبراير، شباط 2013، ص77-116.

7- إيفن، شموئيل، "عشرون عاما على اتفاقيات أوسلو دروس لإسرائيل"، ترجمة: زهير عكاشة، **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، س10،ع39، يوليو/ سبتمبر2013، ص 211-239.

8- الحنان، نوريت، "فلسطين في الكتب المدرسية في إسرائيل الأيدولوجيا والدعاية"، مراجعة: جمال البابا ، **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، س10،ع37، 38، يناير/ يونيو2013، ص145-154.

9- بركات، بشير، "مقاهي القدس في العهد العثماني" ، **حوليات القدس**، مج 12، ع13، صيف 2012، ص53-57.

10- البزبعي، محمود، "الحجر على السفينة وجدواه الاقتصادية"، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، ع30، ج1، يونيو/ حزيران 2013، ص187- 224.

11- البطنيجي، عياد، "الثورات العربية: الخطابات السياسية تجاه مسار التطور السياسي"، **سياسات**، ع22، 2012، ص49-73.

12- "التراث الفلسطيني: المرأة حفظته ..المرأة تحميه"، **مجلة سنعود**، ع3، 2013، ص3-4.

13- التلباني، نهاية، بدير، رامز، الرقب، أحمد، "علاقة القيادة التحويلية بتمكين العاملين في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة"، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث- العلوم الإنسانية**، مج27، ع4، 2013، ص733-774.

14- تماري، سليم، "أم الغريب: تخطيط المدن وتطور الحيز العام في فلسطين العثمانية"، **حوليات القدس**، مج 12، ع13، ص29-46.

15- جرار، مروان، "مبررات الرفض الفلسطيني للهجرة اليهودية إلى فلسطين (1930- 1936) قراءة تحليلية في الخطاب السياسي الفلسطيني"، **مجلة جامعة القدس**

المفتوحة للأبحاث والدراسات، ع29، ج1، فبراير/ شباط 2013، ص225-258.

16- الجعبة، نظمي، "القدس من جديد: مشاهد وتحديات"، **حوليات القدس**، مج 12، ع13، صيف 2012، ص 15-25.

17- حبش، لورد، "مداخلتان حول الانتخابات الرئاسية الأمريكية وما بعدها (2) الفلسطينيون، والولايات المتحدة: بانتظار غودو"، **سياسات**، ع22، 2012، ص143-156.

18- الحجا حجة، جابر، العلي، سامية، "التحريض على القتل في الإسلام- دراسة فقهية مقارنة"، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث- العلوم الإنسانية**، مج27، ع7، ص1345-1376.

19- حجازي، غادة، "ظاهرة العنف الأسري في المجتمع الفلسطيني"، **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، س10،ع39، يوليو/ سبتمبر2013، ص 182-195.

20- حجازي، غادة، "هجرة الشباب الفلسطيني إلى الخارج"، **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، س10،ع37، 38، يناير/ يونيو2013، ص112-125.

21- حسنين، سهيل، قاسم، عبير، "الاتجاهات نحو استخدام الانترنت لدى طلبة مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي في المدارس التابعة للأوقاف الإسلامية في مدينة القدس"، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، ع30، ج1، يونيو/ حزيران 2013، ص177-216.

22- حلاسة،عبد الحكيم، "انتخابات الرئاسة الأمريكية نوفمبر 2012م"، **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، س10،ع37، 38، يناير/ يونيو2013، ص101-111.

23- أبو حلو، مسلم، "أفاق حق العودة للاجئين الفلسطينيين في ظل المواقف والطروحات العربية والدولية"، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، ع29، ج1، فبراير/ شباط 2013، ص 304-340.

24- حلس، رائد، "تطور فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني "، **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**،

س10،ع39، يوليو/ سبتمبر2013، ص77-95.

25- حمود، علي، "الرقابة (الالكترونية الشعبية) على الانتخابات تحليل التجربة المصرية"، **سياسات**، ع22، 2012، ص121-137.

26- الحمود، نجية، "صورة اللاجئ الفلسطيني في شعر هارون هارون رشيد ديوان مع القرباء نموذجاً"، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، ع29، ج2، فبراير/ شباط 2013، ص303-340.

27- حمودة، سميح، "شكيب أرسلان ومسائل فلسطينية، (ملحق وثائقي)"، **حوليات القدس**، مج 12، ع13، صيف 2012، ص71-79.

28- حمودة، سميح، "طاهر عبد الحميد الفتياني وإضاءات على الحياة والمجتمع العربي في القدس خلال الحرب العالمية الثانية"، **حوليات القدس**، مج 13، ع14، شتاء 2013، ص33-51.

29- حمودة، سميح، "ملحق وثائقي: موقف فريق من الفلسطينيين من بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية"، **حوليات القدس**، مج 13، ع14، شتاء 2013، ص90-99.

30- الخالدي، وليد، "الشركة اليهودية العثمانية للأراضي، مخطط هيرستل للاستعمار The Jewish Ottman land Company، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع96، خريف 2013، ص283-302.

31- الخالدي، وليد، "خطة دالت مجدداً" **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع96، خريف 2013، ص303-381.

32- خضر، قاسم، "حقوق الأسرى من غير المسلمين في الشريعة الإسلامية"، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، ع30، ج1، يونيو/ حزيران 2013، ص93-144.

33- خمايسي، راسم، "اغتيال أسماء المواقع والمشهد الحضاري الفلسطيني العام في القدس"، **حوليات القدس**، مج 13، ع14، شتاء 2013، ص52-63.

34- الدارويه، محمد، "أربعة عقود في صفوف اليسار الفلسطيني"، **حوليات القدس**، مج 13، ع14، شتاء 2013، ص77- 87.

35- داغر، فيوليت، "الأوضاع الاجتماعية والسياسية الفلسطينية في الأراضي المحتلة عام 1948"، **مجلة سنعود**، ع1، 2012، ص45-74.

36- الداودي، محمد، "تأرجح السياسة الخارجية الأمريكية ما بين المصالح والقيم"، **سياسات**، ع25، 2013، ص89-93.

37- أبو دقة، محمد، "قرار الجمعية العامة بشأن مركز فلسطين في الأمم المتحدة"، **سياسات**، ع22، 2012، ص31-48.

38- الدويكات، فؤاد، "القدس في كتب الرحلات الأوروبية: عصر الحروب الصليبية 492- 583هـ/ 1099- 1187م"، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، ع30، ج1، يونيو/ حزيران 2013، ص29- 32.

39- دياب، محمد، "العلاقات المصرية الإثيوبية وتداعيات سد النهضة"، **سياسات**، ع24، 2013، ص74- 80.

40- رابابورت، عامير، "إلى أين يتجه الجيش الإسرائيلي؟"، ترجمة: زهير عكاشة، **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، س10،ع39، يوليو/ سبتمبر2013، ص 230-236.

41- أبو الرب، هاتي، "البرامكة ودورهم في الحياة العامة في الدولة العباسية قبل نكبتهم"، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، ع30، ج1، يونيو/ حزيران 2013، ص217-258.

42- رعد، باسم، "منهاج التاريخ والهوية: الفلسطينيون من العصور القديمة حتى الوقت الحاضر" **سياسات**، ع23، 2013، ص113- 122.

43- الرملاوي، سفير، "استحقاقات ما بعد قرار الجمعية العامة رقم 19/67"، **سياسات**، ع22، 2012، ص20-30.

44- أبو رمضان، محسن، "المجتمع المدني الفلسطيني والعولمة البديلة"، **سياسات**، ع23، 2013، ص123- 132.

45- روحانا، نديم، "المفاوضات وأزمة المشروع الوطني"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع96، خريف 2013، ص8-13.

46- الزرو، نواف، "العودة إلى فلسطين التاريخية حق مقدس غير قابل للتفريط"، **مجلة سنعود**، ع1، 2012، ص95-96.

47- زقوت، ناهض، "قراءة قانونية في شرعية القرارين الأممين (181)، (194)، **مجلة سنعود**، ع3، 2013، ص8-13.

48- زقوت، ناهض، "قراءة نقدية في شرعية القرار الأممي (194) الخاص بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم الصادر في 1948/12/11"، **مجلة سنعود**، ع1، 2012، ص75-94.

49- زقوت، ناهض، "هذيان ما بعد منتصف الليل"، **مجلة سنعود**، ع2، 2013، ص16-17.

50- ستانتون، أندريه، "هنا القدس: ولادة الإذاعة الفلسطينية"، **حوليات القدس**، مج 13، ع14، شتاء 2013، ص22-32.

51- السرهد، زكريا، "سياسات تشجيع الاستثمار في التعديلات على قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني" **سياسات**، ع24، 2013، ص110-128.

52- سرور، موسى، "دور الأوقاف الإسلامية في التنمية العمرانية في القدس"، **حوليات القدس**، مج 13، ع14، شتاء 2013، ص71-76.

53- أبو سمرة، محمود، معمر، مجدي، "دور الإشراف التربوي في دعم المعلم الجديد في فلسطين"، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث- العلوم الإنسانية**، مج27، ع2، 2013، ص273-310.

54- سلامة، عبد الغني، "منظمة التحرير الفلسطينية: مقاربة بين البدايات والمسار"، **سياسات**، ع24، 2013، ص52-60.

55- سويدان، مأمون، "الموقف الأمريكي تجاه حركات الإسلام السياسي.. الإخوان المسلمون نموذجاً"، **سياسات**، ع25، 2013، ص134-145.

56- أبو سيف، عاطف، "أسئلة العلاقة بين مصر وقطاع غزة في ضوء التحولات الإقليمية"، (ندوة)، المشاركون: د. غازي حمد، د. رياض العيلة، د. عدنان أبو عامر، مأمون سويدان، **سياسات**، ع23، 2013، ص84-112.

57- أبو سيف، عاطف، "بعد ست سنوات على وقوعه "انقسام" مستقر... في إقليم متقلب"، (ندوة)، المشاركون: خليل شاهين، حيدر عوض الله، محمد هواش، حاتم عباس، **سياسات**، ع24، ص80-94.

58- أبو سيف، عاطف، مسلم، أكرم، "المشهد الإقليمي بعد الربيع العربي: خارطة التحولات وخلقية العثرات"، **سياسات**، ع24، 2013، ص129-138.

59- أبو سيف، عاطف، "مواقف التنظيمات الفلسطينية من علاقة الدين والمجتمع والدولة" ندوة، المشاركون: إبراهيم أبو النجا، يحيى موسى، خالد البطش، طلعت الصفدي، صالح زيدان، **سياسات**، ع25، 2013، ص.

60- الشافعي، صالح، " لجوء آخر" ، **مجلة سنعود**، ع2، 2013، ص2.

61- شاهين، حسن، "حملة تمرد كرت أحمر للرئيس!"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع96، خريف 2013، ص217- 278.

62- شراقة، محمد، "الإمكانيات المتاحة أمام دولة فلسطين للانضمام للمحكمة الجنائية الدولية وما يترتب عليها" **سياسات**، ع23، 2013، ص71-76.

63- الشرفا، وليد، "من التأويل المقدس إلى الرأي العام"، **سياسات**، ع25، 2013، ص36-51.

64- شعبان، خالد، " القدس خلال الحملة الانتخابية للكنيست التاسعة عشرة 2013م"، **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، س10،ع39، يوليو/ سبتمبر2013، ص154-163.

65- شعبان،خالد، "انتخابات الكنيست التاسعة عشرة"، **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، س10،ع37، 38، يناير/ يونيو2013، ص51-63.

66- شعت، عزام، "بعد ست سنوات الانقسام الفلسطيني ومعوقات استعادة الوحدة الوطنية"، **سياسات**، ع24، 2013، ص9-35.

67- شكري، جرجس، "المشهد المصري: الواقع على مسرح التاريخ"، **سياسات**، ع25، 2013، ص75-88.

68- شلحت، أنطوان، "نتائج الحرب على غزة وقرار الاعتراف بفلسطين في إسرائيل بين فكي عزلة إقليمية ودولية"، **سياسات**، ع22، 2012، ص86-91.

69- شمعة، سهيل، "دور الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية في النظام السياسي في إسرائيل(1966-2013)"، **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، س10،ع39، يوليو/ سبتمبر2013، ص5-76.

70- شميتر، فيليب، "التحول الديمقراطي ذو الوجهين وتأثيراته على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، **سياسات**، ع22، 2012، ص9-19.

71- شندي، إسماعيل، "الزنا بالمحارم وعقوبته المقررة في الفقه الإسلامي- دراسة مقارنة"، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، ع30، ج1، يونيو/ حزيران 2013، ص49-92.

72- شومان، محمد، "صمود وانهيار حكم الإخوان المسلمين في مصر"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع96، خريف 2013، ص14-20.

73- أبو شومر، توفيق، "خمس لقطات من تاريخنا الفلسطيني" ، **مجلة سنعود**، ع3، 2013، ص 6-7.

74- الشيخ، عبد الرحيم، "تحولات البطولة في الخطاب الثقافي الفلسطيني"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع96، خريف 2013، ص73-95.

75- سنغر، ماكس، "مَن يؤيد حل الدولتين لا بد أن يدعم تقرير ليفني"، ترجمة: زهير عكاشة، **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، س10،ع37، 38، يناير/ يونيو2013، ص137-140.

76- صالح، عايدة، المصدر، عبد العظيم، "الصلابة النفسية وعلاقتها بالتوافق النفسي والاجتماعي لدى طلبة جامعتي الأقصى والأزهر بمحافظة غزة"، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، ع29، ج1، فبراير/ شباط 2013، ص41-76.

77- صالح، فخري، "فلسطين في مرايا أخرى: أصوات جديدة في الرواية

والقصة في فلسطين"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع96، خريف 2013، ص21-42.

78- صالح، مجال، "حكم قولي المرأة منصب القضاء – دراسة فقهية مقارنة"، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، ع30، ج1، يونيو/ حزيران 2013، ص 145- 186.

79- صبيح، ماجد، "تحليل الكثافة العمالية للنمو في الاقتصاد الفلسطيني للفترة 2001-2010"، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث- العلوم الإنسانية**، مج27، ع6، 2013، ص1169- 1198.

80- "الصحة في مخيمات القطاع(الأونروا) تغمض عينيها"، **مجلة سنعود**، ع2، 2013، ص5-7.

81- الطناني، معين، "المفاوضات بين الآمال الفلسطينية والعراقيل الإسرائيلية"، - **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، س10،ع39، يوليو/ سبتمبر2013، ص 196- 210.

82- عبد الحميد، مهنا، "هل من بديل لحل الدولة الفلسطينية"، **سياسات**، ع24، 2013، ص61-67.

83- عبد العاطي، صلاح، "الشباب في فلسطين: "واقع معقد وتحديات متزايدة وشباب مهمش"، **سياسات**، ع23، 2013، ص52-66.

84- عبد الله، خالد الشيخ، "الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي لحركة التحرير الفلسطيني الفلسطيني(فتح)"، **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، س10،ع39، يوليو/ سبتمبر2013، ص135- 153.

85- عبيدات، راسم، "الصراع سيبقى مستمراً ما دام شعار (أرض بلا شعب لشعب بلا أرض قائماً)"، **مجلة سنعود**، ع2، 2013، ص12-13.

86- العجلة، مازن، "السياسات الاقتصادية للدولة الفلسطينية"، **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، س10،ع37، 38، يناير/ يونيو2013، ص5-22.

87- العجلة، مازن، "خطة كيري الاقتصادية : الأهداف، المضامين،

والأبعاد"، **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، س10،ع39، يوليو/ سبتمبر2013، ص 182-195.

88- عطاالله، أكرم، "هل حسمت التطورات الأخيرة التباين داخل حركة حماس"، **سياسات**، ع22، 2012، ص79- 85.

89- عنبار، إفرايم، "مصالح إسرائيل في سوريا"، ترجمة: زهير عكاشة، **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، س10،ع37، 38، يناير/ يونيو2013، ص141-144.

90- أبو عيد، عبد الله، "الاعتراف بالدولة وأثره على الوضع القانوني للأسرى"، **سياسات**، ع23، 2013، ص67-70.

91- عودة، ريهام، "الدولة المدنية والدولة الدينية: وجهة نظر"، **سياسات**، ع25، 2013، ص80-74.

92- عودة، نبيل، "خطة تطهير عرقي يطرحها وزير خارجية إسرائيل المنتظر"، **مجلة سنعود**، ع2، 2013، ص13-14.

93- عوض، حسني، حجازي، نظمية، "واقع المسؤولية المجتمعية لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة وتصور مقترح لبرنامج يرتكز إلى خدمة الجماعة لتنميتها"، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، ع30، ج1، يونيو/ حزيران 2013، ص97-138.

94- عوض، سمير، "مداخلتان حول الانتخابات الرئاسية الأمريكية وما بعدها تحالف الأقليات"، ومنافذ يمكن الدخول منها"، **سياسات**، ع22، 2012، ص137-142.

95- عويوي، تهاني، "الطفل الحدث في المواثيق الدولية والتشريعات المعمول بها في فلسطين" **سياسات**، ع24، 2013، ص95-109.

96- عيسى، حنا، "الاقتصاد المقدس- عزلة وقيود وعراقيل"، **مجلة سنعود**، ع3، 2013، ص7-8.

97- عيسى، يحيى، نقرش، عمر، "توظيف التراث في النص المسرحي الفلسطيني"، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث- العلوم الإنسانية**، مج27، ع3، 2013، ص541-570.

98- غانم، هنيده، "المحو والإنشاء في المشروع الاستعماري الصهيوني"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع96، خريف 2013، ص118-139.

99- قاسم،عايش،"الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والحلول المطروحة- دراسة استشراقية" ، **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، س10،ع39، يوليو/ سبتمبر2013، ص96-134.

100- جلبي، علي، أحمد، هاني، "العولمة والحياة اليومية"، مراجعة: وائل قديح، **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، س10،ع37، 38، يناير/ يونيو2013، ص155-160.

101- قرموط، نيروز، "الإخوان المسلمين" في مواجهة أسئلة كبرى"، **سياسات**، ع24، 2013، ص68-73.

102- كوك،جونثان، "تحول إسرائيل نحو اليمين"، ترجمة: زهير عكاشة، **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، س10،ع37، 38، يناير/ يونيو2013، ص82-101.

103- "مجازر فلسطينية – ذاكرة"، **مجلة سنعود**، ع2، 2013، ص7-10.

104- محمد، زكريا، "أصل التسمية لكنيسة القيامة"، **حوليات القدس**، مج 12، ع13، صيف 2012، ص58-60.

105- محيسن، تيسير، البطنيجي، عياد، "التمركز الفلسطيني حول خطاب الدولة: خيار الانزياح لمجتمع الصمود"، **سياسات**، ع25، 2013، ص52-74.

106- مسلم، أكرم، "عندما أطعمني شمعون بيرس حلقوماً"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع96، خريف 2013، ص140-143.

107- المسلمي، عاطف، "قراءة في نتائج الانتخابات الاسرائيلية2013م"، **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، س10،ع37، 38، يناير/ يونيو2013، ص64-81.

108- المصري، زهير، "سياسة التهجير الصهيونية للعرب الفلسطينيين1937-1948"، **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، س10،ع37، 38، يناير/ يونيو2013، ص22-50.

109- مصلح، أحمد، "منظمة التحرير الفلسطينية بين ضرورات الإصلاح وإعادة البناء"،

سياســـــــــات، ع23، 2013، ص33-51.

110- أبو مطر، محمد، مراد، رامـــي، "التشريعات الصادرة فـــي ظـــل الانقسام وتداعياتها على منظومة الحقوق والحريات فـــي قطـــاع غـــزة: مقاربـــة مـــن منظـــور استشـــرافي"، **سياســـات**، ع24، 2013، ص36-51.

111- منصـــور،علاء، "أفـــول الـــردع الإسرائيلي والحـــرب القادمـــة"، **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، س10،ع37، 38، ينـــــــــاير/ يونيو2013، ص126-136.

112- نافع، بشير، "الشيخ عـــز الـــدين القسام مصلح وقائد ثورة"، **حوليات القـــدس**، مـــج 13، ع14، شـــتاء 2013، ص7-21.

113- النجار، جميل، "أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن BSC على تعزيز المركـــز التنافســـي الإســـتراتيجي دراســـة تطبيقيـــة علـــى قطـــاع المؤسسات المالية العاملة في قطاع غـــزة"، **مجلـــة جامعـــة القـــدس المفتوحة للأبحـــاث والدراســـات**، ع29، ج1، فبراير/ شباط 2013، ص341- 382.

114- هريش، خالد، الشاعر، جميـــل، "العنف الممـــارس ضـــد المســـنين وردود أفعالهم النفسية والاجتماعية في مديريات الشؤون الاجتماعيـــة في محافظات الضفة الغربية" **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحـــاث والدراسات**، ع29، ج1، فبرايـــر/ شباط 2013، ص117-146.

115- هواش، محمد، "تحريك الســـاكن وتسكين المتحـــرك فـــي الوضـــع الفلسطيني هل تترجم فلسفة أوبامـــا الأخلاقيـــة حيـــال فلســـطين إلـــى سياسة"، **سياســـات**، ع23، 2013، ص77-83.

116- هواش، محمد، "فلسطين الدولـــة: فرص المصالحة وفرص شـــراكة إنهاء الاحتلال"، **سياســـات**، ع22، 2012، ص74-78.

117- هواش، محمد، أوســـلو: طريـــق الانتقال من الفكرة إلى الدولـــة"، **سياســـــــــات**، ع25، 2013، ص75-79.

118- الوادي، خولة، "السرد الحكـــائي في القصة القصـــيرة الفلســـطينية"، **مجلة جامعة النجـــاح للأبحـــاث- العلوم الإنسانية**، مـــج27، ع10، 2013، ص4011-4042.

119- وتد، صلاح الدين، بدير، بدران، "العنف الأسري وعلاقته بالمستوى الاقتصادي والدراسي لدى أهالي طلبة المدارس الثانوية في محافظة بيت لحم"، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث- العلوم الإنسانية**، مج27، ع8، 2013، ص1415- 1438.

120- أبو يوسف، عاطف، "فرصة لتوحيد الإستراتيجية الوطنية ..أو مناسبة لتجديد الانقسام! (انتزاع الدولة، وصد العدوان على غزة: ماذا تصنع فلسطين بـ "انتصاريها؟)"،(ندوة)، **سياسات**، ع22، 2012، ص92-120.

الكشاف الهجائي للموضوعات

الأحزاب الدينية- إسرائيل :69

أزمة المشروع الوطني وغياب الإستراتيجية : 1

الأسرى والدولة الفلسطينية :90

الإخوان المسلمين :101،72،55

الإذاعة الفلسطينية :50

اتفاقيات أوسلو :7

استخدام الانترنت- مدارس القدس :21

الإستراتيجية الوطنية الفلسطينية : 1

إسرائيل واليمين :102

إسرائيل وسوريا :89

إسرائيل- حروب :111

الإسلام السياسي : 2، 55

الإشراف التربوي- فلسطين :53

الاعتراف بفلسطين :68

الاعمار- القدس :52

الاقتصاد الفلسطيني :24

الاقتصاد الفلسطيني(2001-2010) :79

الاقتصاد والدولة الفلسطينية :86

الانتخابات الاسرائيلية2013: 107

الانتخابات الأمريكية- 2012 : 94،22

انتخابات الكنيست (19)-2013 : 65

الانقسام الفلسطيني والوحدة الوطنية :58، 66

إنهاء الاحتلال وإقرار المصالحة :116

الأوقاف الإسلامية- القدس :52

البرامكة والدولة العباسية :41

تاريخ فلسطين :73

التحول الديمقراطي :70

تخطيط المدن- فلسطين :14

التراث والمسرح الفلسطيني :97

التطهير العرقي :92

تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية : 109

التنظيمات الفلسطينية- مواقف :59

التهجير القسري (1937-1948) :108

الثقافة الفلسطينية :74

الثورات العربية : 11
ثورة مصر :67
الجيش الإسرائيلي :40
حركات الإسلام السياسي :55
حركة حماس :88
حق العودة :23، 46، 85،48
حقوق الأسرى- الشريعة الإسلامية : 32
الحقوق والحريات في قطاع غزة :110
حل الدولتين :75
حملة تمرد- فلسطين :61
خطة دالت :31
خطة كيري الاقتصادية :87
الدولة الفلسطينية:105،82،62 ،117، 120
الدولة المدنية والدولة الدينية :91
الدين والمجتمع والدولة- مواقف التنظيمات الفلسطينية :59
الرقابة الالكترونية والانتخابات المصرية:25
الرواية والقصة- فلسطين :77
زنا المحارم- الفقه الإسلامي : 71
سياسة أوباما تجاه الفلسطينيين :115
الشباب الفلسطيني :83
الشرق الأوسط والتحول الديمقراطي :70
شكيب أرسلان و فلسطين :27
الشيخ عز الدين القسام- تراجم :112
الشيخ يوسف أبو زر- وثائق :5
الصراع الفلسطيني الإسرائيلي :99
الصلابة النفسية والتوافق النفسي والاجتماعي :76
الصهيونية والأحزاب الدينية : 69
الطفل الحدث- مواثيق و تشريعات :95
العمل التطوعي- فلسطين :6
العنف الأسري ضد المسنين :114
العنف الأسري- فلسطين :19
العنف الأسري:119
العولمة والحياة اليومية :100
فتح والدولة الفلسطينية :84
الفتل في الإسلام :18
فلسطين تاريخ وهوية :42
فلسطين عبر العصور القديمة :42
فلسطين في الأمم المتحدة :37
فلسطين في المناهج الإسرائيلية :8
فلسطين والدولة :116

قانون تشجيع الاستثمار – فلسطين :51
القد :4 ، 9، 16، 28، 33، 38، 52، 64
القدس– مقاهي : 9
القدس وانتخابات الكنيست– 2013: 64
قرار 194 وحق العودة :48
قرار الجمعية العامة 19/67– استحقاقات:43
القصة القصيرة– فلسطين :118
القيادة– الجامعات الفلسطينية :13
كنيسة القيامة– فلسطين :104
اللاجئ الفلسطيني– شعر:26، 60
المجازر الفلسطينية :103
المجتمع المدني الفلسطيني والعولمة :44
المجتمع المدني– فلسطين :44
مخطط هيرتسل– مصادرة الأراضي :30
مخيمات قطاع غزة والأونروا :80
المرأة– التراث الفلسطيني : 12
المرأة والقضاء :78
المسؤولية المجتمعية :93
المشروع الصهيوني :98
المصالحة الإستراتيجية ومنظمة التحرير:1
المصالحة الفلسطينية :116
مصر– علاقات– قطاع غزة :56
مصر–علاقات– أثيوبيا :39
المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية :80
المفاوضات والمشروع الوطني :45
منظمة التحرير الفلسطينية :54
المؤسسات المالية–قطاع غزة :113
الموقف الفلسطيني البريطاني– وثائق :29
الميراث– الفقه الإسلامي :3
الهجرة الخارجية للشباب– فلسطين :20
الهجرة اليهودية(1930–1936)– فلسطين:15
اليسار الفلسطيني :34

عناوين المجلات الواردة في الببلوغرافيا

حوليات القدس– مؤسسة الدراســـات الفلســـطينية– القـــدس. **www.paledtine-studies.org**

سياسات– معهد السياسات العامة– رام الله. **www.ipp-pal.org**

مجلة الدراسات الفلسطينية – مؤسسة الدراسات الفلسطينية– القدس.

مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات– عمادة البحث العلمي–جامعـــة القدس المفتوحة– رام الله. **www.qou.edu**

مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية)– **scholar.najah.edu**

مجلة سنعود– منتدى التواصل – **refugee.ps**

مجلة مركز التخطيط الفلسطيني– مركز التخطيط الفلسطيني– غزة– فلسطين.